ألفية الحافظ العراقي في علوم الحديث

مضبوطة بالشكل

ضبطها الشيخ ماهر ياسين فحل

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد :

فقد مَنَّ الله علينا بإكمال تحقيق كتاب " شرح التبصرة والتذكرة " للإمام الحافظ العراقي ، بعد أن بذلنا فيه جهداً جهيداً ، وعملاً طويلاً ، حتى كنا نقف عند ضبط بعض الكلمات ساعات طويلة ، وأيام غير قليلةٍ ، حتى خرج بحلة ترضي كل محبٍّ للسنة ، وقد عنينا عناية بالغة بضبط النص وتحقيقه على أفضل النسخ الخطية ، وقابلنا موارد الكتاب التي استقى منها المؤلف العراقي – رحمه الله – وعنينا عناية خاصة بضبط أبيات الألفية فقابلنا الكتاب على ثلاث نسخ خطية عتيقةٍ متقنةٍ زيادة على نسخ الشرح الخطية ، وكذلك النسخ المطبوعة للشرح ، ثم قابلنا المتن على النفائس إذ أن متن الألفية كان أحد الكتب التي أدخلت فيه ، وقابلنا المتن أيضاً على " فتح المغيث " – الطبعة العلمية – والنص في كلا الكتابين فيه من التصحيف والتحريف والسقط والزيادة ما لا يخفى على من يراجع كتابنا هذا .

ومما سبق يُدرك أنَّ متن الألفية لم يضبط ضبطاً جيداً فيما سبق لا في الشرح ولا في غيره بل ولا في شروح الألفية الأخرى ؛ لذا رأينا أن يفرد المتن بالطبع فاستللناه من تحقيقنا للشرح ، وأعدنا النظر فيه خشية أن يخرج فيه ما يشينه من خطأ أو وهم ، وقد أبقينا الفروق كما هي كي يستفيد منها القارئ ، وعلّقنا على بعض المواطن التي تستوجب التعليق كي يزداد النفع بالكتاب .

وكانت النسخ التي اعتمدناها في تحقيق الشرح ، وفي تحقيق متن الألفية أيضاً تسع نسخ هي :

1 – مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (8 / 2899 مجاميع) ورمزنا لها بالرمز (أ) .

2 - مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2818) ورمزنا لها بالرمز (ب) .

3 - مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (1 / 2955 مجاميع) ورمزنا لها بالرمز (جـ) .
4 – مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2490) ورمزنا لها بالرمز (ن) .
5 - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2889) ورمزنا لها بالرمز (ق) .
6 - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2951) ورمزنا لها بالرمز (ص) .
7 - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (3318) ورمزنا لها بالرمز (س) .
8 – مطبوع شرح الألفية المطبوعة بفاس سنة 1355 هـ ورمزنا لها بالرمز (ف) .
9 – مطبوع شرح الألفية المطبوعة بدار الكتب العلمية ورمزنا لها بالرمز (ع).

ولم نفصّل الكلام عن هذه النسخ ولا صورها ؛ لأننا قد أشبعنا القول فيها من خلال تحقيقنا للكتاب الأصل " شرح التبصرة والتذكرة " فلا داعي لإعادته وتكراره ، وعلى هذا فنحن لم نذكر مصادر لهذا الكتاب في الخاتمة كي لا يطول الكتاب ويخرج عن مقصوده ، وقد ذُكِرَت كل التفصيلات في الكتاب الأصل .

وبعد :

فهذا متن الألفية المسمى بـ : " التبصرة والتذكرة " نقدمه لمحبي سنة المصطفى السائرين على هديه ، الراجين شفاعته يوم القيامة ، وقد خدمناه الخدمة التي توازي تعلقنا بنبينا محمد رسول الله ، وقد بذلنا فيه ما وسعنا من جهد ، ولم نبخل عليه بوقت ولا مال ، ولقد لمسنا من البركة فيهما ، ما دعانا إلى الاستمرار في تحقيق ما سوى هذا من الشروح والمتون ، ونحن سائرون في هذه الطريق ، راجين منه جل ذكره العون والسداد .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المحققان

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

1. **يَقُوْلُ رَاجِي رَبّهِ المُقْتَدِرِ عَبْــدُ الرَّحيــمِ بــنُ الحُســيْنِ الأَثَــريْ**

2. **مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللهِ ذي الآلاءِ على امْتِنَانٍ جَلَّ عَنْ إحْصَاءِ**

3. **ثُمَّ صَلاَةٍ وسَلامٍ دَائِمِ على نَبِيِّ الخَيْرِ ذِي المَرَاحِمِ**

4. **فَهَذِهِ المَقَاصِدُ المُهِمَّهْ تُوْضِحُ مِنْ عِلْمِ الحدِيْثِ رَسْمَهْ**

5. **نَظَمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلمُبتَدِيْ تَذْكِرَةً لِلْمُنْتَهِي والْمُسْنِدِ**

6. **لَخَّصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلاحِ أَجْمَعَهْ وَزِدْتُهَا عِلْماً تَرَاهُ مَوْضِعَهْ**

7. **فَحَيْثُ جَاءَ الفِعْلُ والضَّميْرُ لِواحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتُوْرُ [1]**

8. **كَـ(قَالَ)أَوْ أَطْلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ مَا أُرِيْدُ إلاَّ ابْنَ الصَّلاحِ مُبْهَمَا**

9. **وَإِنْ يَكُنْ لاثْنَيْنِ نَحْوُ (التَزَمَا) فَمُسْلِمٌ مَعَ البُخَارِيِّ هُمَا**

10. **وَاللهَ أرجُوْ في أُمُوْرِي كُلِّهَا مُعْتَصَمَاً في صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا**

أَقْسَامُ الْحَدِيْثِ

11. **وَأَهْلُ هَذَا الشَّأْنِ قَسَّمُوا السُّنَنْ إلى صَحِيْحٍ وَضَعِيْفٍ وَحَسَنْ**

---

1) معنى البيت لا يكتمل إلاّ بالبيت الذي بعدهُ ، وهو عَيْبٌ عند العروضيين ويُسَمَّى بـ (التضمين) .

12. فَالأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الإِسْنَادِ بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطِ الْفُؤَادِ

13. عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُذُوْذِ وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوْذِي

14. وَبالصَّحِيْحِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا فِي ظَاهِرٍ لاَ الْقَطْعَ ، وَالْمُعْتَمَدُ

15. إِمْسَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلى سَنَدْ بِأَنهُ أَصَحُّ مُطْلَقاً ، وَقَدْ

16. خَاضَ [1] بِهِ قَوْمٌ فَقِيْلَ مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ بِمَا رَوَاهُ النَّاسِكُ

17. مَوْلاَهُ وَاخْتَرْ حَيْثُ عَنْهُ يُسْنِدُ الشَّافِعِيُّ قُلْتُ : وعَنْهُ [2] أَحْمَدُ

18. وَجَـزَمَ ابْـنُ حنبـلٍ بـــــــالزُّهْرِي عَنْ سَـالِمٍ أَيْ : عَـنْ أبيـــــهِ البَـــــرِّ

19. وَقِيْلَ : زَيْنُ العَابِدِيْنَ عَنْ أَبِهْ عَنْ جَدِّهِ وَابْنُ شِهَابٍ عَنْهُ بِهْ

20. أَوْ فَابْنُ سِيْرِيْنَ عَنِ السَّلْمَاني عَنْهُ أَوِ الأَعْمَشُ عَنْ ذي الشَّانِ

21. النَّخَعِيْ عَنِ ابْنِ قَيْسٍ عَلْقَمَهْ عَنِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ وَلُمْ مَنْ عَمَّمَهْ

أَصَحُّ كُتُبِ الْحَدِيْثِ

22. أَوَّلُ مَـــنْ صَـــنَّفَ فـــــي الصَّـــحِيْحِ مُحَمَّـــــدٌ وَخُـــــصَّ بِالتِّرْجِيْـــــــــحِ

---

(1) في النفائس : ((خُصّ)) والوزن بها مستقيم .

(2) ما أثبتناه من جميع النسخ الخطية والمطبوعة ونسخ الألفية والنفائس ، والوزن غير مستقيم فالأولى حذف الواو ، وكذا صنع السيوطي في شرحه ص 101 .

23 وَمُسْلِمٌ بَعْدُ ، أَبِي عَلِيٍّ فَصَّلُوا ذَا
. وَبَعْضُ الغَرْبِ مَعْ لَوْ نَفَعْ

24 وَلَمْ يَعُمَّاهُ ولكن عِنْدَ ابْنِ الاخْرَمِ مِنْهُ
. قَلَّمَا قَدْ فَاتَهُمَا

25 وَرُدَّ لكن قَالَ لَمْ يَفُتِ الخَمسَةَ إلاَّ
. يَحيَى البَرُّ النَّزْرُ

26 وَفيهِ مَا فِيْهِ لِقَوْلِ أَحْفَظُ مِنْهُ عُشْرَ [3]
. الجُعْفِي أَلفِ أَلْفِ

27 وَعَلَّهُ أَرَادَ بِالتَّكرَارِ لَهَا وَمَوْقُوْفٍ وفي
. البُخَارِي

28 أَرْبَعَةٌ آلافِ فَوْقَ ثَلاثَةٍ أُلُوْفاً
. والمُكَرَّرُ ذَكَرُوا

الصَّحِيْحُ الزَّائِدُ عَلَى الصَّحِيْحَيْنِ

29 وَخُذْ زِيَادَةَ الصَّـحِيْحِ صِحَّتُهُ أوْ مِنْ مُصَنِّفٍ
. إذْ تُنَـــــــــــصُّ يُخَصُّ

30 بِجَمْعِهِ نَحوَ (ابْنِ (وَابنِ خُزَيْمَةَ)
. حِبَّانَ) الزَّكِيْ وَكَالمُسْتَدْرَكِ

31 عَلى تَسَاهُلٍ – بِهِ فَذَاكَ حَسَنٌ مَا
. وَقَالَ : مَا انْفَرَدْ لَمْ يُرَدّ

32 بِعِلَّةٍ ، وَالحقُّ أنْ يَلِيْقُ ، والبُسْتِيْ
. يُحْكَمْ بِمَا يُدَانِي الحَاكِما

الْمُسْتَخْرَجَاتُ

33 وَاسْـتَخْرَجُوا عَلـى عَوَانَةٍ) [1] وَنَحْوِهِ ،
. الصَّـــحِيْحِ (كَـــأبي وَاجْتَنِبِ

---

3) في (جـ) والنفائس – بفتح العين - ، وما أثبتناه من بقية النسخ وهو الصواب .

1) صُرِف لضرورة الوزن .

34 عَـــــزْوَكَ ألفَـــــاظَ إذْ خَالَفتْ لَفْظاً
· المُتُـــــونِ لَهُمَـــــا وَمَعْنىً رُبَّمَا

35 وَمَـــــا تَزِيْـــــدُ [2] فَهْوَ مَعَ العُلُوِّ مِنْ
· فـــاحْكُمَنْ بِصِـــحَّتِه فَائِدَتِهْ

36 وَالأَصْـــــلَ يَعْنـــــي وَلَيْتَ إذْ زَادَ
· البَيْهَقي وَمَـنْ عَـزَا الحُمَيدِي مَيَّزَا

مَرَاتِبُ الصَّحِيْح

37 وَأَرْفَعُ الصَّحِيْحِ ثُمَّ البُخَارِيُّ ،
· مَرْوِيُّهُمَا فَمُسْلِمٌ ، فَمَا

38 شَرْطَهُمَا حَوَى ، فَمُسْلِمٌ ، فَشَرْطُ
· فَشَرْطُ الجُعْفِي غَيْرٍ يَكْفي

39 وَعِنْدَهُ التَّصْحِيْحُ فِي عَصْرِنَا، وَقَالَ
· لَيْسَ يُمْكِنُ [3] يَحْيَى: مُمْكِنُ [4]

حُكْمُ الصَّحِيْحَيْنِ والتَّعْلِيْق

40 وَاقْطَعْ بِصِحَّةٍ لِمَا كَذَا لَهُ ، وَقِيْلَ ظَنّاً
· فَدْ أَسْنَدَا وَلَدَى

41 مُحَقِّقِيْهِمْ قَدْ وَفي الصَّحِيْحِ بَعْضُ
· عَزَاهُ (النَّوَوِيْ) شَيءٍ قَدْ رُوِيْ

42 مُضَعَّفاً [1] وَلَهُمَا أَشْيَا فَإنْ يَجْزِمْ

---

(2) في أ و ب و ج : ((يزيد)) .
(3) في نسخة ق و س و ع : ((ممكن)) ، وما أثبتناه من بقية النسخ .
(4) في نسخة ق و س و ع و ف : ((يمكن)) ، وما أثبتناه من ص و ن ، وشرح السيوطي ، وهو الذي اتفقت عليه جميع النسخ الخطية للألفية ، وهو كذلك في النفائس ، وهو الصواب .
(1) أثبتناه من نسخة ب والشروح ، وفي بقية نسخ الألفية : ((مُضعفٌ)) بالرفع ، وما أثبتناه أصحّ ؛ لأنّ الضمير : ((هو)) العائد على : ((بعض)) ، هو نائب الفاعل في : ((روي)) . وقد ذكر ناسخ ق أن في نسخة : ((مضعفاً)) . ورجَّح البقاعي في النكت ((مضعفٌ)) بالرفع ، وقال : ((ولو قيل : (مضعفاً) بالنصب لطرق احتمال أن يكون المعنى : روى حال كونه منبهاً على ضعفه أ . هـ)) ، وهذا احتمال وإن ورد غير لازم .

. بِلا سَنَدْ فَصَحِّحْ ، أو وَرَدْ

43 مُمَرَّضاً فَلا ، وَلكِنْ بِصِحَّةِ الأصْلِ لَهُ كَـ (يُشْعِرُ يُذْكَرُ)

. [illegible]

. [illegible]

. [illegible]

نَقْلُ الْحَدِيْثِ مِنَ الكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ

. وَأخْذُ مَتْنٍ مِنْ كِتَابٍ لِعَمَلْ

. [illegible]

. قُلْتُ : (وَلابْنِ خَيْرٍ) امْتِنَاعُ

. [illegible]

. [illegible]

2) كذا في جميع نسخ شرح الألفية ، ونسخة ب و ج من متن الألفية ، وفي نسخة أ والنفائس وشرح السيوطي : ((نَقْلٍ)) .

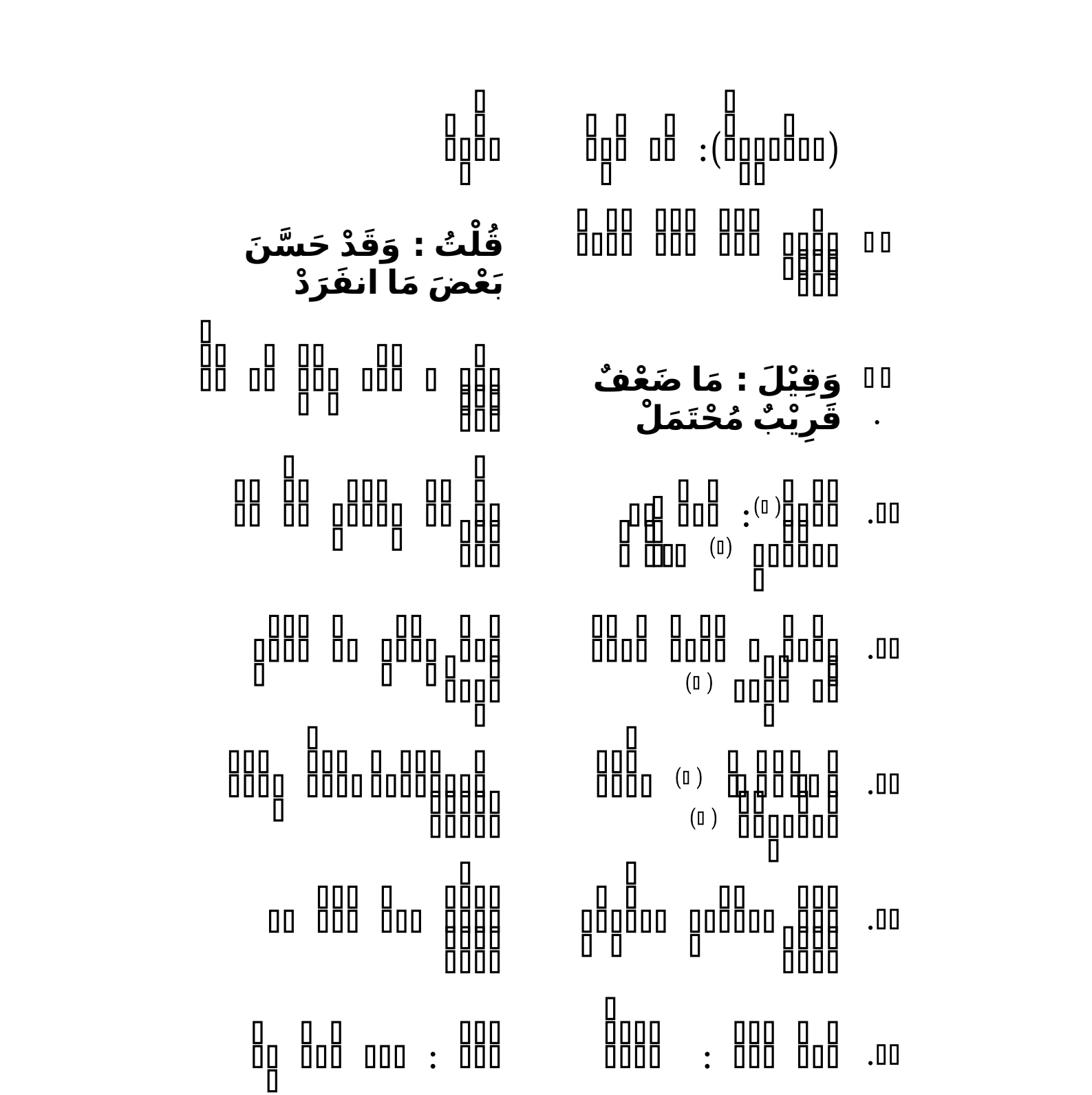

قُلْتُ : وَقَدْ حَسَّنَ بَعْضَ مَا انفَرَدْ

وَقِيْلَ : مَا ضَعْفٌ قَرِيْبٌ مُحْتَمَلْ .

---

1) في النفائس: ((قد بان)) ، وفي جميع النسخ: ((وقال بان)) ، وهو الصحيح ؛ لأن : ((ذكر)) في نهاية البيت بصيغة الغياب، وقال مشعرة به ، على العكس من: ((قد)) .

2) في نسخة ب و ج من متن الألفية : ((بإمعاني)) .

3) في ع : ((علا)) ، وهو تحريفٌ قبيحٌ .

4) انظر : النكت الوفية (65 / ب) .

5) في نسخة أ من متن الألفية ، وشرح السيوطي : ((تستعمله)) ، وكلاهما جائز .

62. وَالحَسَنُ : الْمشهُوْرُ بِالعَدَالَهْ وَالصِّدْقِ رَاوِيهُ ، إذَا أَتَى لَهْ

63. طُرُقٌ أُخْرَى نَحْوُهَا مِن الطُّرُقْ صَحَّحْتُهُ كَمَتْنِ (لَوْلاَ أنْ أَشُقْ)

64. إذْ تَابَعُوْا (مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو) عَلَيْهِ فَارْتَقَى الصَّحِيْحَ يَجْرِي

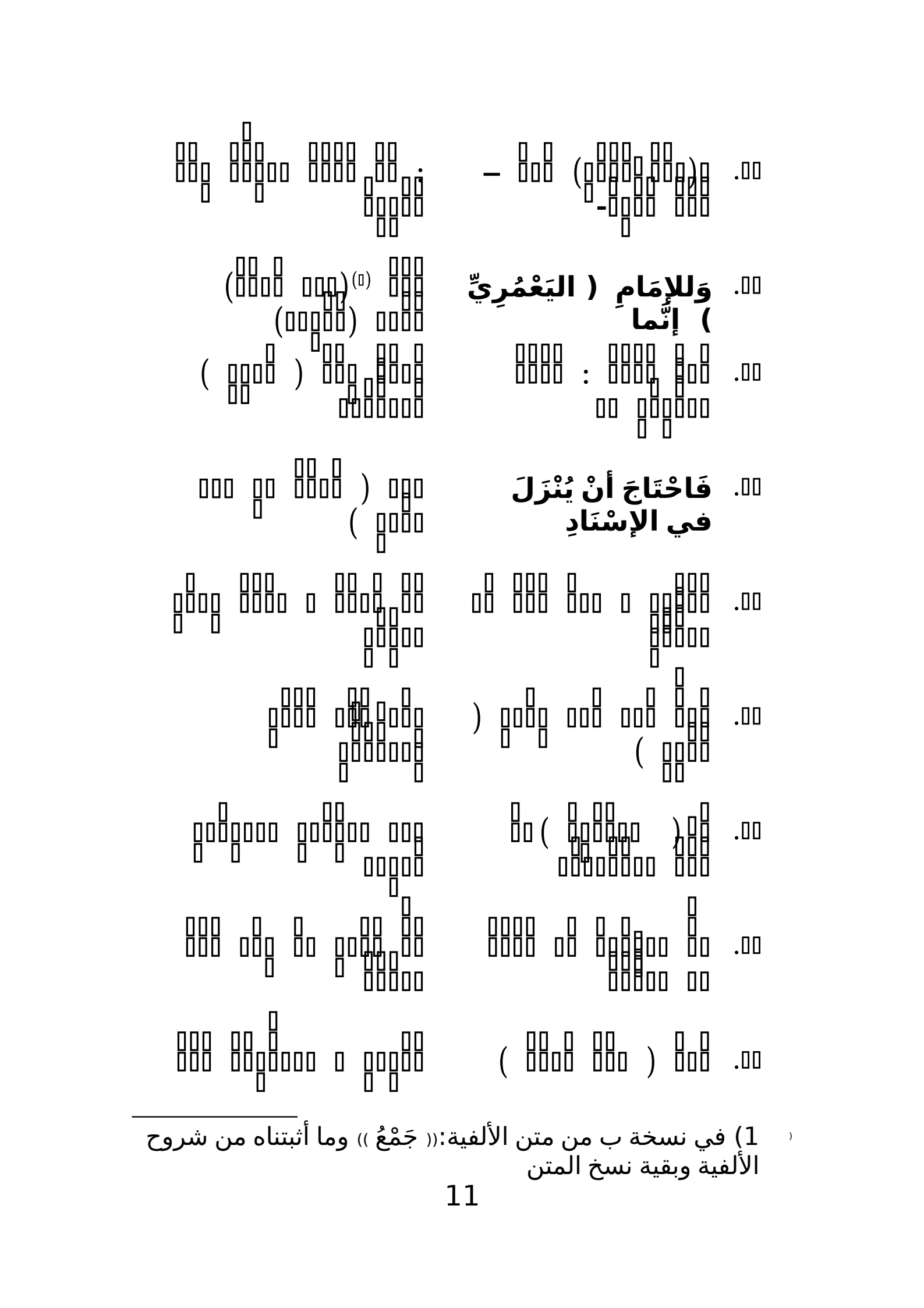

1) في نسخة ب من متن الألفية: ((جَمْعُ)) وما أثبتناه من شروح الألفية وبقية نسخ المتن

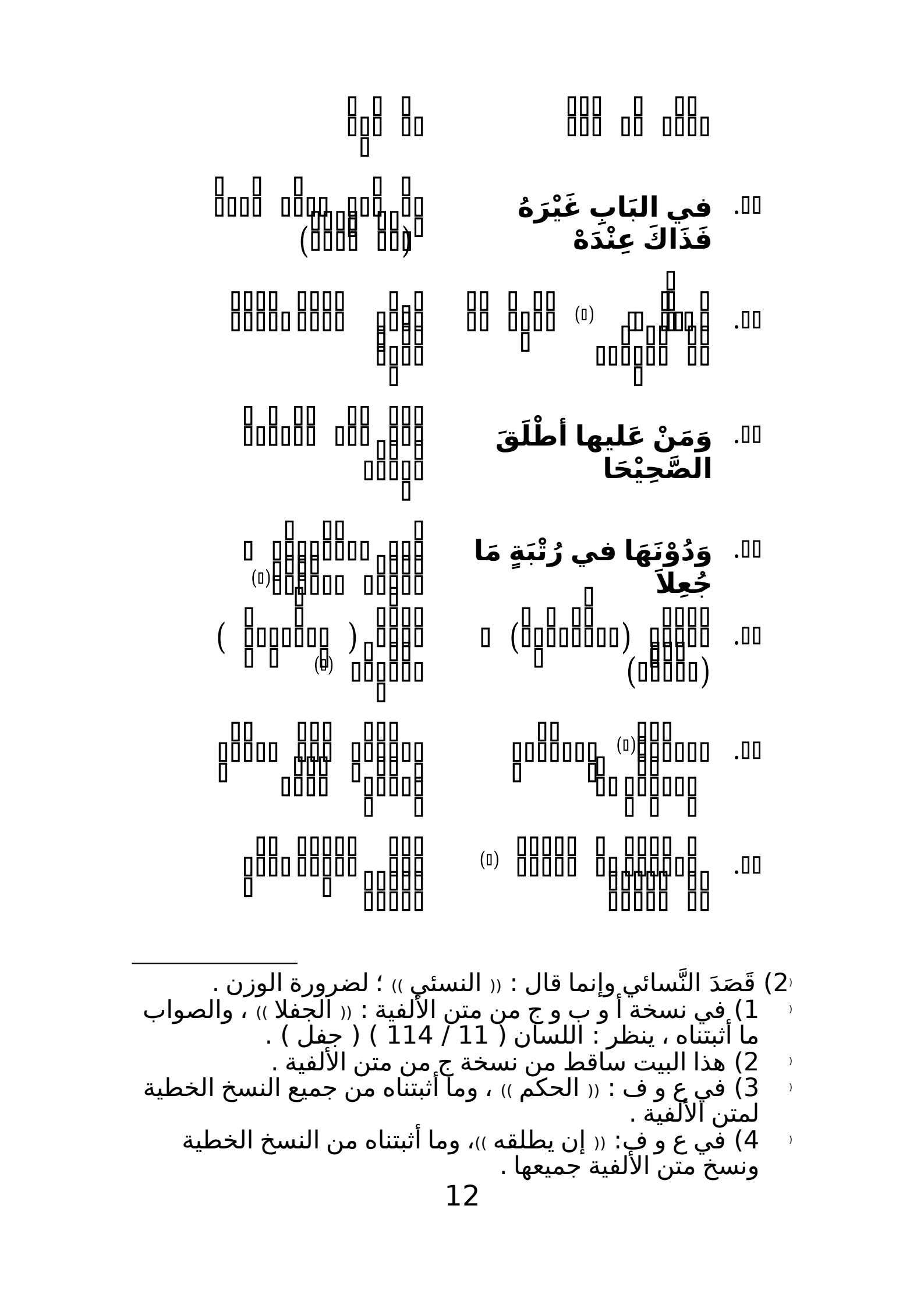

.[illegible] وَاسْتُشْكِلَ الحسْنُ مَعَ الصِّحَّةِ في ... [illegible]

.[illegible] بِهِ الضَّعِيْفَ ، أوْ يَرِدْ مَا يَخْتَلِفْ ... [illegible]

87. وَ (لأبي الفَتْحِ) في الاقْتِرَاحِ ... أنَّ انفِرَادَ الحُسْنِ ذُوْ اصْطِلاَحِ

88. وَإنْ يَكُنْ صَحَّ فَلَيْسَ يَلْتَبِسْ ... كُلُّ صَحِيْحٍ حَسَنٌ لاَ يَنْعَكِسْ

89. وَأوْرَدوا مَا صَحَّ مِنْ أفْرَادِ ... حَيْثُ اشْتَرَطْنَا غَيْرَ مَا إسْنَادِ

القِسْمُ الثَّالِثُ : الضَّعِيْفُ

90. أمَّا الضَّعِيْفُ فَهْوَ مَا لَمْ يَبْلُغِ ... مَرْتَبَةَ الحُسْنِ ، وإنْ بَسْطٌ بُغِي :

91. فَفَاقِدٌ شَرْطَ قَبُوْلٍ قِسْمُ ... وَاثْنَيْنِ قِسْمٌ غَيْرُهُ ، وَضَمُّوْا

92. سِوَاهُما فَثَالِثٌ ، وَهَكَذَا ... وَعُدْ لِشَرْطٍ غَيْرَ مَبْدُوٍّ فَذَا

93. قِسْمٌ سِوَاهَا ثُمَّ زِدْ غَيْرَ الَّذِي ... قَدَّمْتُهُ ثُمَّ عَلى ذَا فَاحْتَذِي

94. وَعَدَّهُ (البُسْتِيُّ) فِيما أوْعَى ... لِتِسْعَةٍ وَأرْبَعِيْنَ نَوْعَا [1]

---

(1) للبقاعي تعليق لطيف حول تركيب هذا البيت راجعه في نكته (94 / ب) .

الْمَرْفُوْعُ

95. وَسَمِّ مَرْفُوْعاً مُضَافاً لِلنَّبي وَاشتَرَطَ (الخَطِيْبُ) رَفْعَ الصَّاحِبِ

96. وَمَنْ يُقَابِلهُ بِذي الإرْسَالِ فَقَدْ عَنَى بِذَاكَ ذَا اتِّصَالِ

الْمُسْنَدُ

97. وَالمُسْنَدُ المَرْفُوْعُ أَوْ مَا قَدْ وُصِلْ لَوْ مَعَ وَقفٍ وَهوَ في هَذَا يَقِلْ

98. وَالثالِثُ الرَّفْعُ مَعَ الوَصْلِ مَعَا شَرْطٌ بِهِ (الحَاكِمُ) فِيهِ قَطَعَا

الْمُتَّصِلُ وَالْمَوْصُوْلُ

99. وَإِنْ تَصِلْ بِسَنَدٍ مَنْقُوْلاً فَسَمِّهِ مُتَّصِلاً مَوْصُوْلا [2]

10 0. سَوَاءٌ المَوْقُوْفُ وَالمَرْفُوْعُ وَلَمْ يَرَوْا أنْ يَدْخُلَ المَقْطُوْعُ

. وَسَمِّ بالمَوْقُوْفِ الْمَوْقُوْفُ مَا قَصَرْتَهُ

. [illegible] [3]

---

2) مراده : وموصولاً ، يعني أنهما اسمان لشيءٍ واحد ، مترادفان ، لكن النظم ضاق عن إثبات واو العطف . أفاده البقاعي . النكت الوفية (97 / أ) .

3) هكذا في جميع النسخ الخطية من شرح الألفية ومتنها ، وفي نسخة ق : ((بتابع)) ، وأشار الناسخ في الحاشية إلى أن في بعض النسخ : ((بغيره)) .

وَسَمِّ بِالمَقْطُوْعِ الْمَقْطُوْعُ
قَوْلَ التَّابِعي

تَعْبِيرَهُ بِهِ عَنِ
المُنقطِعِ

قَـــوْلُ الصَّـــحَابيِّ فُرُوْعٌ
(مِـــنَ السُّـــنَّةِ) أوْ

وَقَوْلُهُ (كُنَّا نَرَى)
إنْ كانَ مَعْ

لكنْ حَدِيْثُ (كانَ
بَابُ المُصْطَفَى

---

1) هكذا في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية ، وكذا في نسخة أ و جـ من متن الألفية وفي نسخة ب من متن الألفية : ((كذلك)) ، ولا يستقيم الوزن معها .

.

.

وَعَدُّ مَا فَسَّرَهُ الصَّحَابي

.

.

وَإِنْ يَقُلْ (عَنْ تَابِعٍ) فَمُرْسَلٌ

.

.

وَمَا أَتَى عَنْ صَاحِبٍ بحَيْثُ لا

.

مَا قَالَ في المَحْصُوْلِ نَحْوُ مَنْ أتَى

.

---

2) كذا في النسخ الخطية لشرح الألفية والنسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي المطبوع من شرح الألفية ، وفي النفائس بزيادة (أو) بعد (يرفعه) ولا يصحّ الوزن بها وإن كانت منوية في المعنى .

1) التقدير : أُمِرْنا بكذا من التابعي .

2) في نسخة ب من متن الألفية : ((الكوفة)) ، وقد صححت على حاشية الصفحة .

الْمُرْسَلُ

(3) انظر : النكت الوفية (112 / أ – ب) .

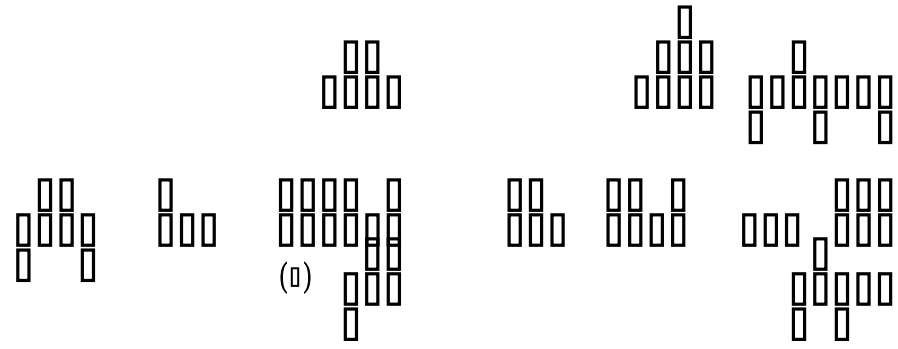

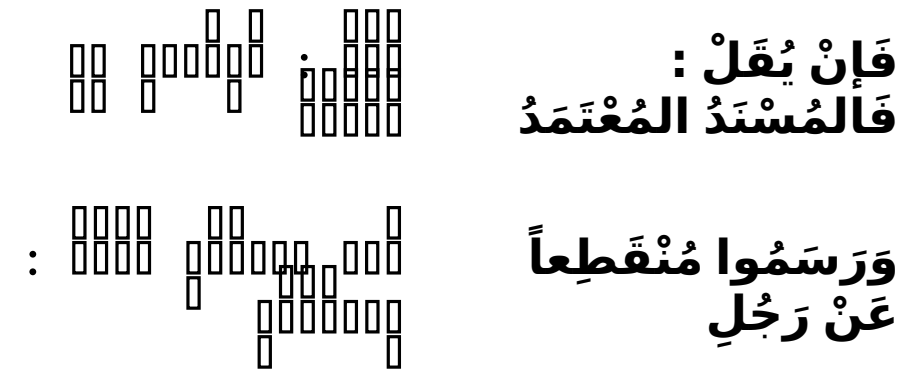

13.1 أمَّا الَّذِي أرْسَلَهُ الصَّحَابِيْ فَحُكمُهُ الوَصْلُ عَلى الصَّوَابِ

الْمُنْقَطِعُ وَالْمُعْضَلُ

13.2 وَسَمِّ بِالمُنْقَطِعِ : الَّذِي سَقَطْ قَبْلَ الصَّحَابيِّ بِهِ رَاوٍ فَقَطْ

13.3 وَقِيْلَ : مَا لَمْ يَتَّصِلْ ، وَقَالا: بِأنَّهُ الأقْرَبُ لا اَستِعمَالا

13.4 وَالمُعْضَلُ : السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ فَصَاعِداً ، وَمِنْهُ قِسْمٌ ثَانِ

13.5 حَذْفُ النَّبِيِّ وَالصَّحَابِيِّ مَعَا وَوَقْفُ مَتْنِهِ عَلَى مَنْ تَبِعَا

الْعَنْعَنَةُ

---

(4) قال البقاعي (117 / ب) : ((حكي عن شيخنا البرهان الحلبي أنه قال : بقي على شيخنا – يعني : العراقي – في كلام الشافعي الذي ساقه في جواز العمل بالمرسل شرطان آخران وقد نظمتها فقلت : =

أو كان قول واحد من صحبخيـر الأنام عجم وعـربأو كان فتوى جل أهل العلموشـيخنا أهمله في النظـمأي : أهمل المذكور وهو الشرطان المذكوران)) .

قُلتُ: الصَّوَابُ أنَّ مَنْ أدْرَكَ مَا

---

1) قال البقاعي في النكت الوفية (128 / أ – ب) : ((قوله : معرفة الراوي بالأخذ عنه لا يطابق قوله في الشرح أنْ يكون معروفاً بالرواية عنه ؛ فإن الأخذ أخصُّ من الرواية، فالأخذ عن الشخص التلقي منه بلا واسطة،والرواية عنه النقل عنه سواء كان بواسطة أم لا ؛ فالعبارة المساوية لما في الشرح أنْ يقال : معرفة الراوي بنقل عنه)) .

وَاحْكُمْ لِوَصْلِ ثِقَةٍ في الأَظْهَرِ

---

1) في نسخة أ و ج من متن الألفية : ((لوصل)) .

التَّدْلِيْسُ

153 · تَدلِيْسُ الاسْنَادِ كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ حَدَّثَهُ ، وَيَرْتَقِي بـ (مَنْ) وَ (أَنْ)

154 · وَقَالَ : يُوْهِمُ اتِّصَالاً ، وَاخْتُلِفْ فِي أَهْلِهِ ، فَالرَّدُّ مُطْلَقاً ثُقِفْ

155 · وَالأكْثَرُوْنَ قَبِلُوْا مَا صَرَّحَا ثِقَاتُهُمْ بِوَصْلِهِ وَصُحِّحَا

156 · وَفي الصَّحِيْحِ عِدَّةٌ كـ(الاعْمَشِ) وَ كـ(هُشَيْمٍ) بَعْدَهُ وَفَتِّشِ

157 · وَذَمَّهُ (شُعْبَةُ) ذُو الرُّسُوْخِ وَدُوْنَهُ التَّدْلِيْسُ لِلشُّيُوْخِ

158 · أنْ يَصِفَ الشَّيْخَ بِمَا لا يُعْرَفُ بِهِ ، وَذَا بِمقْصِدٍ يَخْتَلِفُ

159 · فَشَرُّهُ للضَّعْفِ وَاسْتِصْغَارا وَكـ(الخَطِيْبِ) يُوْهِمُ اسْتِكْثَارَا

160 · و (الشَّافِعِيْ) أثْبَتَهُ بِمَرَّةِ قُلْتُ : وَشَرُّهَا أخُو التَّسْوِيَةِ

الشَّاذُّ

161 · وَذُو الشُّذُوذِ : مَا يُخَالِفُ الثِّقَهْ فِيهِ المَلاَ فَالشَّافِعِيُّ حقَّقَهْ

162 والحَاكِمُ[1] الخِلاَفَ وَلِلْخَلِيلِيْ مُفْرَدُ

---

1) قال البقاعي في النكت الوفية (145 / ب) : ((قال شيخنا : أسقط من قولِ الحاكم قيداً لابُدَّ منه ، وهو أنه قال : وينقدح في نفس الناقد أنه غلطٌ ، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك ويؤيد هذا قوله : وذكر أنه يغاير المعلل فظاهرهُ أنه لا يغايره إلا من هذهِ الجهة ، وهي كونه لم يُطَّلَعْ على علته ، وأما الرد فهما

.	فِيهِ ما اشْتَرَطْ	الرَّاوي فَقَطْ
163 .	وَرَدَّ مَا قَالاَ بِفَرْدِ الثِّقَةِ	كالنَّهْي عَنْ بَيْعِ الوَلاَ [2] وَالهِبَةِ
164 .	وَقَوْلُ مُسْلِمٍ : رَوَى الزُّهْرِيُّ	تِسْعِينَ فَرْداً كُلُّهَا قَوِيٌّ
165 .	واخْتَارَ فِيْمَا لَمْ يُخَالِفْ أَنَّ مَنْ	يَقْرُبُ مِنْ ضَبْطٍ فَفَرْدُهُ حَسَنْ
166 .	أَوْ بَلَغَ الضَّبْطَ فَصَحِّحْ أَوْ بَعُدْ	عَنْهُ فَمِمَّا شَذَّ فَاطْرَحْهُ وَرُدْ
167 .	وَالْمُنكَرُ:الفَرْدُ كَذَا البَرْدِيجِيْ[1]	الْمُنْكَرُ أَطْلَقَ ، وَالصَّوَابُ فِي التَّخْرِيْجِ
168 .	إِجْرَاءُ تَفْصِيْلٍ لَدَى السُّذُوْذِ مَرْ	فَهْوَ بِمَعْناهُ [2] كَذَا الشَّيْخُ ذَكَرْ
169 .	نَحْوَ ((كُلُوا البَلَحَ	وَمَالِكٍ [3] سَمَّى

مشتركان فيه ، ويوضحه قوله ، والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك ، أي : كالمعلل يعني : بل وقف على علته حدساً)) .

(2) بالقصر لضرورة الوزن .

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (149 / أ) : ((ما أطلقه البرديجي موجودٌ في كلام أحمد ؛ فإنه يصف بعض ما تفرّد به بعض الثقات بالمنكر ، ويحكم على بعض رجال الصحيحين أنَّ لهم مناكير ، لكن يعلم من استقراء كلامه أنه لابُدَّ مع التفرد من أن ينقدح في النفس أن له علة ، ولا يقوم عليها دليلٌ)) .

(2) قارن بالنكت الوفية (149 / ب) .

(3) قال البقاعي في النكت الوفية (149/ب) : ((قوله : ومالك عطفٌ على كلوُا البلح أي : نحو كلوا ونحو مالك في تسمية ابن عثمان عُمر ، وهو على حذف مضاف ، أي ونحو تسمية مالك فكأنه قيل ما سمى قال : سمى ابن عثمان ، أو يكون التقدير ونحو مالك في أن سمى فالحاصل أن مراده نحو هذا الحديث ، ونحو هذا السند)) .

بالتَّمْرِ» الخَبَرْ ابْنَ عُثْمَانَ: عُمَرْ

170. قُلْتُ: فَمَاذَا ؟ بَلْ خَاتَمَهُ عِنْدَ الخَلاَ
حَدِيْثُ «نَزْعِهْ وَوَضْعِهْ »

الاعْتِبَارُ وَالْمُتَابَعَاتُ وَالشَّوَاهِدُ

17.1. الاعْتِبَـــارُ سَـــبْرُكَ شَارَكَ رَاوٍ غَيْرَهُ
الحَـــــدِيْثَ هَـــــلْ فِيْمَا حَمَلْ

17.2. عَنْ شَيْخِهِ ، فَإنْ مُعْتَبَرٍ [4] بِهِ ، فَتَابِعٌ ،
يَكُنْ شُوْرِكَ مِنْ وَإنْ

17.3. شُورِكَ شَيْخُهُ وَقَدْ يُسَمَّى شَاهِداً
فَفَوْقُ فَكَذَا [1]، ثُمَّ إذَا

17.4. مَتْنٌ بِمَعْنَاهُ أتَى وَمَا خَلاَ عَنْ كُلِّ ذَا
فَالشَّاهِدُ مَفَارِدُ

17.5. مِثَالُهُ « لَوْ أَخَذُوا فَلَفْظَةُ « الدِّبَاغِ »
إهَابَهَا » مَا أتَى بِهَا

---

4) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : « يعني بأن يكون أهلاً للعَضْدِ بأنْ يكون فيه قوةٌ فلو قال : أهل العضد فهو تابعٌ لكان أوضحَ لأنه يتبادر إلى الذهن أن معنى معتبر به معنى الاعتبار » .

1) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : « وهي المتابعة القاصرة ، وأما المتابعة التامة ، وهي متابعة الراوي نفسِهِ عن شيخه فلا يسمى شاهداً ؛ لأنها هي المتابعة الحقيقة ، ومتى كانت المشاركة في ذلك الصحابي فهي متابعة سواء كانت باللفظ أو بالمعنى تامةً أو قاصرة » .

17.6 عَنْ عَمْرٍو الأَّ[2]ابنُ عُيَيْنَةٍ[3] وَقَدْ ثُوبِعَ [4] عَمْروٌ في الدِّبَاغِ فَاعْتُضِدْ

17.7 ثُمَّ وَجَدْنَا ((أَيُّمَا إِهَابِ)) فَكَانَ فيهِ شَاهِدٌ في البابِ

زِيَادَةُ الثِّقَاتِ

17.8 وَاقْبَلْ زِيَادَاتِ الثِّقَاتِ مِنْهُمُ وَمَنْ سِوَاهُمْ فَعَلَيْهِ المُعْظَمُ

17.9 وَقِيْلَ : لاَ ، وَقِيْلَ: لاَ مِنْهُمْ، وَقَدْ قَسَّمَهُ الشَّيْخُ ، فَقَالَ : مَا انْفَرَدْ

18.0 دُوْنَ الثِّقَاتِ ثِقَةٌ خَالَفَهُمْ فِيْهِ صَرِيْحَاً فَهُوَ رَدٌّ عِنْدَهُمْ

18.1 أَوْ لَمْ يُخَالِفْ ، فَاقْبَلَنْهُ ، وَادَّعَى فِيْهِ الخَطِيْبُ الاتِّفَاقَ مُجْمَعَا

18.2 أَوْ خَالَفَ الاطْلاَقَ نَحْوُ ((جُعِلَتْ فَهْيَ فَرْدٌ نُقِلَتْ[1] ثُرْبَةُ الارْضِ))

18.3 فَالْشَّافِعِيْ وَأَحْمَدُ احْتَجَّا بِذَا وَالوَصْلُ والارْسَالُ مِنْ ذَا أُخِذَا

18.4 لَكِنَّ في الإرْسَالِ جَرْحاً فَاقْتَضَى تَقْدِيْمَهُ وَرُدَّ أنَّ مُقْتَضَى

18 هَذَا قَبُولُ الوَصْلِ الجَرْحِ عِلْمٌ زَائِدٌ

---

(2) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

3) صُرِفَ للوزن .

4) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : ((هذه متابعة قاصرة ، والمتابعة التامة أن يتابع أحدٌ ابن عيينة في الرواية عن عمرو والإتيان بلفظة الدباغ)) .

1) بجعل همزة القطع في (الأرض) همزة وصل (الارض) وتحريك اللام ليستقيم الوزن (وهو من ضرورات الشعر) .

5. إذْ فِيْهِ وَفِيْ لِلْمُقْتَفِيْ

الأَفْرَادُ

18.6 الفَرْدُ قِسْمَانِ ، وَحُكْمُهُ عِنْدَ فَفَرْدٌ مُطْلَقاً الشُّذُوْذِ سَبَقَا

18.7 وَالفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ : بِثِقَةٍ ، أوْ بَلَدٍ مَا قَيَّدَتْهُ ذَكَرْتَهُ

18.8 أوْ عَنْ فُلانٍ نَحْوُ لَمْ يَرْوِهِ عَنْ بَكْرٍ قَوْلِ القَائِلِ الاَّ[2] وَائِلِ

18.9 لَمْ يَرْوِهِ ثِقَةٌ الاّ [3] (ضَمْرَهْ) لَمْ يَرْوِ هَذَا غيرُ[4] أهْلِ البَصْرَهْ

19.0 فَإنْ يُرِيْدُوا وَاحِداً مِنْ أهْلِهَا تَجَوُّزاً ، فاجْعَلْهُ مِنْ أوَّلِهَا

19.1 وَلَيْسَ في أفْرَادِهِ النِّسْبِيَّهْ ضَعْفٌ لَهَا مِنْ هَذِهِ الحَيْثِيَّهْ

19.2 لَكِنْ إذَا قَيَّدَ ذَاكَ بِالثِّقَهْ فَحُكْمُهُ يَقْرُبُ مِمَّا أطْلَقَهْ

الْمُعَلَّلُ

19.3 وَسَمِّ مَا بِعِلَّةٍ مُعَلَّلاً ، وَلاَ تَقُلْ : مَشْهُوْرُ مَعْلُوْلُ

---

2) الأصل في (إلاّ) أن تكون همزتها همزة قطع ، لكن الوزن لا يستقيم بها ، فأدرجها المصنف ليستقيم الوزن (أي جعلها همزة وصل) ، وهذه ضرورة من ضرورات الشعر .

3) كذلك .

4) هكذا في النفائس ونسخ الشرح وجميع نسخ متن الألفية ، وجاء في ف و ع ((إلاّ)) مكان ((غير)) ولا يستقيم الوزن بها ويبدو أنَّهُ خطأ مطبعي .

19.4 وَهْيَ عِبَارَةٌ عَنْ اسْبَابٍ[1] طَرَتْ فِيْهَا غُمُوْضٌ وَخَفَاءٌ أَثَّرَتْ [2]

19.5 تُدْرَكُ بِالخِلاَفِ وَالتَّفَرُّدِ مَــعَ قَرَائِــنٍ تُضَــمُّ ، يَهْتَـــــــــــــــدِيْ

19.6 جِهْبَـــــذُهَا إِلـــــى اطِّلاَعِـــــهِ عَلَـــــى تَصْوِيْبِ إِرْسَالٍ لِمَا قَدْ وُصِلاَ

19.7 أوْ وَقْـفِ مَـا يُرْفَـعُ ، أَوْ مَتْـــــنٌ دَخَـــــلْ فـي غَيْـرِهِ ، أوْ وَهْـمِ وَاهِـــــمٍ حَصَـــــلْ

19.8 ظَـــنَّ فَأَمْضَـــى ، أوْ وَقَـــفْ[3] فأَحْجَمَـــا مَعْ كَوْنِهِ ظَاهِرَهُ أَنْ سَلِمَا

19.9 وَهْيَ [4] تَجِيءُ غَالِباً فـــــي السَّـــــنَدِ تَقْدَحُ في المتْنِ بِقَطْعِ مُسْنَدِ

20.0 أوْ وَقْـــفِ مَرْفُـــوْعٍ ،وَقَـــدْ لاَ يَقْـــدَحُ [5] (كَالبَيِّعَانِ بالخِيَار) صَرَّحُوا

20.1 بِـــوَهْمِ (يَعْلَـــى بْـــنِ عُبَيـــــدٍ) : أبْـــــدَلاَ (عَمْراً) بـ (عَبْدِ اللهِ) حِيْنَ نَقَلا

---

(1) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(2) كذا في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية ، وفي ع و ف و (أ) : ((أترت)) بالتاء وفي نسخة جـ : ((أثرث)) بثاءين والصواب ما أثبتناه .

(3) الأصلُ هنا (وَقَفَ) بالفتح ، ولا يصحُّ الوزن بها ، فَسُكِّنَتِ الفاء ثُمَّ أدغمت في فاء (فأحجما) فأصبحت فاءً واحدة صوتياً ، وبهذا استقام الوزن .

(4) الضمير في : ((وهي)) يعود على العلة القادحة الخفية .

(5) في نسخة ق و س : ((لا تقدح)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ، وبقية نسخ الشرح الخطية .

20.2 وَعِلَّةُ المثْـنِ كَنَفْـيِ البَسْـــــــــــــمَلَهْ إِذْ ظَنَّ رَاوٍ نَفْيَها فَنَقَلَهْ

20.3 وَصَحَّ أنَّ أَنَساً يَقُوْلُ : (لا حِيْنَ سُئِلاَ [6] أحْفَظُ شَيْئاً فِيهِ)

20.4 وَكَثُـــرَ التَّعْلِيْـــلُ [1] بِالإرْسَـــــــــالِ لِلوَصْلِ [2] إنْ يَقْوَ عَلَى اتِّصَالِ [3]

20.5 وَقَـــدْ يُعِلُّـــوْنَ بِكُـــلِّ قَـــــــــــــدْحِ فِسْقٍ ، وَغَفْلَةٍ ، وَنَوْعِ جَرْحِ [4]

20.6 وَمِنْهُـمُ مَـنْ يُطْلِـقُ اسْـــــمَ العِلَّـــــةِ لِغَيْرِ [5] قادحٍ كَوَصْلِ ثِقَةِ

20.7 يَقُـــوْلُ : مَعْلُـــوْلٌ صَـــحِيْحٌ كَالـــذِّيْ يَقُوْلُ : صَحَّ مَعْ شُذُوْذٍ احْتَذِيْ

.( )

.الْمُصْطَرِبُ :

---

(6) هذا البيت سقط من نسخة جـ من متن الألفية . وهو ثابت في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية وفي المطبوعة ، وبقية النسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي النفائس .

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (168 / أ) : ((لو قال الإعلال لكان أولى ، فالإرسال مراده به هنا المرسل وكذا الوصل مراده به الموصول ، أي : وكثر إعلال الموصول بالمرسل)) .

(2) في نسخة ج من متن الألفية : ((بالوصل)) .

(3) في نسخة ب من متن الألفية : ((اتصالي)) .

(4) أي : ويعلونه بأي نوعٍ كان من أنواع الجرح .

(5) في نسخة ب من متن الألفية : ((بغير)) .

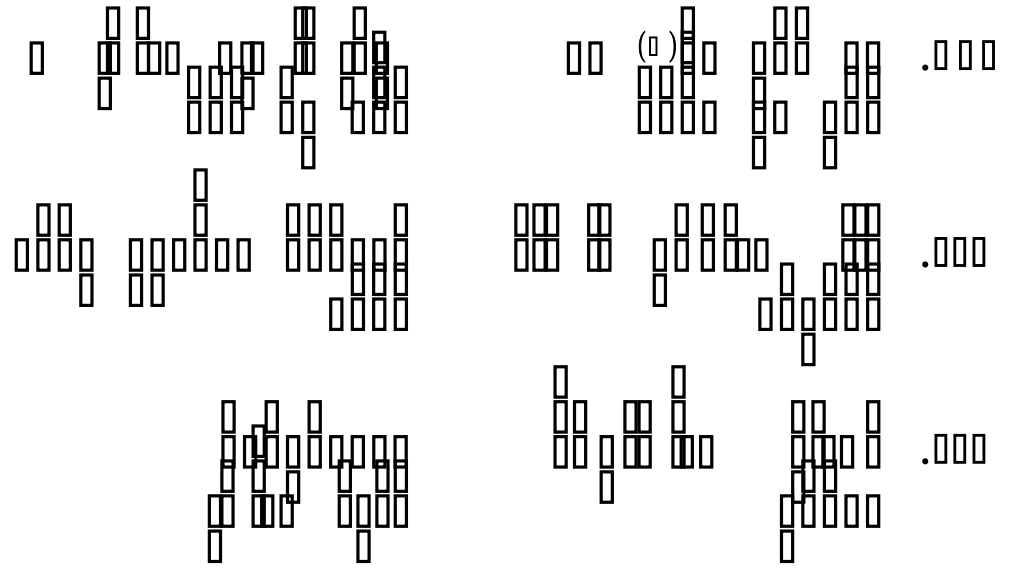

الْمُدْرَجُ

21.3 **المُــدْرَجُ : المُلْحَــقُ مِنْ قَوْلِ راوٍ مَا ، بلا آخِـــــرَ الخَبَـــــرْ فَصْلٍ ظَهَرْ**

21.4 **نَحْوُ إِذَا قُلْتَ: (التَّشَهُّدَ) وَصَلْ ذَاكَ (زُهَيْرٌ) وَ (ابنُ ثَوْبَانَ) فَصَلْ**

21.5 **قُلْتُ[1]: وَمِنْهُ مُدْرَجُ قَبْلُ قُلِبْ كـ(أَسْبِغُوا الوُضُوْءَ وَيْلٌ لِلعَقِبْ)**

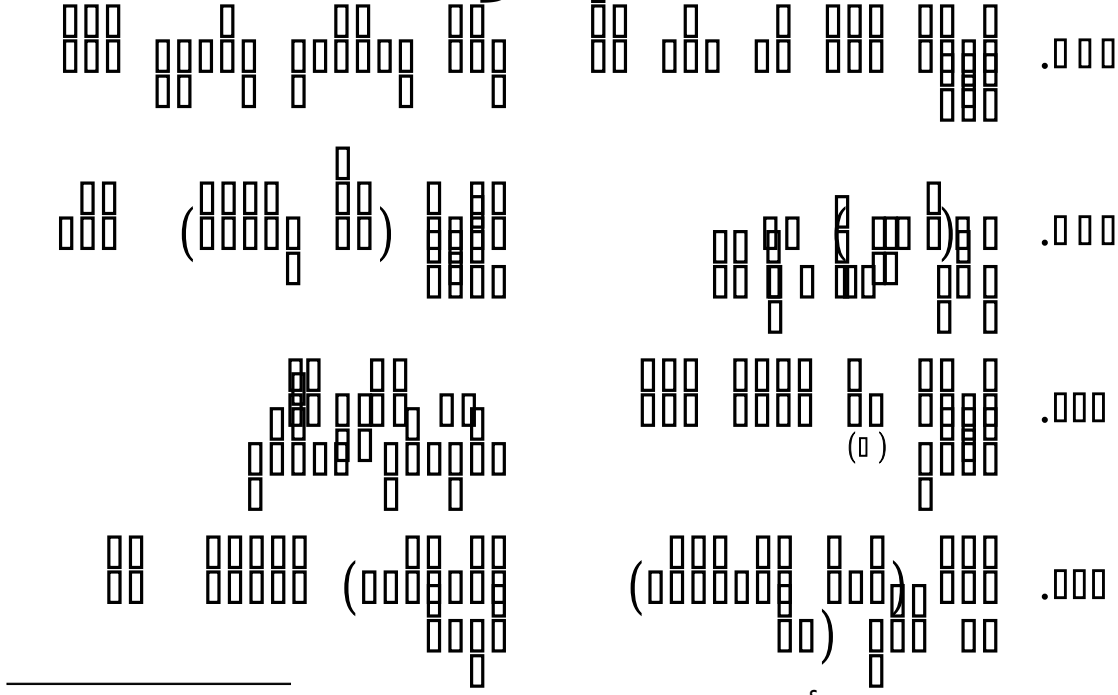

---

(6) باعتبار همزة (أو) همزة وصل ضرورةً ؛ ليستقيم الوزن .

1) في نسخة ب من متن الألفية : ((قيل)) .

2) في النفائس : ((المسند)) .

22.1 وَمِنْــهُ مَتْــنٌ عَــنْ جَمَاعَــــــــةٍ وَرَدْ وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ بَعْضاً فـــــي السَّـــــنَدْ

22.2 فَيَجْمَعُ الكُلَّ بإسْنَادٍ ذَكَرْ كَمَتْنِ (أيُّ الذَّنْبِ أعْظَمُ) الخَبَرْ

22.3 فَإنَّ (عَمْراً)[5] عِنْدَ (وَاصِلٍ) فَقَطْ بَيْنَ (شَقِيْقٍ) وَ (ابْنِ مَسْعُوْدٍ) سَقَطْ

22.4 وَزَادَ[6](الاعْمَش ُ)[7](كَذَا(مَنْصُوْرُ) وَعَمْدُ[8] الادْرَاجِ لَهَا مَحْظُوْرُ

الْمَوْضُوْعُ

22.5 شَـــرُّ الضَّـــعِيْفِ : الخَبَــرُ الموضُــوْعُ الكَـذِبُ ، المُختَلَـقُ ، المَصْـــــــــــنُوْعُ

22.6 وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُجِيْزُوا ذِكْرَه لِمَنْ عَلِمْ ، مَا لَمْ يُبَيِّنْ[1] أمْرَهْ

22.7 وَأكْثَرَ الجَامِعُ فِيْهِ إذْ خَرَجْ لِمُطْلَقِ الضُّعْفِ، عَنَى[2]:أبَا الفَرَجْ

---

(3) في نسخة ب و ج من متن الألفية : ((في)) .
(4) في النفائس : ((لا تحسسوا)) بالحاء المهملة .
(5) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((عمروا)) .
(6) قال البقاعي في النكت الوفية (175 / ب) : ((المفعول – وهو عمرو – محذوف لضيق النظم عنه ، فالتقدير : وزاده الأعمش ، فلو أنه قال : وزاده الأعمش أو منصور ، لكان أحسن من أجل ذكر المفعول ، ولا يضرُّ الإتيان بأو بل ربَّما يكون متعيناً لأنه سيذكر أنه اختُلف على الأعمش في زيادة عمرٍو فلم يغلب على الظن حينئذٍ أنه زاده)) .
(7) بدرج همزة ((الأعمش)) أي جعلها همزة وصل لضرورة الوزن ، وكذلك همزة ((الإدراج)) في الشطر الثاني .
(8) في نسخة ب من متن الألفية : ((عمداً)) .
(1) أي : ذاكره .
(2) في نسخة (ب) و (جـ) من متن الألفية : ((عنا)) .

22.8 وَالوَاضِعُوْنَ لِلحَدِيْثِ أَضْرُبُ
أَضَرُّهُمْ قَوْمٌ لِزُهْدٍ نُسِبُوا

22.9 قَدْ وَضَعُوْهَا حِسْبَةً ، فَقُبِلَتْ
مِنْهُمْ ، رُكُوْنَاً لَهُمُ ونُقِلَتْ

23.0 فَقَيَّضَ اللهُ لَهَا نُقَّادَهَا
فَبَيَّنُوا بِنَقْدِهِمْ فَسَادَهَا

23.1 نَحْوَ أبي عِصْمَةَ إذْ رَأى الوَرَى
زَعْمَاً نَأوْا عَنِ القُرَانِ [3]، فَافْتَرَى

23.2 لَهُمْ حَدِيْثَاً في فَضَائِلِ السُّوَرْ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فبئسَمَا ابْتَكَرْ

23.3 كَـذَا الحَـدِيْثُ عَـنْ أُبَـــيٍّ اعْتَـــرَفْ
رَاوِيْـــهِ بِالوَضْـــعِ ، وَبِئسَـــمَا اقتَـــرَفْ

23.4 وَكُلُّ مَنْ أوْدَعَهُ كِتَابَهْ
- كَالوَاحِدِيِّ - مُخْطِيءٌ صَوَابَهْ

23.5 وَجَوَّزَ [4]الوَضْعَ عَلَى التَّرْغِيْبِ
قَوْمُ ابنِ كَرَّامٍ ، وَفي التَّرْهِيْبِ

23.6 وَالوَاضِعُوْنَ [5]بَعْضُ هُمْ قَدْ صَنَعَا
مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ، وَبَعْضٌ وَضَعَا

---

(3) بلا همز ؛ لضرورة الوزن .

(4) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و ع ، وفي النفائس : ((وجوزوا)) بالجمع .

5) كذا في النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و ع ، وفي النفائس: ((والوَضِعُونَ)).

23.7	كَلامَ بَعْضِ الحُكَمَا في المُسْنَدِ	وَمِنْهُ نَوْعٌ وَضْعُهُ لَمْ يُقْصَدِ
23.8	نَحْوُ حَدِيْثِ ثَابِتٍ (مَنْ كَثُرَتْ	صَلاَتُهُ) الحَدِيْثَ ، وَهْلَةٌ سَرَتْ
23.9	وَيُعْرَفُ الوَضْعُ بِالاقْرَارِ ، وَمَا	نُزِّلَ مَنْزِلَتَهُ ، وَرُبَّمَا
24.0	يُعْرَفُ بِالرِّكَةِ قُلْتُ: اسْتَشْكَلاَ	(الثَّبَجِيُّ) القَطْعَ بِالوَضْعِ عَلَى
24.1	مَااعْتَرَفَ الوَاضِعُ إذْ قَدْ يَكْذِبُ	بَلَى نَرُدُّهُ ، وَعَنْهُ نُضْرِبُ [1]
24.2	وَقَسَّمُوا المَقْلُوْبَ قِسْمَيْنِ إلى :	الْمَقْلُوْبُ مَا كَانَ مَشْهُورَاً بِراوٍ أبْدِلا
24.3	بِواحِدٍ نَظِيْرُهُ ، كَيْ يَرْغَبَا	فِيهِ ، لِلاغْرَابِ [2] إذا مَا اسْتُغْرِبَا
24.4	وَمِنْهُ قَلْبُ [3] سَنَدٍ لِمَتْنِ	نَحْوُ : امْتِحَانِهِمْ إمَامَ الفَنِّ
24.5	في مائَةٍ لَمَّا أتَى بَغْدَادَا	فَرَدَّهَا ، وَجَوَّدَ الإسْنَادَا
24.6	وَقَلْبُ مَا لَمْ يَقْصِدِ الرُّوَاةُ	نَحْوُ : (إذَا أُقِيْمَتِ الصَّلاَةُ ...)
24.7	حَدَّثَهُ – في مَجْلِسِ البُنَاني -	حَجَّاجٌ ، اعْنِي : ابْنَ أبي عُثمَانِ

---

(1) قال في فتح الباقي (1 / 282) : أي نعرض فلا نحتج به . وانظر : لسان العرب (1 / 345) ، مادة (ضرب) .

(2) بدرج الهمزة للوزن .

(3) قبل هذا في فتح المغيث : ((العمد)) وليس بشيء .

24 فَظَنَّهُ – عَنْ ثَابِتٍ - بَيَّنَهُ حَمَّادُ الضَّرِيْرُ
8. جَرِيْرُ ،

تَنْبِيْهَاتٌ

249. وَإِنْ تَجِدْ مَتْنَاً فَقُلْ : ضَعِيْفٌ ، أيْ :
ضَعِيْفَ السَّنَدِ بِهَذَا فَاقْصِدِ

250. وَلاَ تُضَعِّفْ مُطْلَقاً عَلَى الطَّرِيْقِ ، إذْ
بِنَاءَ (4) لَعَلَّ جَاءَ

251. بِسَنَدٍ مُجَوَّدٍ ، بَلْ ذَاكَ عَلَى حُكْمِ إمَامٍ
يَقِفُ يَصِفُ

252. بَيَانَ ضَعْفِهِ ، فَإنْ فَالشَّيْخُ فِيما بَعْدَهُ
أطْلَقَهْ حَقَّقَهْ

253. وَإنْ تُرِدْ نَقْلاً لِوَاهٍ ، يُشَكُّ فِيهِ لاَ
أوْ لِمَا بِإسْنَادِهِمَا (1)

254. فَأتِ بِتَمْرِيضٍ بِنَقْلِ مَا صَحَّ كـ
كـ(يُرْوَى) وَاجْزِمِ (قَالَ) فَاعْلَمِ (2)

255. وَسَهَّلُوا في غَيْرِ مِـنْ غَيْرِ تَبْيِينٍ
مَوْضُوْعٍ رَوَوْا لِضَعْفٍ ، وَرَأَوْا

256. بَيَانَـهُ في الحُكْـمِ عَـنِ (ابنِ مَهْدِيٍّ)
وَالعَقَائِـدِ وَغَيْرِ وَاحِدِ

مَعْرِفَةُ مَنْ تُقْبَلُ رُوَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ

257 أَجْمَـعَ جُمْهُـورُ أَئِمَّــةِ وَالْفِقْـهِ فِي قَبُـوْلِ
. الأَثَـــــــــــــــــرْ نَاقِلِ الْخَبَـرْ

---

(4) في نسخة أ و ب من متن الألفية : ((بناءا)) .
(1) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية ، وفي النفائس : ((بإسناديهما)) ، وقال البقاعي : ((الضمير فيه للواهي والذي يشك فيه أي : إذا نقلت الضعيف بغير سندٍ أو المشكوك في ضعفه بغير سند)) . النكت الوفية (193 / أ) ..
(2) في نسخة ج من متن الألفية : ((واعلم)) .

258 .	بِأنْ يَكُـوْنَ ضَابِطـاً مُعَـدَّلاَ[3]	أيْ: يَقِظـاً ، وَلَـمْ يَكُنْ مُغَفَّـلاَ
259 .	يَحْفَظُ إنْ حَدَّثَ حِفْظاً، يَحْوِيْ[4]	كِتَابَـهُ إِنْ كَـانَ مِنْـهُ يَـرْوِيْ
260 .	يَعْلَمُ مَـا فِي اللَّفْظِ مِنْ إحِالَـهْ	إنْ يَـرْوِ بالْمَعْنَى ، وَفِي الْعَدَالَـهْ
261 .	بِأنْ يَكُوْنَ مُسْـلِماً ذَا عَقْـلِ	قَـدْ بَلَـغَ الْحُلْمَ سَـلِيْمَ الفِعْلِ
262 .	مِنْ فِسْقٍ اوْ[5] خَرْمِ مُرُوْءَةٍ وَمَنْ	زَكَّـاهُ عَدلاَنِ ، فَعَـدْلٌ مُؤْتَمَنْ
263 .	وَصَحَّحَ [1] اكْتِفَاؤُهُمْ بِالْوَاحِدِ	جَرْحَاً وَتَعْدِيْلاً خِلاَفَ الشَّـاهِدِ

(3) في (النفائس) : ((معتدلاً)) .
(4) في فتح المغيث : ((ويحوي)) ولم ترد في شيء من النسخ الخطية والمطبوعة .
(5) بوصل همزة ((أو)) لإقامة الوزن .
(1) في (النفائس) والفتح المغيث : ((وصححوا)) .
(2) في نسخة ن : ((وصحح)) ، وأشار الناسخ في الحاشية إلى أن في نسخة : ((وصححوا)) ، وانظر : النكت الوفية (198 / أ) .
(3) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف والنفائس، وفي ع: ((باستغناء)) وهو تحريفٌ قبيحٌ .

[illegible] (4)

268. وَصَحَّحُـوا قَبُـوْلَ تَعْدِيْـلٍ بِلاَ ذِكْرٍ لأسْـبَابٍ لَهُ ، أنْ تَثْقُلاَ (6)

269. وَلَمْ يَرَوْ قَبُـوْلَ جَرْحٍ أبْهِمَـا ؛ لِلْخُلْفِ في أسبَابِهِ ، وَرُبَّمَـا

270. اسْتُفْسِرَ الجَرْحُ فَلَمْ يَقْدَحْ ، كَمَا فَسَّرَهُ (شُعْبَةُ) بِالرَّكْضِ ، فَمَا

271. هَـذَا الَّذِي عَلَيْـهِ حُفَّاظُ الأثَرْ كـ(شَيْخَيِ الصَّحِيْحِ) مَعْ أهْلِ النَّظَرْ

272. فَإنْ يُقَـلْ : (قَلَّ بَيَانُ مَنْ جَـرَحْ) كَذَا إذَا قَالُوا(7) : (لِمَتْنٍ لَمْ يَصِحْ)

273. وَأبْهَمُـوا ، فَالشَّيْخُ قَـدْ أجَابَـا أنْ يَجِبَ الوَقْـفُ إذا اسْـتَرَابـا

274. حَتَّـى يُـبِيْنَ بَـحْثُـهُ قَبُـوْلَهْ كَمَنْ أُوْلُو الصَّـحِيْحِ خَرَّجُوا لَهْ

27.5 فَفي(البُخَارِيّ ِ)احتِجَاجاً(عِكْرِمَهْ) مَعَ(1)(ابْنِ مَرْزُوْقٍ) ، وَغَيْرُ تَرْجُمَهْ

---

(4) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و النفائس ، وفي ع: ((فان)) .

(5) في نسخة أ من متن الألفية : ((فخطي)) ، والصواب ما أثبت .

(6) في نسخة أ و ب من متن الألفية : ((يثقلا)) .

(7) في نسخة ب من متن الألفية : ((إذا قيل)) .

(1) في ع و ف : ((عن)) ، وما أثبتناه من نسخة أ و ب و جـ والنفائس من متن الألفية.

27.6 وَاحْتَجَّ (مُسْـلِمٌ) بِمَنْ قَدْ ضُعِّفَا نَحْوَ (سُوَيْدٍ) إذْ بِجَرْحٍ مَا اكتَفَى

27.7 قُلْتُ : وَقَدْ قَالَ (أبُـو المَعَـاليْ) واخْتَـارَهُ تِلْمِيْـذُهُ (الغَـزَاليْ)

27.8 و(ابْنُ الخَطِيْب ـِ)الْحَقُّ أنْ يُحْكَمْ بِمَا أطْلَقَـهُ العَالِـمْ [2] بِأسْـبَابِهِمَا

27.9 وَقَدَّمُوا الجَرْحَ ، وَقِيْلَ : إنْ ظَهَرْ مَنْ عَدَّلَ الأكْثَرَ فَهْـوَ المُعْتَبَـرْ

(2) سُكن لضرورة الوزن .

28.6 وَاخْتَلَفُوا: هَـلْ يُقْبَلُ المَجْهُوْلُ ؟ وَهْـوَ –عَلَى ثَلاَثَـةٍ- مَجْعُـوْلُ

28.7 مَجْهُوْلُ عَيْنٍ : مَنْ لَهُ رَاوٍ فَقَطْ وَرَدَّهُ الاكْثَرُ ، وَالقِسْـمُ الوَسَطْ:

28.8 مَجْهُـوْلُ حَالٍ بَاطِـنٍ وَظَاهِـرِ وَحُكْمُـهُ : الـرَّدُّ لَدَى الجَمَاهِرِ،

28.9 وَالثَّالِثُ : المَجْهُولُ لِلعَدالَـهْ فـي بَاطِنٍ فَقَطْ . فَقَـدْ رَأَى لَهْ

29.0 حُجِّيَّةً –في الحُكْمِ- بَعْضُ مَنْ مَنَعْ مَا قَبْلَـهُ ، مِنْهُمْ (سُـلَيْمٌ) فَقَطَعْ

29.1 بِـهِ ، وَقَالَ الشَّـيْخُ : إنَّ العَمَلا يُشْـبِـهُ أنَّـهُ عَلَـى ذَا جُعِـلَا

29.2 في كُتُبٍ منَ الحَدِيْثِ اشْـتَهَرَتْ خِبْـرَةُ بَعْضِ مَنْ بِهَـا تَعَـذَّرَتْ

29.3 في بَاطِنِ الأمْرِ ، وبَعْضٌ يُشْـهِرُ ذَا القِسْـمَ مَسْـتُوْرَاً ، وَفِيْهِ نَظَرُ

29.4 وَالخُلفُ في مُبْتَـدِعٍ مَـا كُفِّرَا قِيْلَ : يُـرَدُّ مُطلَقَاً ، وَاسْـتُنْكِرَا

29 وَقْـيِلَ : بَلْ إذا نُصْـرَةَ مَذْهَـبٍ لَـهُ ،

7.	الأعْدَلاَ -	وَنَقَـلا
29	فِيهِ (إبْنُ حِبَّانَ)	عَنْ أهْلِ بِدْعٍ في
8.	اتِّفَاقَاً ، وَرَوَوْا	الصَّحِيْحِ مَا دَّعَوْا
29	وَ(لِلحُمَيْدِيْ)	بـأنَّ مَـنْ لِكَـذِبٍ [1]
9.	وَالإمَامِ (أحْمَدَا)	تَعَمَّـدا
30	أيْ فِي الحَدِيْثِ، لَمْ	وَإنْ يَتُبْ ،
0.	نَعُدْ نَقْبَلُـهُ	وَ(الصَّـيْرَفِـيِّ) مِثْلُهُ
30	وَأطْلَقَ الكِذْبَ ،	ضُعِّـفَ نَقْـلاً لَمْ يُقَـوَّ
1.	وَزَادَ : أنَّ مَنْ	بَعْدَ أنْ
30	وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ ،	أبُـو المُظَفَّرِ) يَـرَى
2.	وَ(السَّمْعَانِي	فِي الجَانِـي
30	بِكَذِبٍ فِي خَبَـرٍ	لَـهُ مِـنَ الحَدِيْـثِ قَدْ
3.	إسْـقَاطَ مَا	تَقدَّمَـا
.		
.	(2)	
.	) (	
.		

---

1) في النفائس : ((للكذب قد)) .

2) هذا البيت سقط من نسخة جـ من متن الألفية ، وألحقه الناسخ في جانب صفحة المخطوط ، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على مقابلته على أصله المنتسخ منه ، والله أعلم .

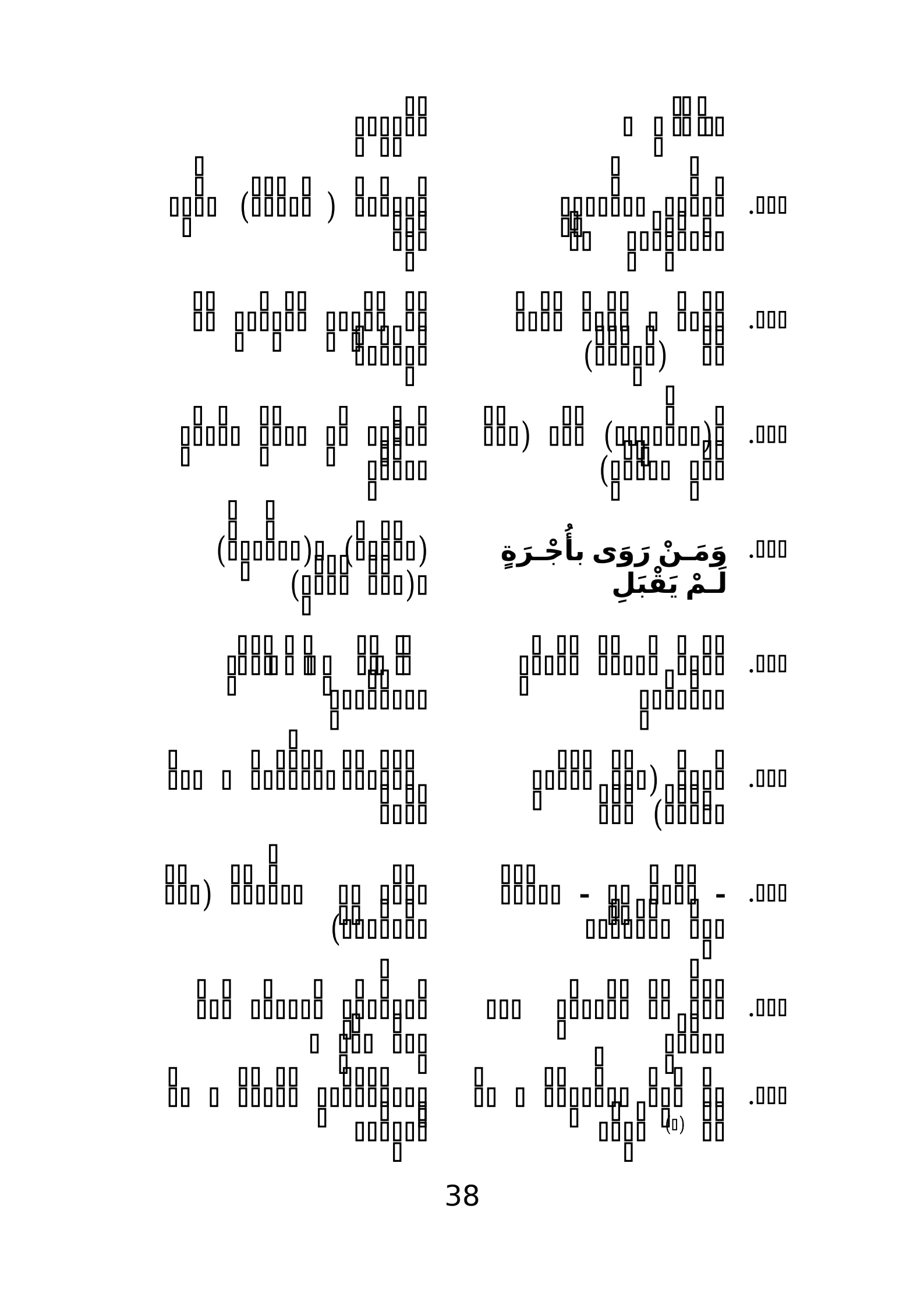

وَمَـنْ رَوَى بأُجْـرَةٍ
لَـمْ يَقْبَلِ

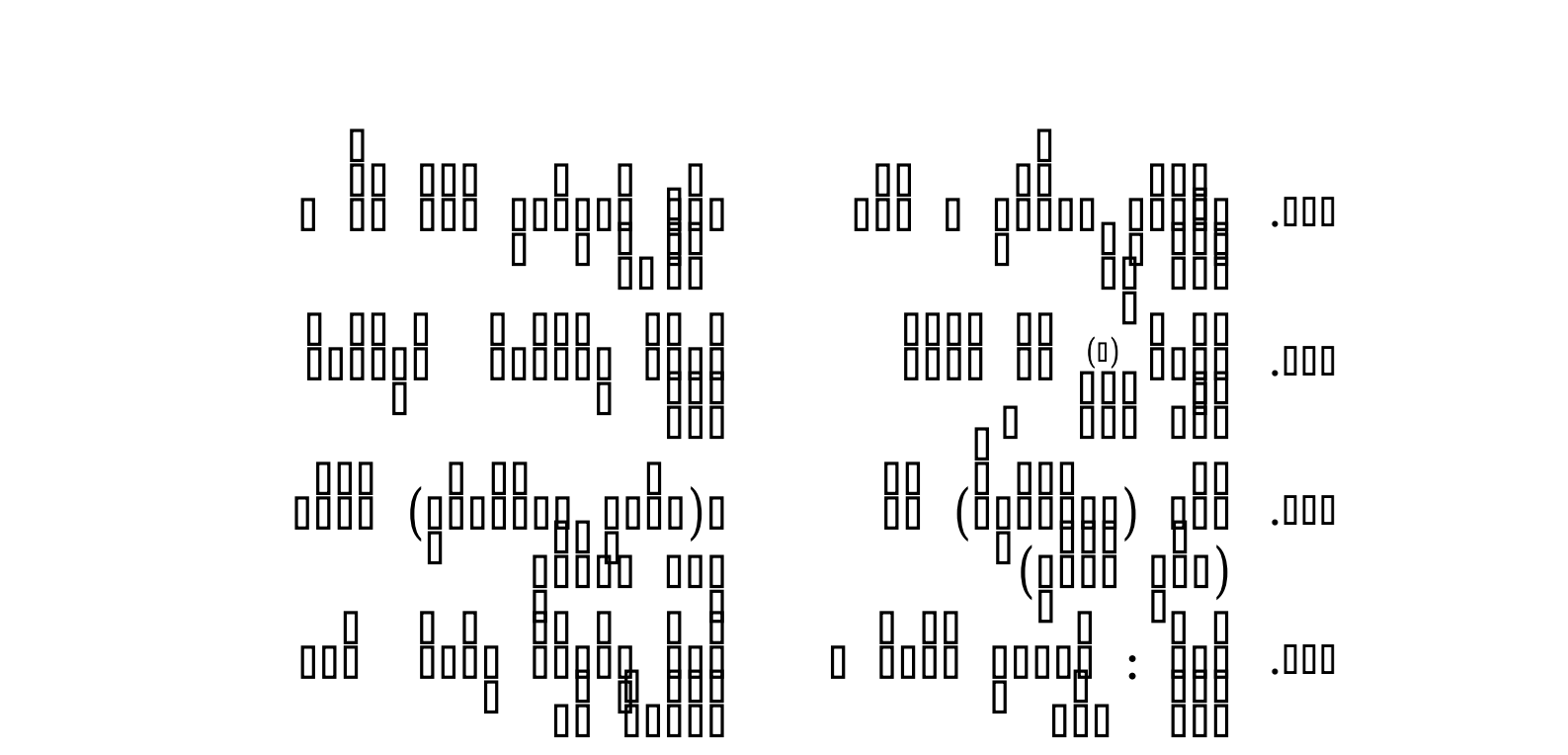

32 وَأعْرَضُـوا فِي هَذِهِ عَـنِ اجتِمَاعِ هَذِهِ
1. الدُّهُـوْرِ الأمُـوْرِ

32 لِعُسْـرِهَا ، بَلْ المُسْـلِمِ البَالِغِ ، غَيْـرِ
2. يُكْتَفَـى بِالعَاقِلِ الفَاعِلِ

32 لِلفِسْقِ ظَاهِراً ، يَثْبُتَ مَا رَوَى بِخَـطٍّ
3. وَفِي الضَّبْطِ بأنْ مُؤْتَمَنْ

32 وَأنَّـهُ يَـرْوِي مِنَ لأصْلٍ شَيْخِهِ ، كَمَا قَدْ
4. اصْلٍ وَافَقَـا سَـبَقَا

32 لِنَحْوِ ذَاكَ آلَ السَّـمَاعُ لِتَسَلْسُلِ
5. (البَيْهَقِـيُّ)، فَلَقَـدْ السَّنَدْ

مَرَاتِبُ التَّعْدِيْلِ

32 وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيْلُ (إِبْنُ أبي حَاتِم) [1]
6. قَدْ هَذَّبَهُ إِذْ رَتَّبَهُ

32 وَالشَّيْخُ زَادَ فِيْهِمَا ، مَا فِي كلام أَهْلِهِ

---

(1) في النفائس : ((بلا قد)) .

(2) بتسكين النون لضرورة الوزن ، وانظر : النكت الوفية (233 / أ) .

(1) بلا تنوين لضرورة الوزن ، وإن أُبْقِيَ التنوين فمع وصل همزة (إذ) ليستقيم الوزن .

7.	وَزدْتُ	وَجَدْتُ
32 8.	فَأَرْفَعُ التَّعْدِيل : مَا كرَّرْتَهُ	كـ(ـثِقَةٍ)(ثَبْتٍ) وَلَوْ أَعَدْتَهُ
32 9.	ثُمَّ يَلِيْهِ (ثِقَةٌ) أَوْ [2] (ثَبْتٌ) اوْ	(مُتْقِنٌ)[3] اوْ (حُجَّةٌ) اوْ إذا عَزَوْا
33 0.	الحِفْظَ أَوْ ضَبْطاً لِعَدْلٍ وَيَلِي[4]	(لَيْسَ بِهِ بَأسٌ)[5] (صَدُوقٌ) وَصلِ
33 1.	بِذَاكَ (مَأمُوْنَاً) (خِيَاراً) وَتَلا	(مَحَلُّهُ الصّدْقُ) رَوَوْا عَنْهُ إلى
33 2.	الصِّدْق مَا هُوَ كذَا[6] شَيْخٌ وَسَطْ	أَوْ وَسَطٌ فَحَسْبُ أَوْ شَيْخٌ فَقَطْ
33 3.	وَ(صَالِحُ الْحَدِيْثِ) أَوْ (مُقَارِبُهْ)	(جَيِّدُهُ) ، (حَسَنُهُ) ، (مُقَارَبُهْ)

---

(2) الهمزات في (أو) في هذا البيت سوى الأولى مدرجة ؛ لضرورة الوزن .

(3) في النفائس : ((متفق)) ، والأولى ما أثبت .

(4) في نسخة جـ من متن الألفية:((وتلي))،وكذا في نسخة ق و س من شرح الألفية.

(5) بعد هذا في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((أو)) ، ولم ترد قي شيء من النسخ الخطية .

(6) في نسخة أ و ب وجـ : ((ما هو وكذا)) ، ولا يستقيم الوزن هكذا ، وهو في النفائس وفتح المغيث : ((كذا)) بلا واو وهو الصحيح ، إلا إذا سكن الواو في ((هو)) لضرورة الوزن .

33 صُوَيْلِحٌ صَدُوْقٌ انْ أَرْجُوْ بِأَنْ (لَيْسَ بِهِ
4. شَاءَاللهْ[1] بَأْسٌ) عَرَاهُ[2]

33 وَ (ابْنُ مَعِيْنٍ) قال: بَأْسَ بِهِ) فَثِقَةٌ وَنُقِلا
5. مَنْ أَقُوْلُ: (لا

33 أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ أَثِقَةٌ كَانَ أبو خَلْدَةَ ؟
6. مَنْ سَأَلْ : بَلْ

33 كَانَ (صَدُوْقاً) الثِّقَةُ (الثَّوْرِيُّ) لَوْ
7. (خَيِّراً) (مَأْمُوْنَا) تَعُوْنَا

33 وَرُبَّمَا وَصَفَ ذَا ضُعْفاً بِـ(صَالِحِ
8. الصِّدْقِ وَسَمْ الْحَدِيْثِ) إِذْ يَسِمْ

مَرَاتِبُ التَّجْرِيْح

33 وَأَسْوَأُ التَّجْرِيْحِ: يَكْذِبُ وَضَّاعٌ وَدَجَّالٌ
9. (كَذَّابٌ) (يَضَعْ) وَضَعْ

34 وَبْعَدَهَا مُتَّهَمٌ وَ(سَاقِطٌ) وَ(هَالِكٌ)
0. بَالْكَذِبِ فَاجْتَنِبِ

34 وَذَاهِبٌ مَتْرُوْكٌ اوْ[3] وَ(سَكَتُوْا عَنْهُ) (بِهِ لا
1. فِيْهِ نَظَرْ يُعْتَبَرْ)

34 وَ(لَيْسَ بِالثِّقَةِ) ثُمَّ حَدِيْثُهُ) كَذَا (ضَعِيْفٌ
2. (رُدَّا جِدًّا)

34 (وَاهٍ بَمَرَّةٍ) وَ(هُمْ حَدِيْثَهُ) وَ(ارَم بِهِ

---

1) بدرج همزة ((إن)) ؛ لضرورة الوزن .

2) في لفظة (اللهْ) و (عراهْ) زيادة ساكن بعد وتد مجموع – (وإن جاء القطع في لفظة (الله) وهو حذف ساكن الوتد المجموع وتسكين ما قبله) – وهذا إنما يجوز في مجزوء البسيط والكامل ، وقد أجراه الحافظ – رحمه الله – هنا على تشبيه الرجز بهما ، والعروضيون لا يجوزون ذلك ، وانظر : النكت الوفية 235 / أ .

3) بوصل همزة ((أو)) لضرورة الوزن .

3. قَدْ طَرَحُوْا مُطَرَّحُ)

34.4 (لَيْسَ بِشَيءٍ) (لا يُسَاوِي شَيْئاً) ثُمَّ (ضَعِيْفٌ) وَكَذَا إِنْ جِيْئَا

34.5 بِمُنْكَرِ الْحَدِيْثِ أَوْ مُضْطَرِبِهْ (وَاهٍ) وَ(ضَعَّفُوهُ) (لا يُحْتَجُّ بِهْ)

34.6 وَبَعْدَهَا (فِيْهِ مَقَالٌ) (ضُعِّفْ) وَفِيْهِ ضَعفٌ تُنْكِرُ [1] وَتَعْرِفْ

34.7 (لَيْسَ بِذَاكَ بالْمَتِيْنِ بِالْقَوِيِّ بِحُجَّةٍ بِعُمْدَةٍ بِالْمَرْضِيِّ)

34.8 لِلضَّعْفِ مَا هَوُ فيْهِ خُلْفٌ طَعَنُوْا فِيْهِ كذَا (سَيِّئُ حِفْظٍ لَيِّنُ)

34.9 (تَكَلَّمُوا فِيْهِ) وَكُلُّ مَنْ ذُكِرْ مِنْ بَعْدُ شَيْئَاً بِحَدِيْثِهِ اعْتُبِرْ[2]

مَتَى يَصحُّ تَحَمُّلُ الْحَدِيْثِ أَوْ يُسْتَحَبُّ ؟

35.0 وَقَبِلُوا مِنْ مُسْلِمٍ تَحَمُّلاَ فِي كُفْرِهِ كَذَا صَبِيٌّ حُمِّلاَ

35.1 ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوْغِ وَمَنَعْ قَوْمٌ هُنَا وَرُدَّ (كالسَّبْطَيْنِ) مَعْ

35.2 إِحْضَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلصِّبْيَانِ ثُمَّ قَبُوْلُهُمْ مَا حَدَّثُوا بَعْدَ الْحُلُمْ

---

1) هكذا في النسخ كلها ، وفيه زحاف الكف وهو حذف السابع الساكن ، ولا يجيء في الرجز فهو خطأ عروضي ، إلا إذا أشبعت حركة الراء في (تنكرُ)، وفي هذا ثقلٌ .

2) قال البقاعي : ((وكلُّ مَنْ ذُكِر)) مبتدأ مضاف إلى ((مَنْ)) و ((بعد)) مجرور بـ ((مِنْ)) ومضاف إلى ((شيئاً)) ولفظه محكيٌّ ، والجر في محلِّهِ ، و ((اعتُبر)) خبر المبتدأ ، و ((بحديثه)) متعلق بالخبر . النكت الوفية 240 / أ .

35 وَطَلَبُ الْحَدِيْثِ فِي عِنْدَ (الزُّبَيْرِيِّ) أَحَبُّ
3. الْعِشْرِيْنِ حِيْنِ

35 وَهْوَ الَّذِي عَلَيْهِ وَالْعَشْرُ فِي (الْبَصْرَةِ)
4. (أَهْلُ الْكُوْفَهْ) كَالْمَألُوْفَهْ

35 وَفِي الثَّلاَثِيْنَ (لأَهْلِ وَيَنْبَغِي تَقْيِيْدُهُ
5. الشَّأْمِ) بِالْفَهْمِ

35 فَكَتْبُهُ بِالضَّبْطِ ، حَيْثُ يَصِحُّ ، وَبِهِ نِزَاعُ
6. والسَّمَاعُ

35 فَالْخَمْسُ [3] قِصَّةُ (مَحْمُوْدٍ) وَعَقْلُ
7. لِلْجُمْهُورِ ثُمَّ الحُجَّهْ الْمَجَّهْ

35 وَهْوَ ابْنُ خَمْسَةٍ ، وَلَيْسَ فِيْهِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَهْ
8. وَقِيْلَ أَرْبَعَهْ

35 بَلِ الصَّوَابُ فَهْمُهُ مُمَيِّزاً وَرَدُّهُ الْجَوَابَا
9. الْخِطَابَا

36 وَقِيْلَ: (لابْنِ حَنْبَلٍ) قال : لِخَمْسَ عَشْرَةَ
0. فَرَجُلُ التَّحَمُّلُ

36 يَجُوْزُ لا فِي دُوْنِهَا، قال : إذا عَقَلَهُ
1. فَغَلِّطَهْ وَضَبَطَهْ

36 وَقِيْلَ: مَنْ بَيْنَ فَرَّقَ سَامِعٌ ، وَمَنْ لا
2. الْحِمَار وَالْبَقَرْ فَحَضَرْ

36 قال : بِهِ الْحَمَّالُ سَمَّعَ لاِبْنِ أَرْبَعٍ ذِي
3. وابْنُ الْمُقْرِيْ ذُكْر

أَفْسَلِمُ التَّحَمُّلِ ، وأَوَّلُهَا : سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخ

36 أَعْلَى وُجُوْهِ الأَخْذِ وَهْيَ نَمَانٍ : لَفْظُ
4. عِنْدَ الْمُعْظَمِ شَيْخٍ فَاعْلَمِ

---

(3) في نسخة ب من متن الألفية : ((والخمس)) .

36.5 كتَاباً او[1] حِفْظَاً وَقُلْ: (حَدَّثَنَا) (سَمِعْتُ) ، أَوْ (أَخْبَرَنَا) ، (أَنْبَأَنَا)

36.6 وَقَدَّمَ (الْخَطِيْبُ) أَنْ يَقُوْلاَ : (سَمِعْتُ) إِذْ لاَ يَقْبَلُ[2] التَّأْوِيْلاَ

36.7 وَبَعْدَهَا (حَدَّثَنَا) ، (حَدَّثَنِي) وَبَعْدَ ذَا (أَخْبَرَنَا) ، (أَخْبَرَنِي)

36.8 وَهْوَ كَثِيْرٌ وَ (يَزِيْدُ) اسْتَعْمَلَهْ وَعَيْرُ وَاحِدٍ لِمَا قَدْ حَمَلَهْ

36.9 مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ، وَبَعْدَهُ تَلاَ: (أَنْبَأَنَا) ، (نَبَّأَنَا) وَقَلَّلاَ

37.0 وَقَوْلُهُ : (قَالَ لَناَ) وَنَحْوُهَا كَقَوْلِهِ : (حَدَّثَنَا) لَكِنَّهَا

37.1 الْغَالِبُ اسْتِعْمَالُهَا مُذَاكَرَهْ[3] وَدُوْنَهَا (قَالَ) بِلاَ مُجَارَرَهْ[4]

37.2 وَهْيَ عَلى السَّمَاعِ إِنْ يُدْرَ اللَّقِيْ لاَ سِيَّمَا مَنْ عَرَفُوْهُ فِي الْمُضِيْ

37.3 أَنْ لاَ يَقُوْلَ ذَا بِغَيْرِ مَا سَمِعْ[1] مِنْهُ (كَحَجَّاجٍ) وَلَكِنْ[2] يَمْتَنِعْ

---

1 () بوصل همزة ((أو)) لضرورة الوزن .

(2) في نسخة جـ من متن الالفية : ((تقبل)) .

3) في نسخة جـ من متن الألفية : ((في استعمالها)) وهو خطأ في الوزن .

4) في ف وع والنفائس وفتح المغيث : ((مجاررہ)) بالواو ثم الراء ، وما أثبتناه من النسخ الخطية ، ومن جميع متن الألفية ، وهو كذلك عند السيوطي في شرحه ص 364 ، وقد نصَّ عليه المصنف كما سيأتي إذ قال : ((براءَيْنِ)) .

1) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((لغير)) .

2) في نسخة (جـ) من متن الألفية : ((وليس)) ، والوزن صحيح في كليهما ، وما أثبتناه من بقية النسخ الخطية لمتن الألفية وشروحها .

37.4 عُمُوْمُهُ عِنْدَ الْخَطيْبِ وَقُصِرْ ذَاكَ عَلى الَّذِي بِذَا الوَصْفِ اشْتُهِرْ

الثَّانِي : القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخ

37.5 ثُمَّ الْقِرَاءَةُ الَّتِي نَعَتَهَا مُعْظَمُهُمْ عَرْضَاً سَوَا (3) قَرَأْتَهَا

37.6 مِنْ حِفْظٍ أو كِتَابٍ اوْ (4) سَمِعْتَا والشَّيْخُ حَافِظٌ لِمَا عَرَضْتَا

37.7 أولا ، وَلكِنْ أصْلُهُ يُمْسِكُهُ بِنَفْسِهِ ، أو ثِقَةٌ مُمْسِكُهُ

37.8 قُلْتُ : كذَا إنْ ثِقَةٌ مِمَّنْ سَمِعْ يَحْفَظُهُ (5) مَعَ اسْتِماعٍ فَاقْتَنِعْ

37.9 وَأجْمَعوُا أخْذَاً بِهَا، وَرَدُّوا نَقْلَ الخِلاَفِ، وَبِهِ مَا اعْتَدُّوا

38.0 وَالْخُلْفُ فِيْهَا هَلْ تُساوي (6) الأوَّلا أو دُوْنَهُ أو فَوْقَهُ ؟ فَنُقِلا

38.1 عَنْ (مَالِكٍ) وَصَحبْهِ (كُوْفَةَ) وَ(الحِجَاز

---

(3) في النفائس ، وفتح المغيث : ((سِوَى)) وهو كذلك في (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية . وفي شرح فتح الباقي : ((سَوَا)) بفتح أوله والقصر لغة في سَوَاء ، وعليه المعنى ، وانظر : اللسان 14 / 413 (سوا) .

(4) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(5) حقُّ (يحفظهُ) الجزم ، ولا يستقيم الوزن على هذا الضبط ، فحركت اللفظة ؛ لضرورة الوزن .

(6) في نسخة جـ من متن الألفية : ((يساوي)) .

وَمُعْظَم أَهْل الْحَرَم)

38.2 مَعَ (البُخَارِي) هُمَا سِيَّانِ وَ (ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ) مَعَ (النُّعْمَانِ)

38.3 قَدْ رَجَّحَا[1] الْعَرْضَ وَعَكْسُهُ أَصَحّْ وَجُلُّ (أَهْل الشَّرْق) نَحْوَهُ جَنَحْ

38.4 وَجَوَّدُوا فِيْهِ قَرَأْتُ أو قُرِىْ مَعْ وَ(أَنَا أَسْمَعُ) ثُمَّ عَبِّرِ

38.5 بِمَا مَضَى فِي أولِ مُقَيَّدَا (قِرَاءةً عَلَيْهِ) حَتَّى مُنْشِدَا

38.6 (أَنْشَدَنَا قِرَاءةً عَلَيْهِ) لا (سَمِعْتُ) لَكِنْ بَعْضُهُمْ قَدْ حَلّلا

38.7 وَمُطْلَقُ التَّحْدِيْثِ وَالإِخْبَار مَنَعَهُ (أَحْمَدُ) ذُوْ الْمِقْدَار

38.8 (وَالنَّسَئِيُّ) وَ(التَّمِيْمِيُّ يَحْيَى) وَ(ابْنُ الْمُبَارَكِ) الْحَمِيْدُ سَعْيَا

38.9 وَذَهَبَ (الزُّهْرِيُّ) وَ(الْقَطَّانُ) وَ(مَالِكٌ) وَبَعْدَهُ (سُفْيَانُ)

39 وَمُعْظَمُ (الْكُوْفَةِ) مَعَ (الْبُخَارِيِّ) إلى

---

1) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ونسخة ق من شروحها ، وفي نسخة ن و س و هـ وع وف من شروح الألفية : ((رجح)) ، وما أثبتناه هو الصواب .

0.	وَ(الْحِجَاز)	الْجَوَاز
39 1.	وَابْنُ جُرَيْجٍ وَكذَا الأوزَاعِيْ	مَعَ (ابْنِ وَهْبٍ) وَ(الإمَامُ الشَّافِعِيْ)
39 2.	وَ(مُسْلِمٌ) وَجُلُّ (أَهْلِ الشَّرْق)	قَدْ جَوَّزُوا أَخْبَرَنَا لِلْفَرْق
39 3.	وَقَدْ عَزَاهُ صَاحِبُ الإِنْصَافِ	(للنَّسَئي) مِنْ غَيْر مَا خِلَافِ
39 4.	وَالأَكْثَرِيْنَ وَهُوَ[2] الَّذِي اشْتَهَرْ	مُصْطَلَحَاً لأَهْلِهِ أَهْلِ الأَثَر
39 5.	وَبَعْضُ مَنْ قَالَ بِذَا أَعَادَا	قِرَاءَةَ الصَّحِيْحِ حَتَّى عَادَا
39 6.	فِي كُلِّ مَتْنٍ قَائِلاً : (أَخْبَرَكَا)	إِذْ كَانَ قال أَوَّلاً : (حَدَّثَكَا)
39 7.	قُلْتُ وَذَا رَأْيُ الَّذِيْنَ اشْتَرَطُوا	إِعادَةَ ٱلإِسْنَادِ وَهْوَ شَطَطُ
39 8.	وَاخْتَلَفُوا إِنْ أَمْسَكَ تَفْرِيْعَاتٌ الأَصْلَ رضَا	وَالشَّيْخُ لا يَحْفَظُ مَا قَدْ عُرِضَا

2) بتحريك الهاء ؛ لضرورة الوزن .

39.9	فَبَعْضُ نُظَّار الأُصُوْل يُبْطِلُهْ	وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِيْنَ [2] يَقْبَلُهْ
40.0	وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ فَإِنْ لَمْ يُعْتَمَدْ	مُمْسِكُهُ فَذَلِكَ [2] السَّمَاعُ رَدّْ
40.1	وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَكتَ الشَّيْخُ وَلَمْ	يُقِرَّ لَفْظاً ، فَرآهُ الْمُعْظَمْ
40.2	وَهْوَ الصَّحِيْحُ كافِياً ، وَقَدْ مَنَعْ	بَعْضُ أولي الظَّاهِرِ مِنْهُ ، وَقَطَعْ
40.3	بِهِ (أبُو الْفَتْح سُلَيْمُ الرَّازي)	ثُمَّ (أبُو إِسْحَاقِ [3] الشِّيْرَازيْ)
40.4	كذَا (أبُو نَصْرٍ) وَقال : يُعْمَلُ	بِهِ وَأَلْفَاظُ الأَدَاءِ الأَوَّلُ
40.5	وَالْحَاْكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عَهِدَا	عَلَيْهِ أَكْثَرَ الشُّيُوْخ فِي الأَدَا
40.6	حَدَّثَنِي فِي اللَّفْظِ حَيْثُ انْفَرَدَا	وَاجْمَعْ ضَمِيْرَهُ إذا تَعَدَّدَا
40.7	وَالْعَرْضِ[4] إِنْ تَسْمَعْ	أو قَارئاً (أخْبَرَنِي)

---

[2]() في نسخة (أ) من متن الألفية : ((المحققين)) .

(2) في النفائس : ((فذاك)) .

(3) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(4) قال البقاعي 248 / ب : ((والعرضِ - بالجر – عطفاً على قوله : اللفظِ ، والمقول محذوف ، أي : َ واختار في العرض هذا

فَقُلْ أَخْبَرَنَا وَاسْتَحْسَنَا

40.8 وَنَحْوُهُ عَنْ (ابْنِ وَهْبٍ) رُوِيَا وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ لَكِنْ رَضِيَا

40.9 وَالشَّكُّ فِي الأَخْذِ أَكَانَ وَحْدَهْ أو مَعْ [1] سِوَاهُ ؟ فَاعْتِبَارُ الْوَحْدَهْ

41.0 مُحْتَمِلٌ لَكِنْ رأى الْقَطَّانُ الْجَمْعَ فِيْمَا أوْ هَمَ الإِنْسَانُ

41.1 فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ وَالْوَحْدَةَ قَدْ اخْتَارَ فِي ذَا الْبَيْهَقِيُّ وَاعْتَمَدْ

41.2 وَقَالَ (أَحْمَدُ): اتَّبِعْ لَفْظاً وَرَدْ لِلشَّيْخِ فِي أَدَائِهِ وَلا تَعَدْ [2]

41.3 وَمَنَعَ الإِبْدَالَ فِيْمَا صُنِّفَا - الشَّيْخُ – لَكِنْ حَيْثُ رَاوٍ عُرِفَا

41.4 بِأَنَّهُ سَوَّى فَفِيْهِ مَا جَرَى فِي النَّقْلِ بِالْمَعْنَى ، وَمَعْ ذَا فَيَرَى

التفصيل وهو أنك : إن تسمع بقراءة غيرك إلى آخره ، ويجوز أن يرفع على أنه مبتدأ وخبره جملة الشرط بتقدير رابط ، أي : إن تسمع فيه ، أي : إن تكن سامعاً فقل : أخبرنا ، أو تكن قارئاً فقل : أخبرني)) . وكذا في جميع النسخ الخطية ، وفي النفائس ، وفتح المغيث بالنصب .

(1) بتسكين العين .

(2) أصلها : تتعدَّى ، فحذفت التاء الأولى تخفيفاً ، ولام الفعل للجزم بالنهي ، والمراد : لا تتجاوز لفظه وتبدله بغيره . انظر : النكت الوفية 249 / ب ، وفتح المغيث 2 / 46 .

41.5 بِأَنَّ ذَا فِيْمَا رَوَى ذُو الطَّلَبِ بِاللَّفْظِ لا مَا وَضَعُوا فِي الْكُتُبِ

41.6 وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ السَّمَاعِ مِنْ نَاسِخٍ ، فَقَالَ بَامْتِنَاعِ

41.7 (الإِسْفَرَايِينِيْ) مَعَ (الْحَرْبِيْ) و(ابْنِ عَدِيٍّ) وَعَن (الصِّبْغِيْ)[3]

41.8 لا تَرْوِ تَحْدِيْثَاً حَضَرْتُ وَالرَّازِيُّ وَهْوَ وَإِخْبَارًا ، قُل الْحَنْظَلِيْ

41.9 وَ(ابْنُ الْمُبَارَكِ) وَجَوَّزَ (الْحَمَّالُ) كِلاَهُمَا كَتَبْ وَالشَّيْخُ ذَهَبْ

42.0 بِأَنَّ خَيْرًا مِنْهُ أَنْ يُفَصِّلاَ فَحَيْثُ فَهْمٌ صَحَّ ، أولا بَطَلاَ

42.1 كما جَرَى لِلدَّارَقُطْنِي حَيْثُ عَدْ إِمْلاَءَ (إِسْمَاعِيْلَ) عَدَّاً وَسَرَدْ

42.2 وَذَاكَ يَجْرِي فِي الْكلاَمِ أو إذا هَيْنَمَ حَتَّى خَفِيَ الْبَعْضُ ، كذَا

---

3) في نسخة ق و س من شرح الألفية : ((الضبعي)) بالضاد المعجمة ، وفي بقية النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية : ((الصبغي)) بالصاد المهملة ، وهو الصواب ، فهو : أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الصبغي كذا في الانساب للسمعاني 3 / 531 .

42.3 إِنْ بَعُدَ السَّامِعُ ، ثُمَّ يُحْتَمَلْ — فِي الظَّاهِرِ الْكِلِمَتَانِ أَو أَقَلْ

42.4 وَيَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يُجِيْزَ مَعْ — إِسْمَاعِهِ جَبْرًا لِنَقْصٍ إِنْ يَقَعْ [3]

42.5 قَالَ : ابْنُ عَتَّابٍ وَلاَ غِنَى[4] عَنْ — إِجَازَةٍ مَعَ السَّمَاعِ تُقْرَنْ [3]

42.6 وَسُئِلَ (ابْنُ حنبلٍ) إِن حَرْفَا — أَدْعَمَهُ فَقَالَ : أَرْجُو يُعْفَى

42.7 لَكِنْ (أبو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ) مَنَعْ — فِـي الْحَرْفِ تَسْتَفْهِمُهُ [4] فَلاَ يَسَعْ

42.8 إِلاَّ بِأَنْ يَرْوِيْ تِلْكَ الشَّارِدَهْ — عَنْ مُفْهِمٍ ، وَ[5] نَحْوُهُ عَنْ (زَائِدَهْ)

42.9 وَ(خَلَفُ بْنُ سَالِمٍ) قَدْ قال : نَا — إِذْ فَاتَهُ حَدَّثَ [6] مِنْ حَدَّثَنَا

43 مِنْ قَوْلِ سُفْيَانَ ، بِلَفْظٍ مُسْتَمِلْ عَن

---

[3]() في نسخة (أ) من متن الألفية والنفائس : ((أن وقع)) ، وفي النفائس : ((إن وقع)).

[4]() في نسخة (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية : ((غناء)) .

(3) في نسخة (أ) و(ب) و(جـ) من متن الألفية: ((تقترن))، وفي النفائس : ((يُقرن)).

(4) في نسخة (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية : ((يستفهمه)) .

(5) في ف : ((عن)) بدل الواو ، وليس بشيء .

(6) في ف و ع : ((حديث)) .

0. وَسُفْيَانُ اكْتَفَى الْمُمْلِي افْتَفَى

43 1. كذَاكَ (حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أَفْتَى : إِسْتَفْهِمِ الَّذِي يَلِيْكَ ، حَتَّى

43 2. رَوُوْا عَنِ (الأَعْمَشِ) : كُنَّا نَقْعُدُ (لِلنَّخَعِيْ) فَرُبَّمَا قَدْ يَبْعُدُ

43 3. البَعْضُ – لاَ يَسْمَعْهُ – فَيسأَلُ البَعْضَ عَنْهُ ، ثَمَّ كُلٌّ يَنْقُلُ

43 4. وَكُلٌّ ذَا تَسَاهُلٌ ، وَقَوْلُهُمْ : يَكْفِي مِنَ الْحَدِيْثِ شَمُّهُ ، فَهُمْ

43 5. عَنَوا إذا أَوَّلَ [1] شَيءٍ سُئِلاَ عَرَفَهُ ، وَمَا عَنَوْا تَسَهُّلاَ

43 6. وَإِنْ يُحَدِّثْ مِنْ وَرَاءِ سِتْرِ - عَرَفْتَهُ بِصَوْتِهِ او[2] ذِي خُبْرِ

43 7. صَحَّ ، وَعَنْ شُعْبَةَ لاَ تَرْوِ لَنَا إِنَّ [3] بِلالاً ، وَحَدِيْثُ أُمِّنَا

43 8. وَلاَ يَضُرُّ سَامِعًا أَنْ يَمْنَعَهْ [4] الشَّيْخُ أَنْ يَرْوِي مَا قَدْ سَمِعَهْ

---

1) انظر : النكت الوفية 253 / ب .
2) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
3) بكسر الهمزة على الحكاية كما أشار إليه البقاعي. انظر : النكت الوفية 253 / ب.

43.9 كذَلِكَ التَّخْصِيْصُ أو رَجَعْتُ ... مَا لمْ يَقُلْ : أَخْطأْتُ أو شَكَكْتُ

الثَّالِثُ : الإجَازَةُ

44.0 ثُمَّ الإجَازَةُ تَلى السَّمَاعَا ... وَنُوِّعَتْ لِتِسْعَةٍ أَنْوَاعَا

44.1 ارْفَعُهَا بِحَيْثُ لا مُنَاولَهْ ... تَعْيِيْنُهُ الْمُجَازَ وَالْمُجْازَ لَهْ

44.2 وَبَعْضُهُمْ حَكى اتِّفَاقَهُمْ عَلى ... جَوَاز ذَا ، وَذَهَبَ (الْبَاجِيْ) إِلى

44.3 نَفْيِ الْخِلافِ مُطْلَقَاً ، وَهْوَ غَلَطْ ... قال : وَالاخْتِلافُ فِي الْعَمَلِ قَطْ

44.4 وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بِأَنْ [5] للشَّافِعِي ... قَوْلان فِيْهَا ثُمَّ بَعْضُ تَابِعي[6]

44.5 مَذْهَبِهِ (الْقَاضِي حُسَيْنٌ[1]) مَنَعَا ... وَصَاحِبُ (الْحَاوي) بِهِ قَدْ قَطَعَا

---

(4) قال البقاعي : ((أنْ يَمْنَعَهُ)) في موضع رفع على أنه فاعل ((يضرُّ)) ، و ((الشيخُ)) فاعل ((يمنع)) ، و ((أنْ يَرْوِيَ)) مفعوله . النكت الوفية 253 / ب .

(5) بتخفيف ((أنَّ)) المشددة ؛ لضرورة الوزن .

(6) في البيت تضمين عروضي وهو تعليق البيت بالبيت الذي يليه ، وهو خطأ عروضي .

(1) في (أ) من متن الألفية ومطبوعتي ف و ع : ((القاضي الحسين)) ، وفي النفائس : ((قاضي حسين)) ، وما أثبتناه من بقية النسخ ، قال البقاعي : ((في نسخة منكَّر فهو منوَّن ، والجزء

44.6 قَالاَ كشُعْبَةٍ [2] وَلَو جَازَتْ إِذَنْ لَبَطُلَتْ رحْلَةُ طُلاَّبِ السُّنَنْ

44.7 وَعَنْ (أبي الشَّيْخِ) مَعَ (الْحَرْبِيِّ) إِبْطَالُهَا كَذَاكَ (لِلسِّجْزِيِّ)

44.8 لَكِنْ عَلى جَوَازِهَا اسْتَقَرَّا عَمَلُهُمْ ، وَالأَكْثَرُوْنَ طُرًّا

44.9 قَالُوا بِهِ ، كذَا وُجُوْبُ الْعَمَل بِهَا ، وَقِيْلَ : لا كحُكْمِ الْمُرْسَل

45.0 وَالثَّانِ [3]: أَنْ يُعَيِّنَ الْمُجَازَ لَهْ دُوْنَ الْمُجَازِ ، وَهْوَ أَيْضَاً قَبِلَهْ

45.1 جُمْهُوْرُهُمْ رِوَايَةً وَعَمَلاَ وَالْخُلْفُ أَقْوَى فِيْهِ مِمَّا قَدْ خَلاَ

45.2 وَالثَّالِثُ : النَّعْمِيْمُ فِي الْمُجَازِ لَهُ ، وَقَدْ مَالَ إِلى الْجَوَازِ

45.3 مُطْلَقاً (الْخَطِيْبُ) (وَابْنُ مَنْدَهْ) ثُمَّ (أبو الْعَلاَءِ) أَيْضَاً بَعْدَهْ

45 وَجَازَ لِلْمَوْجُوْدِ عِنْدَ وَالشَّيْخُ لِلإِبْطَالِ مَالَ

الأخير مطوي ، وفي نسخةٍ ((الحسين منعا)) مخبول لاجتماع الخبن فيه والطيِّ ، فيخالف قافية البيت الثاني ، فالتنكير أحسن)) النكت الوفية 254 / أ .

(2) بالتنوين ؛ لضرورة الوزن .

(3) حذفت الياء من ((الثاني)) ؛ لضرورة الوزن .

4. (الطَّبَرِيْ) فَاحْذَرِ [4]

45.5 وَمَا يَعُمُّ مَعَ وَصْفِ حَصْرِ [1] كَالْعُلَمَا [2] يَوْمَئِذٍ بِالثَّغْرِ [3]

45.6 فَإِنَّهُ إِلى الْجَوَازِ أَقْرَبُ قُلْتُ (عِيَاضٌ) قالَ: لَسْتُ أَحْسِبُ

45.7 فِي ذَا اخْتِلاَفاً بَيْنَهُمْ مِمَّنْ يَرَى إِجَازَةً لِكَوْنِهِ مُنْحَصِرَا

45.8 وَالرَّابِعُ : الْجَهْلُ بِمَنْ أُجِيْزَ لَهْ أَوْ مَا أُجِيْزَ كَأَجَزْتُ أَزْفَلَهْ

45.9 بَعْضَ سَمَاَعاتِي ، كَذَا إِنْ سَمَّى كِتَاباً او [4] شَخْصَاً وَقَدْ تَسَمَّى

46.0 بِهِ سِوَاهُ ثُمَّ لَمَّا يَتَّضِحْ مُرَادُهُ [5] مِنْ ذَاكَ فَهْوَ لاَ يَصِحْ

46 أَمَّا الْمُسَمَّوْنَ مَعَ فَلاَ يَضُرُّ الْجَهْلُ

---

(4) في نسخة (أ) من متن الألفية والنفائس : ((فاحذري)) .
(1) كذا في (أ) و (ب) و (جـ) ، وفي بقية النسخ : ((حصري)) والصحيح ما أثبت.
(2) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .
(3) كذا في (أ) و (ب) و (جـ) ، وفي بقية النسخ : ((الثغري)) والصحيح ما أثبت .
(4) بالإدراج ؛ لضرورة الوزن .
(5) في (النفائس) : ((مراداه)) وهو خطأ.

1. الْبَيَانِ [6] بِالأَعْيَانِ

46 2. وَتَنْبَغِي[7] الصِّحَّةُ إِنْ جَمَلَهُمْ[8] مِنْ غَيْرِ عَدٍّ وَتَصَفُّحٍ لَهُمْ

46 3. وَالْخَامِسُ : التَّعْلِيْقُ فِي الإِجَازَهْ بِمَنْ يَشَاؤُهَا الذَّي أَجَازَهْ

46 4. أو غَيْرُهُ مُعَيَّنَاً ، وَالأُولَى أَكْثَرُ جَهْلاً ، وَأَجَازَ الْكُلاَّ

46 5. مَعاً (أبو يَعْلَى) الإِمَامُ الْحَنْبَلِيْ مَعَ (ابْنِ عُمْرُوْسٍ) وَقَالاَ: يَنْجَلِي

46 6. الْجَهْلُ إِذْ يَشَاؤُهَا ، وَالظَّاهِرُ بُطْلاَنُهَا أَفْتَى بِذَاك [5] (طَاهِرُ)

46 7. قُلْتُ : وَجَدْتُ (ابنَ أبي خَيْثَمَةِ أَجَازَ كَالثَّانِيَةِ الْمُبْهَمَةِ

46 8. وَإِنْ يَقُلْ : مَنْ شَاءَ يَرْوِي قَرُبَا وَنَحْوَهُ (الأَزْدِي) مُجِيْزَاً كَتَبَا

46 أَمَّا : أَجَزْتُ لِفُلاَنٍ فَالأَظْهَرُ الأَقْوَى

---

(6) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((البياني)) وهو خطأ .

(7) في نسخة ن و ق و س : ((وينبغي)) .

(8) قال البقاعي في نكته الوفية 256 / أ : أي : جَمَعَهُم ، يقال : جَمَلَ الشيءَ إذا جَمَعَهُ ، والحسابَ أي: ردّه إلى الجُملة. وينظر: لسان العرب 11 / 27 مادة (جمل).

(5) كذا في النسخ كلها ، وفي النفائس : ((بذاك أفتى ...)) ، ويصح الوزن به .

9. إِنْ يُرِدْ الْجَوَازُ فَاعْتَمِدْ

470. وَالسَّادِسُ : الإِذْنُ لِمَعْدُوْمٍ تَبَعْ كَقَوْلِهِ : أَجَزْتُ لِفُلاَنِ مَعْ [6]

471. أَوْلاَدِهِ وَنَسْلِهِ وَعَقِبِهْ حَيْثُ أَتَوْا أَوْ خَصَّصَ الْمَعْدُوْمَ بِهْ

472. وَهْوَ أَوْهَى ، وَأَجَازَ الأَوَّلاَ (ابْنُ أبي دَاوُدَ) وَهْوَ مُثِّلاَ

473. بِالْوَقْفِ ، لَكِنْ (أَبَا الطَّيِّبِ) رَدْ كِلَيْهِمَا وَهْوَ الصَّحِيْحُ الْمُعْتَمَدْ

474. كَذَا أبو نَصْرٍ . وَجَازَ مُطْلَقَا عِنْدَ الْخَطِيْبِ وَبِهِ قَدْ سُبِقَا

475. مِنِ [7] ابْنِ عُمْرُوْسٍ [4] مَعَ الْفَرَّاءِ وَقَدْ رَأَى الْحُكْمَ عَلى اسْتِوَاءِ

476. فِي الْوَقْفِ في صِحَّتِهِ [8] مَنْ تَبِعَا أَبَا حَنِيْفَةَ [2] وَمَالِكَاً مَعَا

477. وَالسَّابِعُ : الإِذْنُ لِغَيْرِ أَهْلِ لِلأَخْــذِ عَنْــهُ كَــافِرٍ أو طِفْـــــــــــــــــلِ

---

6 () بلا تنوين ؛ لضرورة الوزن ، وقد دخل هذا الشطر الشكل وهو حذف الساكن السابع . وهو لا يدخل بحر الرجز الذي كتبت عليه القصيدة .

7 () بكسر النون لالتقاء الساكنين .

47 غَيْرِ مُمَيِزٍ وَذَا الأَخِيْرُ رَأَى (أبو الطَّيِّبِ)
8. وَالْجُمْهُوْرُ

47 وَلَمْ أَجِدْ فِي كَافِرٍ بِحَضْرَةِ (الْمِزِّيِّ) تَتْرَا
9. نَقْلاً ، بَلَى[3] فُعِلا

48 وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَمْلِ وَهْوَ مِنَ الْمَعْدُوْمِ
0. أَيْضَاً نَقـْلاَ أُولَى[4] فِعْلاَ

48 وَ(لِلْخَطِيْبِ) لَمْ أَجِدْ قُلْتُ: رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ
1. مَنْ فَعَلَهْ قَدْ سَأَلَهْ

48 مَعْ أبويْهِ فَأَجَازَ ، مَا اصَّفَّحَ الأَسماءَ [5]
2. وَلَعَلْ فِيْهَا إِذْ فَعَلْ

48 وَيَنْبَغِي الْبِنَا عَلى مَا هَلْ يُعْلَمُ الْحَمْلُ ؟
3. ذَكَرُوْا وَهَذَا أَظْهَرُ [6]

48 وَالثَّامِنُ : الإِذْنُ بِمَا الشَّيْخُ ، وَالصَّحِيْحُ أَنَّا
4. سَيَحْمِلُهْ نُبْطِلُهْ

48 وبعضُ عَصْرِيٍّ [7] وَ(ابْنُ مُغِيْثٍ) لَمْ
5. عِيَاضٍ بَذَلَهْ يُجِبْ مَنْ سَأَلَهْ

48 وَإِنْ يَقُلْ : أَجَزْتُهُ مَا أو سَيَصِحُّ ، فَصَحِيْحٌ
6. صَحَّ لَهْ عَمِلَهْ

48 (الدَّارَقُطْنِيُّ) يَصِحُّ جَازَ الكُلُّ حَيْثُمَا
7. وَسِواهُ أوحَذَفْ عَرَفْ

48 8. **وَالتَّاسِعُ : الإِذْنُ بِمَا أُجِيْزَا لِشَيْخِهِ ، فَقِيْلَ : لَنْ يَجُوْزَا**

48 9. **وَرُدَّ ، وَالصَّحِيْحُ : الاعْتِمَادُ عَلَيْهِ قَدْ جَوَّزَهُ النُّقَّادُ**

49 0. **أبو نُعَيْمٍ ، وَكَذَا ابْنُ عُقْدَهْ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَنَصْرٌ بَعْدَهْ**

49 1. **وَالى ثَلاَثَاً بإِجَازَةٍ وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ وَالى بِخَمْسٍ [1] يُعْتَمَدْ**

49 2. **وَيَنْبَغِي تَأَمُّلُ الإِجازَهْ فحيثُ شَيْخُ شَيْخِهِ أَجَازَهْ**

---

(4) عُمْرُوْس : ضبطه السمعاني في الأنساب 4 / 210 – بفتح العين ، ومثله في فتح المغيث 2 / 81 وفتح الباقي 2 / 70 ، وضبطه الفيروزآبادي بضمّها ، ثمَّ قالَ : وفتحه من لحن الْمُحَدِّثين . انظر : القاموس المحيط مع شرحه تاج العروس 16 / 281 ، وراجع ترجمة ابن عمروس في سير أعلام النبلاء 18 / 73 .

(8) كذا في النسخ كلها وفي النفائس : ((... أي في صحة ...)) والوزن صحيح به أيضاً.

(2) في فتح المغيث بالصرف لضرورة الوزن ، وليس من ضرورة هنا ؛ لأن الوزن مستقيم بلا صرف ، والإبقاء على الأصل أولى ، فضلاً عن عدم وجود الضرورة أصلاً .

(3) في (ب) : ((بلا)) وهو خطأ.

(4) في (ب) : ((أولا)) وهو خطأ.

(5) في ف و ع : ((الاسما)) ، وما أثبت هو الصحيح وزناً .

(6) قال البقاعي : أي : أنّه يُعلم ، أي : يُعَامل مُعاملة المعلوم. النكت الوفية 258/ ب.

(7) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((عصرتي)).

(1) في نسخة ن والمطبوع : ((لخمس)) ، والمثبت من بقية النسخ الخطية ، والنفائس ، وفتح المغيث .

49 بَلِفْظِ مَا صَحَّ لَدَيْهِ لَمْ مَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ مِنْهُ
3. يُخَطْ [2] فَقَطْ

لَفْظُ الإِجَارَةِ وَشَرْطُهَا

49 أَجَرْتُهُ (ابْنُ فَارِسٍ) وَإِنَّمَا الْمَعْرُوْفُ قَدْ
4. قَدْ نَقَلَهْ أُجَرْتُ لَهْ

49 وَإِنَّمَا تُسْتَحْسَنُ مِنْ عَالِمٍ بِهِ [3]، وَمَنْ
5. الإِجَارَهْ أَجَازَهْ

49 طَالِبَ عِلْمٍ عَنْ (مَالِكٍ) شَرْطاً
6. (وَالْوَلِيْدُ) ذَا ذَكَرْ وَعَنْ (أبي عُمَرْ)

49 أَنَّ الصَّحِيْحَ أَنَّهَا لاَ إِلاَّ لِمَاهِرٍ وَمَا لاَ
7. تُقْبَلُ يُشْكِلُ

49 وَاللَّفْظُ إِنْ تُجِزْ أو دُوْنَ لَفْظٍ [4] فَانْوِ
8. بِكَتْبٍ أَحْسَنُ وَهْوَ أَدْوَنُ

الرَّابِعُ : الْمُنَاوَلَةُ

499 ثُمَّ الْمُنَاولاَتُ [9]
.

---

2) قال البقاعي : ((مضارع خطاه : تخطية ، أي : لم يتعدّ ولم يتجاوز ما صحَّ عند شيخه ...)) . النكت الوفية 259 / ب ، وانظر : شرح السيوطي للألفية 258 .

3) في (أ) والنفائس : ((بها)) والمثبت من بقية النسخ الخطية وأشار في فتح الباقي إلى ذلك الاختلاف 2 / 87 .

4) بعد هذا في مطبوعتي ع و ف كلمة : ((قالوا)) ، وهي زيادة يختل معها الوزن .

9 () في نسخة س من شرح الألفية : ((المناولة)) .

	إِمَّا تَقْتَرِنْ	
500.	أَعْلَى الإِجَازَاتِ ، وَأَعْلاَهَا إذا	أَعْطَاهُ مِلْكَاً فَإِعَارَةً كَذَا
501.	أَنْ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَهْ	عَرْضاً وَهَذَا الْعَرْضُ لِلْمُنَاوِلَهْ
502.	وَالشَّيْخُ ذُوْ مَعْرِفَةٍ فَيِنَظُرَهْ (10)	ثُمَّ يُنَاولَ (3) الْكِتَابَ مُحْضِرَهْ
503.	يقول: هَذَا مِنْ حَدِيْثِي(4)فارْوِهِ	وَقَدْ حَكَوْا عَنْ (مَالِكٍ) وَنَحْوِهِ
504.	بِأَنَّهَا تُعَادِلُ السَّمَاعَا	وَقَدْ أَبَى الْمُفْتُوْنَ ذَا امْتِنَاعَا
505.	إِسْحَاقُ وَالثّوْرِيْ مَعَ النُّعْمَانِ	وَالشَّافِعِيْ وَ أَحْمَدُ الشَّيْبَانِيْ
506.	وَ(ابْنُ الْمُبَارَكِ) وَغَيْرُهُمْ رَأَوْا	بِأَنَّهَا أَنْقَصُ ، قُلْتُ : قَدْ حَكَوْا
507.	إِجْمَاعَهُمْ بِأَنَّهَا صَحِيْحَهْ	مُعْتَمَداً ، وَإِنْ تَكُنْ مَرْجُوْحَهْ
508.	أَمَّا إذا نَاولَ وَ اسْتَرَدَّا	فِي الْوَقْتِ صَحَّ وَالْمُجَازُ أَدَّى
509.	مِنْ نُسْخَةٍ قَدْ وَافَقَتْ مَرْوِيَّهْ	وَهَذِهِ لَيْسَتْ لَهَا مَزِيَّهْ

(2) و (3) (ينظره) و (يناول) منصوبة عطفاً على يحضر في البيت السابق .

(4) في نسخة ب من متن الألفية : ((من سماعي)) .

51.0 عَلَى الذَّي عُيَّنَ فِي الاجَازَهْ عِنْدَ الْمُحَقِّقِيْنَ لَكِنْ مَازَهْ

51.1 أَهْلُ الْحَدِيْثِ آخِراً وَقِدْمَا [5] أَمَّا إذا مَا الشَّيْخُ لَمْ يَنْظُرْ مَا

51.2 أَحْضَرَهُ الطَّالِبُ لَكِنْ اعْتَمَدْ[1] مَنْ أَحْضَرَ الْكِتَابَ وَهْوَ مُعْتَمَدْ

51.3 صَحَّ وَإِلاَّ بَطَلَ اسْتِيْقَانَا وَإِنْ يَقُلْ : أَجَزْتُهُ إِنْ كَانَا

51.4 ذَا مِنْ حَدِيْثِي، فَهْوَ فِعْلٌ حَسَنُ يُفِيْدُ حَيْثُ وَقَعَ[2] التَّبَيُّنُ

51.5 وإِنْ خَلَتْ مِنْ إِذْن المُنَاْولَهْ قِيْلَ : تَصِحُّ [3] والأَصَحُّ بَاْطِلَهْ

كَيْفَ يَقُوْلُ مَنْ رَوَى بِالمُنَاولَةِ وَالإِجَاْزَةِ ؟

51.6 وَاخْتَلَفُوا فِيْمَنْ رَوَى مَا نُوْولا (فَمَالِكٌ) وَ(ابْنُ شِهَابٍ) جَعَلا

51.7 إِطْلاقَهُ (حَدَّثَنَا) وَ(أَخْبَرَا) يَسُوْغُ وَهْوَ لاَئِقٌ بِمَنْ يَرَى

51.8 الْعَرْضَ كالسَّمَاعِ بَلْ أَجَازَه بَعْضُهُمُ [4] في مُطْلَقِ الإِجَازَهْ

51.9 وَ(الْمَرْزُبَانِيْ) وَ(أبو نُعَيْم) أَخْبَرَ، وَالصَّحِيْحُ عِنْدَ القَوْمِ

---

(5) انظر : النكت الوفية 265 / أ .

(1) كذا في النسخ ، وفي (النفائس) و(فتح المغيث): ((واعتمد)) ، والوزن صحيح في كليهما .

(2) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((يقع)) .

(3) في نسخة (أ) و (جـ) من متن الألفية : ((يصح)) .

(4) بالإشباع ؛ لضرورة الوزن .

52.0 تَفْيِيْدُهُ بِمَا يُبِينُ الْوَاقِعَا — إِجَازَةً تَنَاولاً هُمَا مَعَا

52.1 أَذِنَ لِي، أَطْلَقَ لِي، أَجَازَنِي — سَوَّغَ لِي، أَبَاحَ لِي، نَاولَنِي

52.2 وَإِنْ أَبَاحَ الشَّيْخُ لِلْمُجَاز — إِطْلاَقَهُ لَمْ يَكْفِ فِي الْجَوَاز

52.3 وَبَعْضُهُمْ أَتَى بِلَفْظٍ مُوْهِمْ — (شَافَهَنِي) (كَتَبَ لِي) فَمَا سَلِمْ

52.4 وَقَدْ أَتَى بِـ(خَبَّرَ) الأوزَاعِيْ — فِيْهَا وَلَمْ يَخْلُ مِنَ النِّزَاعِ

52.5 وَلَفْظُ «أَنْ» اخْتَارَهُ (الْخَطَّابي) — وَهْوَ مَعَ الإِسْنَادِ ذُوْ افْتِرَابِ

52.6 وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِي الإِجَازَهْ — (أَنْبَأَنَا) كَصَاحِبِ الْوِجَازَهْ

52.7 وَاخْتَارَهُ (الْحَاكِمُ) فِيْمَا شَافَهَهْ — بِالإِذْنِ بَعْدَ عَرْضِهِ مُشَافَهَهْ

52.8 وَاسْتَحْسَنُوْا لِلْبَيَهْقِيْ مُصْطَلَحا — (أَنْبَأَنَا) إِجَازَةً فَصَرَّحَا

52.9 وَبَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ اسْتَعْمَلَ عَنْ — إِجَازَةً، وَهْيَ قَرِيْبَةٌ لِمَنْ

53.0 سَمَاعُهُ مِنْ شَيْخِهِ فِيْهِ يَشُكْ — وَحَرْفُ (عَنْ) بَيْنَهُمَا فَمُشْتَرَكْ

53.1 وَفِي الْبُخَارِيْ قَالَ لِي : فَجَعَلَهْ — حِبْرِيُّهُمْ [1] لِلْعَرْضِ وَالْمُنَاولَهْ

---

1) عنى المصنف بذلك : أبا عمرو محمد ابن أبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري . انظر : تعليقنا على موضعه من الشرح .

الْخَامِسُ : الْمُكَاتَبَةُ

532. ثُمَّ الْكِتَابَةُ بِخَطِّ الشَّيْخِ أَوْ ... بِإِذْنِهِ عَنْهُ لِغَائِبٍ وَلَوْ

533. لِحَاضِرٍ فَإِنْ أَجَازَ مَعَهَا ... أَشْبَهَ مَا نَاوَلَ أَوْ جَرَّدَهَا

534. صَحَّ عَلَى الصَّحِيْحِ وَالْمَشْهُوْرِ ... قَالَ بِهِ (أَيُّوْبُ) مَعْ (مَنْصُورِ)[2]

535. وَاللَّيْثُ وَالسَّمْعَانِ[3] قَدْ أَجَازَهْ ... وَعَدَّهُ أَقْوَى مِنَ الإِجَازَهْ

536. وَبَعْضُهُمْ صِحَّةَ ذَاكَ مَنَعَا ... وَصَاحِبُ الْحَاوِيْ بِهِ قَدْ قَطَعَا

537. وَيَكْتَفِي أَنْ يَعْرِفَ الْمَكْتُوْبُ لَهْ ... خَطَّ الَّذِي كَاتَبَهُ وَأَبْطَلَهْ

538. قَوْمٌ لِلاشْتِبَاهِ لَكِنْ رُدَّا ... لِنُدْرَةِ اللَّبْسِ وَحَيْثُ أَدَّى

539. فَاللَّيْثُ مَعْ مَنْصُوْرٍ اسْتَجَازَا ... (أَخْبَرَنَا) ، (حَدَّثَنَا) جَوَازَا

540. وَصَحَّحُوْا التَّقْيِيْدَ بِالْكِتَابَهْ ... وَهْوَ الَّذِي يَلِيْقُ بِالنَّزَاهَهْ

السَّادِسُ : إِعْلاَمُ الشَّيْخِ

54.1. وَهَلْ لِمَنْ أَعْلَمَهُ الشَّيْخُ بِمَا ... يَرْوِيْهِ أَنْ يَرْوِيَهُ ؟ فَجَزَمَا

54 بِمَنْعِهِ ... وَعِدَّةٌ[1] (كابْنِ

---

(2) بتسكين العين ؛ ليستقيم الوزن ، وهي لغة في (مع) .

(3) كذا في (ب) و (جـ)، وفي (أ) و(النفائس) و (فتح المغيث) : ((السمعاني)) بإثبات الياء (ياء النسب) ، ولا يصحّ الوزن بإثباتها ، فيجب أن تكتب ((السمعانِ)) دون الياء ؛ لضرورة الوزن .

(1) انظر : النكت الوفية 269 / أ .

2. (الطُّوْسِيْ) وَذَا جُرَيْجٍ) صَارُوْا الْمُخْتَارُ

54 3. إلى الْجَوَازِ وَ (ابْنُ بَكْرٍ) نَصَرَهْ وَصَاحِبُ الشَّامِلِ جَزْماً ذَكَرَهْ

54 4. بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ بِأَنْ لَوْ مَنَعَهْ لَمْ يَمْتَنِعْ ، كَمَا إذا قَدْ سَمِعَهْ

54 5. وَرُدَّ كَاسْتِرْعَاءِ مَنْ يُحَمَّلُ لَكِنْ إذا صَحَّ، عَلَيْهِ الْعَمَلُ

السَّابِعُ : الوَصِيَّةُ بالكِتَابِ

54 6. وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْمُوْصَى لَهُ بِالْجُزْءِ مِنْ رَاوٍ قَضَى أَجَلَهُ

54 7. يَرْوِيْهِ أَوْ لِسَفَرٍ أَرَادَهْ وَرُدَّ مَا لَمْ يُرِدِ الْوِجَادَهْ

الثَّامِنُ : الوِجَادَةُ

54 8. ثُمَّ الوِجَادَةُ وَتِلْكَ مَصْدَرْ وَجَدْتُهُ مُوَلَّداً لِيَظْهَرْ

54 9. تَغَايُرُ الْمَعْنَى ، وَذَاكَ أَنْ تَجِدْ بِخَطِّ مَنْ عَاصَرْتَ أَوْ قَبْلُ عُهِدْ

55 0. مَا لَمْ يُحَدِّثْكَ بِهِ وَلَمْ يُجِزْ فَقُلْ : بِخَطِّهِ وَجَدْتُ ، وَاحْتَرِزْ

55 1. إِنْ لَمْ تَثِقْ بِالْخَطِّ قُلْ: وَجَدْتُ عَنْهُ ، أَوْ اذْكُرْ (قِيْلَ) أَوْ (ظَنَنْتُ)

55 2. وَكُلُّهُ مُنْقَطِعٌ ، وَالأَوَّلُ قَدْ شِيْبَ وَصْلاً مَا ، وَقَدْ تَسَهَّلُوْا

55 فيْهِ (بِعَنْ) ، قالَ : تَقْبُحُ [2] إِنْ أَوْهَمَ

3. وَهَذَا دُلْسَهْ أَنَّ نَفْسَهْ

554. حَدَّثَهُ بِهِ ، وَبَعْضٌ أَدَّى (حَدَّثَنَا) ، (أَخْبَرَنَا) وَرُدَّا

555. وَقِيْلَ : فِي الْعَمَلِ إِنَّ الْمُعْظَمَا لَمْ يَرَهُ ، وَبالْوُجُوْبِ جَزَمَا

556. بَعْضُ الْمَحُقِّقِيْنَ وَهْوَ الأَصْوَبُ وَ(لاِبْنِ إِدْرِيْسَ) الْجَوَازَ نَسَبُوْا

557. وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِ خَطِّهِ فَقُلْ : (قالَ) وَنَحْوَهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ

558. بِالنُّسْخَةِ الْوُثُوْقُ قُلْ: (بَلَغَنِيْ) وَالْجَزْمُ يُرْجَى حِلُّهُ لِلْفَطِنِ

كِتَابَةُ الْحَدِيْثِ وضَبْطُهُ

559. وَاخْتَلَفَ الصِّحَابُ وَالأَتْبَاعُ[11] فِي كِتْبَةِ [2] الْحَدِيْثِ ، وَالإِجْمَاعُ

560. عَلَى الْجَوَازِ بَعْدَهُمْ بالْجَزْمِ لِقَوْلِهِ: (اكْتُبُوْا) وَكَتْبِ (السَّهْمِيْ)

561. وَيَنْبَغِي إِعْجَامُ [3] مَا يُسْتَعْجَمُ وَشَكْلُ مَا يُشْكِلُ لاَ مَا يُفْهَمُ

562. وَقِيْلَ : كُلِّهِ لِذِي وَأَكَّدُوْا مُلْتَبِسَ

---

(2) في (أ) و (جـ) : ((يقبح)) .

11 () في (ب) : ((والتُّبَّاع)) ، وفي (جـ) : ((والتُّبَاع)) وذكر في أعلى الصفحة والأتباع نسخة .

(2) أي : في نسخ الحديث أو كتابته .

(3) كذا في النسخ الخطيّة لشرح الألفية ومتنها وفي نسخة ص من شروح الألفية : ((استعجام)) ، وفي ع من المطبوع : ((عجام)) .

.	ابْتِدَاءِ	الأَسْمَاءِ
563 .	وَلْيَكُ[4] فِي الأَصْلِ وَفِي الْهَامِشِ مَعْ	تَقْطِعْيِهِ الْحُرُوْفَ فَهْوَ أَنْفَعْ
564 .	وَيُكْرَهُ الْخَطُّ الرَّقِيْقُ [5] إِلاَّ	لِضِيْقِ رَقٍّ أَوْ لِرَحَّالٍ فَلاَ
565 .	وَشَرُّهُ التَّعْلِيْقُ وَالْمَشْقُ، كَمَا	شَرُّ الْقِرَاءَةِ إذا مَا هَذْرَمَا [1]
566 .	وَيُنْقَطُ الْمُهْمَلُ لاَ الْحَا أَسْفَلاَ	أَوْ كَتْبُ ذَاكَ الْحَرْفِ تَحْتُ مَثَلاَ
567 .	أَوْ فَوْقَهُ قُلاَمَةً، أَقْوَالُ	وَالْبَعْضُ نَقْطَ اِلسّيْنِ صَفّاً قالَوْا
568 .	وَبَعْضُهُمْ يَخُطُّ فَوْقَ الْمُهْمَلِ	وَبَعْضُهُمْ كَالْهَمْزِ تَحْتَ يَجْعَلِ
569 .	وَإِنْ أَتَى بِرَمْزِ رَاوٍ مَيَّزَا	مُرَادَهُ وَاخْتِيْرَ أَنْ لاَ يَرْمِزَا
570 .	وَتَنْبَغِي[2] الدَّارَةُ فَصْلاً وَارْتَضَى	إِغْفَالَهَا (الْخَطِيْبُ) حَتَّى يُعْرَضَا

---

(4) أصلها: يكون، حذفت الواو لدخول الجازم ، وحذفت النون تخفيفاً فأصبحت: ليكُ.

(5) في النفائس و (أ) : ((الدقيق)) بالدال، وما أثبتناه من (ب) و (جـ) وشروح الألفية وهو الموافق لما يأتي ، وقد أشار صاحب فتح الباقي 2/121 إلى هذا الاختلاف .

(1) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي ص و ن و ق و س و ع و ف : ((هذرما)) .

(2) في أ و ب و جـ من متن الألفية ونسخة ن و ص من شرحها: ((وينبغي)) .

571. وَكَرِهُوْا فَصْلَ مُضَافِ اسْمِ اللهْ مِنْهُ بِسَطْرٍ إِنْ يُنَافِ مَا تَلاَهْ

572. وَاكْتُبْ ثَنَاءَ (اللهِ) وَالتَّسْلِيْمَا مَعَ الصَّلاَةِ لِلنَّبِي تَعْظِيْمَا

573. وَإِنْ يَكُنْ أُسْقِطَ فِي الأَصْلِ وَقَدْ خُوْلِفَ فِي سَقْطِ الصَّلاَةِ (أَحْمَدْ)

574. وَعَلَّهُ[3] قَيَّدَ [4] بِالرَّوَايَهْ مَعْ نُطْقِهِ ، كَمَا رَوَوْا حِكَايَهْ

575. وَالْعَنْبَرِيْ وَابْنُ الْمُدِيْنِيْ بَيَّضَا لَهَا لإِعْجَالٍ وَعَادَا عَوَّضَا[5]

576. وَاجْتَنِبِ الرَّمْزَ لَهَا وَالْحَذْفَا مِنْهَا صَلاَةً أَوْ سَلاَماً تُكْفَى[6]

الْمُقَابَلَةُ

57.7 ثُمَّ عَلَيْهِ الْعَرْضُ بِالأَصْلِ وَلَوْ إِجَازَةً أَوْ [12] أَصْلِ أَصْلِ الشَّيْخِ أَوْ

57.8 فَرْعِ مُقَابَلٍ، وَخَيْرُ الْعَرْضِ مَعْ أُسْتَاذِهِ بِنَفْسِهِ إِذْ يَسْمَعْ

57 وَقِيْلَ : بَلْ مَعْ بَعْضُهُمُ [2] هَذَا ،

---

3) هي لغة في : ((لعلَّ)) . انظر : الصحاح 5 / 1774 (علل) .

4) يجوز في ضبط (قيَّد) البناء للمعلوم والمجهول كما أشار إليه البقاعي . ينظر توجيه ذلك في النكت الوفية 284 / أ .

5) قال البقاعي : ((أي : ورجعا إلى التعويض ، أي : ورجعا بعد انقضاء سبب العجلة إلى التدارك فكتبا عوض الذي حذفاه وفوّتاه في ذلك الوقت)). النكت الوفية 284 / ب .

6) تُكْفَى : أي : همّكَ ، وهذا إشارة إلى حديث أخرجه عبد بن حميد (170) ، والترمذي (2457) ، والحاكم 2 / 421 ، وحسَّنه الترمذي .

12) في النفائس : ((كان إجازة أو...)) ولا يستقيم الوزن به .

2) بضم الميم ؛ لضرورة الوزن .

9.	نَفْسِهِ وَاشْتَرَطَا	وَفِيْهِ غُلِّطَا
58 0.	وَلْيَنْظُرِ السَّامِعُ حِيْنَ يَطْلُبُ	فِي نُسْخَةٍ وَقَالَ (يَحْيَى) : يَجِبُ
58 1.	وَجَوَّزَ الأُسْتَاذُ أَنْ يَرْوِيَ مِنْ	غَيْرِ مُقَابَلٍ وَ(لِلْخَطِيْبِ) إِنْ
58 2.	بَيَّنَ وَالنَّسْخُ مِنَ اصْلٍ[3] وَلْيُزَدْ	صِحَّةُ نَقْلِ نَاسِخٍ فَالشَّيْخُ [4] قَدْ
58 3.	شَرَطَهُ ثُمَّ اعْتَبِرْ مَا ذُكِرَا	فِي أَصْلِ الاصْلِ[5] لاَتَكُنْ مُهَوِّرَا

تَخْرِيْجُ السَّاقِطِ

58 4.	وَيُكْتَبُ السَّاقِطُ : وَهْوَ اللَّحَقُ	حَاشِيَةً إلى الْيمَيْنِ يُلْحَقُ
58 5.	مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَ سَطْرٍ وَلْيَكُنْ[6]	لِفَوْقُ وَالسُّطُوْرُ أَعْلَى فَحَسُنْ
58 6.	وَخَرِّجَنْ لِلسَّقْطِ مِنْ حَيْثُ سَقَطْ	مُنْعَطِفاً لَهُ ، وَقِيْلَ : صِلْ بِخَطْ
58 7.	وَبَعْدَهُ اكْتُبْ صَحَّ أَوْ زِدْ رَجَعَا	أَوْ كَرِّرِ الكلِمَةَ لَمْ تَسْقُطْ مَعَا
58 8.	وَفِيْهِ لَبْسٌ وَلِغَيْرِ الأَصْلِ	خَرِّجْ بِوَسْطِ كِلْمَةٍ[7] الْمَحَلِّ
58 9.	وَ(لِعِيَاضٍ) : لاَ تُخَرِّجْ ضَبِّبِ	أَوْ صَحِّحَنْ لِخَوْفِ لَبْسٍ وَأْبِي

---

(3) بوصل همزة (أصل) ؛ لضرورة الوزن ، وتحركت نون (من) للقاء ساكن .

(4) في (ب) : ((والشيخ)) .

(5) بوصل همزة (الأصل) لضرورة الوزن ، وقد تحركت اللام فيها لالتقاء الساكنين.

(6) في (جـ) : ((ولتكن)) .

(7) بإسكان اللام ؛ لضرورة الوزن ، وانظر : اللسان 12 / 523 (كلم) .

التَّصْحِيْحُ والتَّمْرِيْضُ ، وَهو التَّضْبِيْبُ [1]

59.0 وَكتَبُوْا (صَحَّ) عَلَى الْمُعَرَّض ... لِلشَّكِّ إِنْ نَقْلاً وَمَعْنًى ارْتُضِي

59.1 وَمَرَّضُوْا فَضَبَّبُوْا (صَادَا) تُمَدّْ ... فَوْقَ الذَّي صَحَّ وُرُوْداً وَفَسَدْ

59.2 وَضَبَّبُوْا فِي الْقَطْعِ وَالإِرْسَال ... وَبَعْضُهُمْ فِي الأَعْصُرِ الْخَوَالي

59.3 يَكْتُبُ صَادِاً عِنْدَ عَطْفِ الأَسْمَا[2] ... تُوْهِمُ [3] تَضْبِيْباً ، كذَاكَ إِذ مَا

59.4 يَخْتَصِرُ التَّصْحِيْحَ بَعْضٌ يُوْهِمُ ... وَإِنَّمَا يَمِيْزُهُ [4] مَنْ يَفْهَمُ

الكَشْطُ والْمَحْوُ والضَّرْبُ

59.5 وَمَا يزِيْدُ فِي الْكِتَابِ يُبْعَدُ ... كَشْطاً وَمَحْواً وَبِضَرْبٍ أَجْوَدُ

59.6 وَصِلْهُ بِالْحُرُوْفِ خَطّاً أَوْ لا ... مَعْ عَطْفِهِ أَوْ كتْبَ (لا) ثُمَّ إلى

59.7 أَوْ نِصْفَ دَارَةٍ وَإِلاَّ صِفْرَا ... فِي كُلّ جَانِبٍ وَعَلِّمْ سَطْرَا

59.8 سَطْراً إذا مَا كثُرَتْ سُطُوْرُهْ ... أَوْلا وَإِنْ حَرْفٌ أتَى تَكْرِيْرَهْ

59.9 فَأَبْقِ مَا أَوَّلُ سَطْر ثُمَّ مَا ... اخِرُ سَطْر ثُمَّ مَا تَقَدَّمَا

60 أَو [5] اسْتَجِدْ قَوْلاَن أَوْ يُوْصَفُ اوْ [6]

---

(1) جملة : ((وهو التضبيب)) سقطت من النسخ المطبوعة ، وهي من جميع النسخ الخطية.
(2) بقصر الممدود (الأسماء) ؛ لأجل التصريع هنا .
(3) في (أ) و (جـ) : ((يوهم)) .
(4) يميزه بلا تشديد ؛ لضرورة الوزن .
(5) كسرت الواو ؛ لإلتقاء الساكنين .
(6) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

0. مَا لَمْ يُضِفِ نَحْوُهُمَا فَأَلِفِ

العَمَلُ في اخْتِلاَفِ الرُّوَايَاتِ

601. وَلْيَبْنِ [1] أَوَّلاً كِتَابَهُ، وَيُحْسِنِ عَلَى روَايَهْ الْعِنَايَهْ

602. بِغَيْرِهَا بِكَتْبِ رَاوٍ أَوْ رَمْزاً[2] اوْ[3] سُمِّيَا يَكْتُبُهَا[4] مُعْتَنِيَا

603. بِحُمْرَةٍ، وَحَيْثُ حَوَّقَهُ بِحُمْرَةٍ وَيَجْلُو زَادَ الأَصْلُ

الإِشَارَةُ بالرَّمْزِ

60.4. وَاخْتَصَرُوْا فِي كَتْبِهِمْ (حَدَّثَنَا) عَلَى (ثَنَا) أَوْ (نَا) وَقِيْلَ : (دَثَنَا)

60.5. وَاخْتَصَرُوْا (أَخْبَرَنَا) عَلَى (أَنَا) أَوْ (أَرَنَا) وَ(الْبَيْهَقِيُّ) (أَبَنَا)

60.6. قُلْتُ : وَرَمْزُ (قالَ) إِسْنَادَاً يَرِدْ (قَافَاً) وَقالَ الشَّيْخُ: حَذْفُهَا عُهِدْ

60.7. خَطَّاً وَلاَبُدَّ مِنَ النُّطْقِ كذَا قِيْلَ لَهُ : وَيَنْبَغِي النُّطْقُ بِذَا

60.8. وَكَتَبُوْا عِنْدَ انْتِقالٍ مِنْ سَنَدْ لِغَيْرِهِ (ح) وَانْطِقَنْ بِهَا وَقَدْ

60.9. رَأَى الرَّهَاوِيُّ[5] بِأَنْ لا تُقْرَا[6] وَأَنَّهَا مِنْ حَائِلٍ، وَقَدْ رَأَى

---

(1) ((أي : يجعل كما عبّر به ابن الصلاح ، شبّه كتابة سطوره وجمع حروفه بالبناء)) . النكت الوفية 297 / أ .

(2) في فتح المغيث : ((رمزٍ)) ، وانظر : النكت الوفية 297 / أ .

(3) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(4) في (أ) والنفائس وفتح المغيث : ((بكتبها)) .

(5) وضبطت (الراء) بالضم أيضاً . انظر : النكت الوفية 299 / ب .

61 0. بَعْضُ أُوْلِي الْغَرْبِ بِأَنْ يَقُوْلاَ مَكانَهَا: الْحَدِيْثَ قَطْ ، وَقِيْلاَ

61 1. بَلْ حَاءُ تَحْوِيْلٍ وَقالَ قَدْ كُتِبْ مَكانَهَا: صَحَّ فَحَا مِنْهَا انْتُخِبْ

كِتَابَةُ التَّسْمِيْعِ

61 2. وَيَكْتُبُ اسْمَ الشَّيْخِ بَعْدَ الْبَسْمَلَهْ وَالسَّامِعِيْنَ قَبْلَهَا مُكمَّلَهْ

61 3. مُؤَرِّخَاً أَوْ جَنْبَهَا [1] بِالطُّرَّهْ [2] أَوْ آخِرَ الْجُزْءِ وَإِلاَّ ظَهْرَهْ

61 4. بِخَطٍّ مَوْثُوْقٍ بِخَطٍّ عُرِفَا وَلَوْ بِخَطِّهِ لِنَفْسِهِ كَفَى

61 5. إِنْ حَضَرَ الْكُلُّ ، وَإِلاَّ اسْتَمْلَى مِنْ ثِقَةٍ ، صَحَّحَ شَيْخٌ أَمْ لاَ

61 6. وَلْيُعِرِ الْمُسْمَى بِهِ [3] إِنْ يَسْتَعِرْ وَإِنْ يَكُنْ بِخَطٍّ مَالِكٍ سُطِرْ

61 7. فَقَدْ رَأَى حَفْصٌ وَإِسْماعِيْلُ كَذَا الزُّبَيْرِيْ فَرْضَهَا إِذْ سِيْلُوْا [4]

61 8. إِذْ خَطُّهُ عَلَى الرِّضَا بِهِ دَلْ كَمَا عَلَى الشَّاهِدِ مَا تَحَمَّلْ

61 9. وَلْيَحْذَرِ الْمُعَارُ تَطْوِيْلاً وَأَنْ يُثْبِتَ قَبْلَ عَرْضِهِ مَا لَمْ يُبَنْ

صِفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيْثِ وَأَدَائِهِ

62 0. وَلْيَرْوِ مِنْ كِتَابِهِ وَإِنْ عَرِي مِنْ حِفْظِهِ فَجَائِزٌ لِلأَكْثَرِ

62 1. وَعَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ الْمَنْعُ كَذَا عَنْ مَالِكٍ وَالصَّيْدَلاَنِيْ وَإِذَا

62 2. رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَنْ نُعْمَانٍ الْمَنْعُ وَقالَ ابْنُ الْحَسَنْ

62 3. مَعْ [1] أَبِي يُوْسُفَ ثُمَّ الشَّافِعِي وَالأَكْثَرِيْنَ بِالْجَوَازِ الْوَاسِعِ

62 4. وَإِنْ يَغِبْ وَعَلَبَتْ سَلاَمَتُهْ جَازَتْ [2] لَدَى جُمْهُوْرِهِم روَايَتُهْ

62 5. كذَلِكَ الضَّرِيْرُ وَالأُمِّيُّ لا يَحْفَظَانِ يَضْبُطُ الْمَرْضِيُّ

62 6. مَا سَمِعَا وَالْخُلْفُ فِي الضَّرِيْرِ أَقْوَى ، وَأَوْلَى مِنْهُ فِي الْبَصِيْرِ

62 7. وَلْيَرْوِ مِنْ أَصْلٍ أَو الْمُقَابَلِ بِهِ وَلا يَجُوْزُ بِالتَّسَاهُلِ

62 8. مِمَّا بِهِ اسْمُ شَيْخِهِ أَوْ أَخِذَا عَنْهُ لَدَى الْجُمْهُوْرِ وَأَجَازَ ذَا

62 9. أَيُّوْبُ وَالبُرْسَانِ [3] قَدْ أَجَازَهْ وَرَخَّصَ الشَّيْخُ مَعَ الإِجَازَهْ

63 0. وَإِنْ يُخَالِفْ حِفْظُهُ كِتَابَهْ وَلَيْسَ مِنْهُ فَرَأَوْا صَوَابَهْ :

63 1. الْحِفْظَ مَعْ تَيَقُّنِ وَالأَحْسَنُ الجَمْعُ كَالْخِلاَفِ مِمَّنْ يُتْقِنُ

الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى

63 2. وَلْيَرْوِ بِالأَلْفَاظِ مَنْ لا يَعْلَمُ مَدْلُوْلَهَا وَغَيْرُهُ فَالْمُعْظَمُ

633 . أَجَازَ بِالْمَعْنَى وَقِيْلَ : لا الْخَبَرْ وَالشَّيْخُ فِي التَّصْنِيْفِ قَطْعَاً قَدْ حَظَرْ

634 . وَلْيَقُلِ الرَّاوِي: بِمَعْنَىً، أَوْ كَمَا وَنَحْوُهُ كَشَكٍّ أَبْهِمَا

الاقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِ الْحَدِيْثِ

63.5 وَحَذْفَ بَعْضِ الْمَتْنِ أَوْ إِنْ أُتِمَّ أَوْ لِعَالِمٍ وَمِزْ
فَامْنَعَ او أَجِزْ(13)

63.6 ذَا بِالصَّحِيْحِ إِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً عَنِ الَّذِي قَدْ
مَا اخْتَصَرَهْ ذَكَرَهْ

63.7 وَمَا لِذِي تُهْمَةٍ (2) أَنْ فَإِنْ أَبَى فَجَازَ أَنْ لا
يَفْعَلَهْ يُكْمِلَهْ

63.8 أَمَّا إِذَا قُطِّعَ فِي فَهْوَ إِلى الْجَوَازِ ذُو
الأَبوابِ اقْتِرَابِ

التَّسْمِيْعُ بِقِرَاءَةِ اللَّحَّانِ ، وَالْمُصَحِّفِ

63.9 وَلْيَحْذَرِ اللَّحَّانَ عَلَى حَدِيْثِهِ بِأَنْ
وَالْمُصَحِّفَا يُحَرِّفَا

64.0 فَيَدْخُلاَ فِي قَوْلِهِ : فَحَقُّ النَّحْوُ عَلَى مَنْ
مَنْ كَذَبَا طَلَبَا

64.1 وَالأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ أَدْفَعُ لِلتَّصْحِيْفِ
لاَ الْكُتُبِ فَاسْمَعْ وَادْأَبِ

إِصْلاَحُ اللَّحْنِ ، وَالْخَطَإِ

64.2 وَإِنْ أَتَى فِي الأَصْلِ فَقِيْلَ : يُرْوَى كَيْفَ
لَحْنٌ أَوْ خَطَا (3) جَاءَ غَلَطَا

64.3 وَمَذْهَبُ الْمُحَصِّلِيْنَ وَيُقْرَأُ الصَّوَابُ وَهْوَ
يُصْلَحُ الأَرْجَحُ

64.4 فِي اللَّحْنِ لاَ يَخْتَلِفُ وَصَوَّبُوْا الإِبْقَاءَ مَعْ (1)
الْمَعْنَى بِهِ تَصْبِيْبِهِ

64.5 وَيُذْكَرُ الصَّوَابُ جَانِباً عَنْ أَكْثَرِ الشُّيُوْخِ نَقْلاً
كَذَا أُخِذَا

64.6 وَالْبَدْءُ بِالصَّوَابِ وَأَصْلَحُ الإِصْلاَحِ مِنْ
أَوْلَى وَأَسَدْ مَتْنٍ وَرَدْ

64 وَلْيَأْتِ فِي الأَصْلِ كَابْنٍ وَحَرْفٍ حَيْثُ لاَ

7.	بِمَا لا يَكْثُرُ	يُغَيِّرُ
64 8.	وَالسَّقْطُ يُدْرَى [2] أَنَّ مِنْ فَوْقِ أَتَى	بِهِ يُزَادُ بَعْدَ يَعْنِي مُثْبَتَا
64 9.	وَصَحَّحُوْا اسْتِدْرَاكَ مَا دَرَسَ في	كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ يَعْرِفِ

---

(6) في (أ) و (جـ) : ((يقرأ)) .

1) ((أي : إلى جنب البسملة من يمينها أو يسارها)) . النكت الوفية 300 / أ .

2) قال البقاعي : ((الطُّرَّةُ – بضمِّ الطاء المهملة ثم راء مهملة مشدَّدة -: هي حاشية الكتاب . قال في القاموس : وبالضم جانب الثوب الذي لا هدب له ، وشفير النهر والوادي ، وطرف كل شيء وحَرْفُهُ)) . النكت الوفية 300 / أ ، وانظر : التاج 12 / 43 (طرر).

3) قال البقاعي : ((وَلْيُعِرِ : اللام فيه للأمر الندبي ، والْمُسْمَى به : بإسكان السين ، من أَسَمَّى بمعنى : سمَّى ، قال في الصحاح : سمَّيْتُ فلاناً زيداً وسمَّيْتُهُ بزيدٍ بمعنًى ، وأَسْمَيْتُهُ مثله ، والباء في (به) ظرفية أي : يندب له أن يعير كتابه ممَّن كتبَ اسمه فيه)) . النكت الوفية 301 / أ ، وانظر : الصحاح 6 / 2383 (سما) .

4) أصلها (سئلوا) لكن كتبت بالياء الساكنة لمناسبة ضرب الشطر الأول (إسماعيل) صوتياً ، وانظر : النكت الوفية 301 / أ .

1) في ف و ع : ((عن)) ، وما أثبتناه من جميع نسخ شروح الألفية ومتنها ، وكذلك هو في النفائس وفتح المغيث .

(2) في (ب) : ((جاز)) ، والوزن بها صحيح أيضاً .

3) في (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) : ((البرسان)) بإسقاط (ياء النسب) وفي (النفائس) بإثباتها ، ولا يصح الوزن به ، لذلك وجب حذفها ؛ لضرورة الوزن؛ لذلك قالَ زكريا الأنصاري في (فتح الباقي) (2 / 166) : (البرسان : بضم الموحدة وحذف ياء النسبة لقبيلة من الأزد) .

13 () ما أثبتناه هو الذي اتفقت عليه جميع النسخ الخطية لشرح التبرة ونسخ الألفية والنفائس وفتح المغيث وفتح الباقي وفي مطبوعة ع ومطبوعة ف : ((واجز)) وهو خطأٌ محضٌ لا يصح لأن في العطف معنى الجمع وبدهي امتناع اجتماع النقيضين (المنع والإجازة) .

2) في النفائس وفتح المغيث : ((من تهمة)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ والألفية وشروحها .

(3) في (ب) : ((خطي)) .

650. صِحَّتَهُ مِنْ بَعْضِ مَتْنٍ أَوْ سَنَدْ كمَا إذَا ثَبَّتَهُ مَنْ يُعْتَمَدْ

651. وَحَسَّنُوا الْبَيَانَ كالْمُسْتَشْكِلِ كلِمَةً فِي أَصْلِهِ [3] فَلْيَسْأَلِ

اخْتِلاَفُ أَلْفَاظِ الشُّيُوْخ

652. وَحَيْثُ مِنْ أَكْثَرَ مِنْ شَيْخٍ سَمِعْ مَتْناً بِمَعْنَى لا بِلَفْظٍ فَقَنِعْ

653. بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَسَمَّى الْكُلَّ: صَحَّ عِنْدَ مُجِيْزِي النَّقْلِ مَعْنىً وَرَجَحْ

654. بَيَانُهُ مَعْ قالَ أَوْ مَعْ قالاَ وَمَا بِبَعْضٍ ذَا وَذَا وَقالاَ:

655. افْتَرَبَا فِي اللَّفْظِ أَوْ لَمْ يَقُل : صَحَّ لَهُمْ وَالْكُتْبُ إِنْ تُقَابَلِ

656. بِأَصْلِ شَيْخٍ مِنْ شُيُوخِهِ فَهَلْ يُسْمِي [4] الجَمِيْعُ مَعْ بَيَانِهِ؟ احْتَمَلْ

الزِّيَادَةُ فِيْ نَسَبِ الشَّيْخ

657. وَالشَّيْخُ إِنْ يَأْتِ بِبَعْضِ نَسَبْ مَنْ فَوْقَهُ فَلاَ تَزِدْ وَاجْتَنِبْ

658. إِلاَّ بِفَصْلٍ نَحْوُ هُوْ أَوْ يَعْنِي [14] أَوْجِئْ بِأَنَّ وَانْسُبَنَّ الْمَعْنِي

659. أَمَّا إذا الشَّيْخُ أَتَمَّ فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ

---

(1) بتسكين العين ؛ لضرورة الوزن .

(2) كذا في (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) وجميع نسخ شرح الألفية ، وفي (أ) و (ب) : ((يدري)) ، والأولى ما أثبت .

(3) في (النفائس) : ((أَلِ)) .

(4) بتسكين السين ؛ لضرورة الوزن .

(14) بإسكان الواو في (هو) ؛ لضرورة الوزن .

9. النَّسَبَا فَقَطْ فَذَهَبَا

66 الأَكْثَرُوْنَ لِجَوَاز مَا بَعْدَهُ وَالْفَصْلُ
0. أَنْ يُتَمْ أَوْلَى وَأَتَمْ

الرِّوَايَةُ مِنَ النُّسَخِ الَّتِي إِسْنَادُهَا وَاحِدٌ

66 وَالنُّسَخُ الَّتِي تَجْدِيْدُهُ فِي كُلِّ مَتْنٍ
1. بِإِسْنَادٍ قَطْ أَحْوَطْ

66 وَالأَغْلَبُ الْبَدْءُ بِهِ مَا بَعْدَهُ [15] مَعْ وَبِهِ
2. وَيُذْكَرُ وَالأَكْثَرُ

66 جَوَّزَ أَنْ يُفْرِدَ لِآخِذٍ [16] كَذَا
3. بَعْضاً بِالسَّنَدْ وَالإِفْصَاحُ أَسَدْ

66 وَمَنْ يُعِيْدُ سَنَدَ آخِرِهِ احْتَاطَ وَخُلْفَاً
4. الْكِتَابِ مَعْ مَا رَفَعْ

تَقْدِيْمُ المَتْنِ عَلى السَّنَدِ

66 وَسَبْقُ مَتْنٍ لَوْ لا يَمْنَعُ الْوَصْلَ وَلا
5. بِبَعْضِ سَنَد أَنْ يَبْتَدِي

66 رَاوٍ كَذَا بِسَنَدٍ وَقَالَ : خُلْفُ
6. فَمُتَّحِه النَّقْلِ مَعْنَى يَتَّحِه

66 في ذَا كَبَعْضٍ بَعْضٍ فَفِيْهِ ذَا
7. الْمَتْنِ قَدَّمْتَ عَلَى الْخِلافُ نُقِلا

إِذَا قَالَ الشَّيْخُ : مِثْلَهُ ، أَوْ نَحْوَهُ

66 وَقَوْلُهُ مَعْ حَذْفِ أَوْ نَحْوَهُ يُرِيْدُ مَتْنَاً
8. مِنْ مِثْلِه قَبْلَه

66 فَالأَظْهَرُ الْمَنْعُ مِن بِسَنَدٍ [2] الثَّاني

---

[15] () في (النفائس) : ((مع بعده)) .

[16] () في (فتح المغيث) و (النفائس) : ((لأخذ كذا ..)) ولا يصح الوزن هكذا ، فالصحيح ما أثبت .

9. انْ[1] يُكَمِّلَـــــــــهْ وَقِيْـــلَ : بَـــلْ لَـــهْ

67 إِنْ عَــرَفَ الــرَّاوِي وَالضَّـبْطِ وَالتَّمْيِـز
0. بِـــــــــالتَّحَفُّظ لِلتَّلَقُّـــــــــظ

67 وَالْمَنْــعُ فِــي نَحْــو وَذَا عَلَـــى النَّقْـــل
1. فَقَـــطْ قَـــدْ حُكِيَـــا بِمِعْنَـــــى بُنِيَـــا

67 وَاخْتِيْرَ أَنْ يَقُــوْلَ : قَبْـلُ وَمَتْنُـهُ كَـذَا ،
2. مِثْـــــلَ مَتْـــــن وَيَبْنِـــــــــى

67 وَقَــوْلُهُ : إِذْ بَعْــض وَذَكَـــرَ الْحَـــدِيْثَ
3. مَتْـــن لِـــمْ يُســَـقْ فَـــالْمَنْعُ أَحَـــقّْ

67 وَقِيْـلَ: إِنْ يَعْـرف يُرْجَـــى الْجَـــوَازُ
4. كِلاَهُمَـــا الْخَبَـــرْ وَالْبَيَـــانُ الْمُعْتَبَـــرْ

67 وَقَـــالَ : إِنْ يُجِـــز لِمَـــا طَـــوَى
5. فَبِالإِجَـــــازَهْ وَاعْتَفَـرُوْا إِفْـرَازَه

إِبْدَالُ الرَّسُوْلِ بِالنَّبِيِّ ، وَعَكْسُهُ

676 وَإِنْ رَسُـوْلٌ بِنَبِـيٍّ فَالظَّـاهِرُ الْمَنْـعُ
. أَبْـــــــــدِلا كَعَكْـــــــــسٍ فُعِلا

677 وَقَـدْ رَجَـا جَـوَازَهُ والنووي صَوَّبَهُ وَهْو
. ابْـــنُ حَنْبَـــل جَلِـــــــــي

السَّمَاْعُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الوَهْنِ ، أَوْ عَنْ رَجُلَيْن

67 ثُـمَّ عَلَـى السَّامِعِ بَيَـانُهُ كَنَـوْعٍ وَهْـن
8. بِالْمُـــــــذَاكِرَهْ خَـــــــامَرَه

67 وَالْمَتْـــنُ عَـــنْ لاَ يَحْسُنُ الْحَذْفُ لَـهُ
9. شَخْصَـــيْنِ وَاحِـــدٌ لَكِـــنْ يَصِـــحْ جُـــــــرح

---

(1) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

680. وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كَنَى وَالْحَذْفُ حَيْثُ وُثِقَا
فَلَمْ يُوَفْ فَهْوَ أَخَفْ

681. وَإِنْ يَكُنْ عَنْ كُلِّ أَجِزْ بِلاَ مَيْزٍ بِخَلْطِ
رَاوٍ قِطْعَهْ جَمْعَهْ

682. مَعَ الْبَيَانِ كَحَدِيْثِ الإِفْكْ وَجَرْحُ بَعْضٍ مُقْتَضٍ لِلتَّرْكْ

683. وَحَذْفَ وَاحِدٍ مِنِ الإِسْنَادْ فِي الصُّوْرَتَيْنِ امْنَعْ لِلإِزْدِيَادْ

آدَابُ الْمُحَدِّثِ

684. وَصَحِّحِ النِّيَّةَ فِي التَّحْدِيْثِ وَاحْرِصْ عَلَى نَشْرِكَ لِلْحَدِيْثِ

685. ثُمَّ تَوَضَّأْ وَاغْتَسِلْ وَاسْتَعْمِلِ طِيْباً وَتَسْرِيْحاً وَزَبْرَ الْمُعْتَلِي [1]

686. صَوْتاً[2] عَلِى الْحَدِيْثِ وَاجْلِسْ بِأَدَبْ وَهَيْبَةٍ بِصَدْرِ مَجْلِسٍ وَهَبْ

687. لَمْ يُخْلِصِ النِّيَّةَ طَالِبُ فَعُمْ وَلاَ تُحَدِّثْ عَجِلاً [3] أَوْ إِنْ تَقُمْ

688. أَوْ فِي الطَّرِيْقِ ثُمَّ حَيْثُ احْتِيْجَ لَكْ فِي شَيْءٍ ارْوِهِ وَابْنُ خَلاَّدٍ سَلَكْ

689. بِأَنَّهُ يَحْسُنُ لِلْخَمْسِيْنَا عَاماً وَلاَ بَأْسَ لأِرْبَعِيْنَا

690. وَرُدَّ . والشَّيْخُ بِغَيْرِ الْبَارِعِ خَصَّصَ لاَكَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيْ

691. وَيَنْبَغِي الإِمْسَاكُ إِذْ يُخْشَى الْهَرَمْ (4) وَبالْثَمَانِيْنَ ابْنُ خَلاَّدٍ جَزَمْ

692. فَإِنْ يَكُنْ ثَابِتَ عَقْلٍ لَمْ يُبَلْ كَأَنَسٍ وَمَالِكٍ وَمَنْ فَعَلْ

693. وَالْبَغَوِيُّ وَالْهُجَيْمِيْ وَفِئَهْ كَالطَّبَرِي حَدَّثُوْا بَعْدَ الْمِائَهْ

694. وَينْبغي إمْسَاكُ الاعْمَى إنْ يَخَفْ وَإِنَّ مَنْ سِيْلَ(5) بِجُزْءٍ قَدْ عَرَفْ

695. رُجْحَانَ رَاوٍ فِيْهِ دَلَّ فَهْوَ حَقٌّ وَتَرْكُ تَحْدِيْثٍ بِحَضْرَةِ الأَحَقّ

696. وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ الأَخْذَ عَنْهُ بِبَلَدٍ وَفِيْهِ أَوْلَى مِنْهُ

697. وَلاَ تَقُمْ لأَحَدٍ وَأَقْبِلِ عَلَيْهِمُ (1) وَلِلْحَدِيْثِ رَتِّلِ

698. وَاحْمَدْ وَصَلِّ مَعْ سَلاَمٍ وَدُعَا فِي بَدْءِ مَجْلِسٍ وَخَتْمِهِ مَعَا

699. وَاعْقِدْ لِلإِمْلاَ (2) مَجْلِساً فَذَاكَ مِنْ أَرْفَعِ الاسْمَاعِ وَالاَخْذِ (3) ثُمَّ إِنْ

700. تَكْثُرْ (4) جُمُوْعٌ فَاتَّخِذْ مُسْتَمْلِيَا مُحَصِّلاً ذَا يَقْظَةٍ مُسْتَوِيَا

701. بِعَالٍ اوْ(5) فَقَائِماً يَتْبَعُ ما يَسْمَعُهُ مُبَلِّغاً أَوْ مُفْهِمَا

702.	واسْتَحْسَنُوْا الْبَدْءَ بِقَارئ تَلاَ	وَبَعْـدَهُ اسْتَـنْصَتَ ثُمَّ بَسْمَلاَ
703.	فَالْحَمْدُ فَالصَّـلاَةُ ثُمَّ أَقْبَلْ	يَقُوْلُ : مَنْ أَوْمَا ذَكَرْتُ وَابَتهَلْ
704.	لَـهُ وَصَـلَّى وَتَرَضَّى رَافِعاً	وَالشَّيْخُ تَرْجَـمَ الشُّيُوْخَ وَدَعَا
705.	وَذِكْرُ مَعْرُوْفٍ بِشَيءٍ مِنْ لَقَبْ	كَغُنْدَرٍ أَوْ وَصْفِ نَقْصٍ أَوْ نَسَبْ
706.	لأُمِّهِ فَجَائِزٌ مَا لَمْ يَكُـنْ	يَـكْرَهُهُ كابْـنِ عُلَيَّةٍ فَصُنْ
707.	وَارْو فِي الإِمْلاَ (6) عَنْ شُيُوْخِ قَدِّمِ	أَوْلاَهُمُ (7) وَانْتَقِهِ وَأَفْهم
708.	مَا فِيْهِ مِنْ (1) فَائِدَةٍ وَلاَ تَزِدْ	عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَتْنٍ وَاعْتَمِدْ
709.	عَالِيَ إِسْنَادٍ (2) قَصِيْرَ مَتْنِ	وَاجْتَنِبِ الْمُشْكِلَ خَوْفَ الْفَتْنِ
710.	وَاسْتُحْسِنَ الإِنْشَادُ (3) فِي الأَوَاخِرِ	بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النَّوَادِرِ
711.	وَإِنْ يُخَرّجْ لِلـرُّوَاةِ مُتْقِنُ	مَجَالِسَ الإِمْلاَءِ فَهْوَ حَسَنُ
712.	وَلَيْسَ بِالإِمْلاءِ حِيْنَ يَكْمُلُ	غِنًى عَنِ الْعَرْضِ لِزَيْغٍ يَحْصُلُ

آدَابُ [4] طَالِبِ الْحَدِيْثِ

71.3 وَأَخْلِصِ الّنِيَّةَ فِي طَلَبِكا ... وَجِدَّ وَابْدَأْ بِعَوَالِي مِصْركا

71.4 وَمَا يُهِمُّ ثُمَّ شُدَّ لِغَيْرِهِ وَلاَ تَسَـاهَلْ الرَّحْلاَ ... حَمْلاَ

71.5 وَاعْمَلْ بِمَا تَسْمَعُ فِي وَالشَّيْخَ بَجِّلْهُ وَلا الْفَضَائِلِ ... تَثَاقَل

71.6 عَلَيْه تَطْوِيْلا بِحَيْثُ وَلا تَكُنْ يَمْنَعُكَ التَّكبُّرُ يَضْــجُرُ

71.7 أو الْحَيَا [5] عَنْ طَلَبٍ كَتْمَ السَّمَاعِ فَهْوَ لُؤْمٌ وَاجْتَنِبِ ... وَاكْتُبِ

71 مَا تَسْتَفِيْدُ عَالِياً لا كَثْرَةَ الشُّيُوْخ صِيْتاً

---

(2) في مطبوعة ع : ((يسند)) مصحف .
(1) في (جـ) : ((و ذر)) .
(2) في (جـ) والنفائس : ((صوناً)) .
(3) في ف و ع : ((عاجلا)) .
(4) في ف و ع : ((إنْ)) .
(5) بكسر السين وتسهيل الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
(1) في فتح المغيث وفتح الباقي : ((بكسر الميم)) .
(2) بالقصر هنا ؛ لضرورة الوزن .
(3) بدرج همزة (الإسماع) و (الأخذ) على التوالي ؛ لضرورة الوزن .
(4) في (أ) : ((يكثر)) .
(5) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
(6) بدرج الهمزة الأولى ، وقصر الثانية ؛ لضرورة الوزن .
(7) في (جـ) : ((أعلاهم)) ، ويجب في كلتا الحالتين إشباع حركة الميم؛ لضرورة الوزن .
(1) في ف : ((في)) .
(2) في (ب) و (جـ) : ((الإسناد)) .
(3) في (جـ) : ((الاسناد)) .
(4) في نسخة ص : ((أدب)) وأشار القاضي زكريا الأنصاري في شرحه 2 / 223 إلى نحو ذلك .
(5) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

8.	وَنَازِلاَ	عَاطِلاَ
719.	وَمَنْ يَقُلْ إذا كتَبْتَ قَمِّشِ	ثُمَّ إذا رَوَيْتَهُ فَفَتِّشِ
720.	فَلَيْسَ مِنْ ذَا وَالْكتَابَ تَمِّمِ	سَمَاعَهُ لاَ تَنْتَخِبه تَنْدَمِ
721.	وَإِنْ يَضِقْ حَالٌ عَنِ اسْتِيْعَابِهِ	لِعَارِفٍ أَجَادَ فِي انْتِخَابِهِ
722.	أَوْ قَصَّرَ اسْتَعَانَ ذَا حِفْظٍ فَقَدْ	كَانَ مِنَ الحُفَّاظِ مَنْ لَهُ يُعَدْ
723.	وَعَلِّمُوْا فِي الأَصْلِ إِمَّا خَطَّا	أَوْ هَمْزَتَيْنِ أَوْ بِصَادٍ أَوْ طَا
724.	وَلاَ تَكُنْ مُقْتَصِراً أَنْ تَسْمَعَا	وَكَتْبَهُ مِنْ دُوْنِ فَهْمٍ نَفَعَا
725.	وَاقْرَأْ كِتَاباً فِي عُلُوْمِ الأَثَرِ	كَابْنِ الصَّلاَحِ أَوْ كذَا الْمُخْتَصَرِ
726	وَبِالصَّحِيْحَيْنِ ابْدَأَنْ ثُمَّ السُّنَنْ	وَالْبَيْهَقِيْ ضَبْطاً وَفَهْمَاً ثُمَّ ثَنْ
727.	بِمَا اقْتَضَتْهُ حَاجَةٌ مِنْ مُسْنَدِ	أَحْمَدَ وَالْمُوَطَّأِ الْمُمَهَّدِ
728.	وَعِلَلٍ ، وَخَيْرُهَا لأَحْمَدَا	وَالدَّارَقُطْنِي وَالتَّوَارِيْخُ عَدَا
729.	مِنْ خَيْرِهَا الْكبِيْرُ لِلْجُعْفِيِّ	وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيْلُ لِلرَّازِيِّ
730.	وَكُتُبِ الْمُؤْتَلِفِ الْمَشْهُوْرِ	وَالأَكْمَلُ الإِكْمَالُ لِلأَمِيْرِ

731.	وَاحْفَظْهُ بِالتَّدْرِيْجِ ثُمَّ ذَاكِر	بِهِ وَالاتْقَانَ [17] أَصْحَبَنْ وَبَادِر
732.	إذا تَأَهَّلْتَ إلى التَّأْلِيْفِ	تَمْهَرْ وَتُذْكرْ وَهْوَ[18] في التَّصْنِيْفِ
733.	طَرِيْقَتَانِ جَمْعُهُ أبوابَا	أَوْ مُسْنَدَاً تُفْرِدُهُ صِحَابَا
734.	وَجَمْعُهُ مُعَلَّلاً كمَا فَعَلْ	يَعْقُوْبُ أَعْلَى[19] رُتْبَةً وَمَاكَمَلْ
735.	وَجَمَعُوْا أبواباً اوْ شُيُوخَاً اوْ[20]	تَرَاجُمَاً أَوْ طُرُقَاً وَقَدْ رَأَوْا
736.	كراهَةَ الْجَمْعِ لِذِي تَقْصِيْر	كَذَاكَ الاخْرَاجُ[5] بِلا تَحْرِيْر

الْعَالِي وَالنَّازِلُ

737.	وَطَلَبُ الْعُلُوّ سُنَّةٌ وَقَدْ	فَضَّلَ بَعْضٌ النُّزُوْلَ وَهْوَ رَدٌّ
738.	وَقَسَّمُوْهُ خَمْسَةً فَالأَوَّلُ	قُرْبٌ مِنَ الرَّسُوْل وَهْوَ الأَفْضَلُ
739.	إنْ صَحَّ الاسْنَادُ[1] وَقِسْمُ الْقُرْبِ	إلى إِمَامٍ وَعُلُوٍّ نِسْبِي
740.	بِنِسْبَـةٍ لِلْكُتُبِ السِّـتَّةِ إِذْ	يَنْزِلُ مَتْنٌ مِنْ طَرِيْقِهَا أُخِذْ

---

[17] () بدرج همزة (الإتقان) لضرورة الوزن .

[18] () في (أ) : ((وهي)) .

[19] () في (ب) و (جـ) : ((أعلا)) .

[20] () بدرج همزتي (أو) في هذا الشطر ؛ لضرورة الوزن .

(5) بدرج همزة (الإخراج) ؛ لضرورة الوزن .

(1) بدرج همزة (الإسناد) ؛ لضرورة الوزن .

741 ـ فَإِنْ يَكُنْ فِي شَيْخِهِ قَدْ وَافَقَهْ مَعَ عُلُوٍّ فَهُوَ [2] الْمُوَافَقَهْ

742 ـ أَوْ شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَاكَ فَالْبَدَلْ وَإِنْ يَكُنْ سَاوَاهُ عَدّاً قَدْ حَصَلْ

743 ـ فَهْوَ الْمُسَاوَاةُ وَحَيْثُ [3] رَاجَحَهْ الأَصْلُ بِالْوَاحِدِ فَالْمُصَافَحَهْ

744 ـ ثُمَّ عُلُوٌّ قِدَمِ الْوَفَاةِ أَمَّا الْعُلُوُّ لا مَعَ الْتِفَاتِ [4]

745 ـ لآخَرٍ فَقِيْلَ لِلْخَمْسِيْنَا أو الثَّلاَثِيْنَ مَضَتْ سِنِيْنَا

746 ـ ثُمَّ عُلُوٌّ قِدَمِ السَّمَاعِ وَضِدَّه النُّـزُوْلُ كَالأَنْوَاعِ

747 ـ وَحَيْثُ ذُمَّ فَهْوَ مَا لَمْ يُجْبَرِ وَالصِّحَّةُ الْعُلُوُّ عِنْدَ النَّظَرِ

الغَرِيْبُ ، وَالْعَزِيْزُ ، وَالْمَشْهُوْرُ

748 ـ وَمَا بِهِ مُطْلَقاً الرَّاوِي انْفَرَدْ فَهْوَ الْغَرِيْبُ وَابْنُ مَنْدَةَ [5] فَحَدْ

749 ـ بِالإِنْفِرَادِ عَنْ إِمَامٍ حَدِيْثُهُ فَإِنْ عَلَيْهِ يُتْبَعُ يُجْمَعُ

750 ـ مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ فَوْقُ فَمَشْهُوْرٌ وَكُلٌّ فَالْعَزِيْزُ أَوْ قَدْ رَأَوْا

---

(2) كان حق الهاء هنا أن تسكن، لكنها حركت ؛ لضرورة الوزن .

(3) في النفائس : ((فحيث)) .

(4) في النفائس : ((مع الثقات)) .

(5) يصحّ الوزن بالمنع من الصرف وإن كان صحيحاً عند صرفه إلاّ أن هذا لا يُعدّ اضطراراً كما ذهب إليه صاحب فتح المغيث 3 / 30 إذ هو موزون على أصله فلا ضرورة للإعراض عنه .

751 مِنْهُ الصَّحِيْحَ يَغْرُبُ[1] مُطْلَقاً أو
. وَالضَّعِيْفَ ثُمَّ قَدْ اسْنَاداً[2] فَقَدْ[3]

752 كِذَلِكَ الْمَشْهُوْرُ لِشُهْرةٍ مُطْلَقةٍ
. أَيْضاً قَسَّمُوْا كـ((الْمُسْلِمُ

753 مَنْ سَلِمَ الْحَدِيْثَ)) عَلى الْمُحَدِّثِيْنَ مِنْ
. وَالْمَفْصُوْر مَشْهُوْر

754 ((قُنُوتُهُ بَعْدَ الرُّكُوْعِ وَمِنْهُ ذُوْ تَوَاتُر
. شَهْرَا)) مُسْتَقْرَا

755 فِي طَبَقَاتِهِ كمَتْن فَفَوْقَ سِتِّيْنَ رَوَوْهُ
. ((مَنْ كَذَبْ)) وَالْعَجَبْ

756 بِأَنَّ مِنْ رُوَاتِهِ وَخُصَّ بِالأَمْرَيْن فِيْمَا
. لِلْعَشَرَهْ ذَكَرَهْ

757 الشَّيْخُ عَنْ بَعْضِهِمْ ((مَسْحُ الخِفَافِ))
. ، قُلْتُ: بَلَى وَابْنُ مَنْدَةٍ[4] إلَى

758 عَشْرَتِهِمْ ((رَفْعَ وَنَيَّفُوْا عَنْ مِائَةٍ
. اليَدَيْنِ)) نَسَبَا ((مَنْ كَذَبَا))

غَرِيبُ أَلْفَاظِ الأَحَادِيْثِ

75.9 وَالنَّضْرُ أَوْ مَنْ صَنَّفَ الْغَرِيْبَ
مَعْمَرُ[5] خُلْفٌ فِيْمَا نَقَلُوْا

---

(1) ورد في نسخة (ب) من متن الألفية تعليقة نصّها : ((بالضم الراء –كذا – سواء كان ماضيه بالضم أو الفتح ، والغريب الغامض من الكلام)) وذيَّلها بقوله : ((بقاعي)) .
قلنا : انظر : لسان العرب 1 / 429 ، وتاج العروس 3 / 456 (غرب) .

(2) بإدراج همزة (إسناداً) ؛ لضرورة الوزن .

(3) في (ب) : ((فقط)) .

(4) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(5) بمنعه من الصرف ؛ لضرورة الوزن .

أَوَّلُ

760. ثُمَّ تَلَى أبو عُبَيْدٍ القُتَبِيُّ ثُمَّ حَمْدٌ وَافْتَفَى صنَّفَا

761. فَاعْنِ بِهِ وَلاَ تَخُصْ وَلاَ تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ بِالظَّنِّ [1] الْفَنِّ

762. وَخَيْرُ مَا فَسَّرْتَهُ كالدُّخِّ بِالدُّخَانِ لِابْنِ بِالْوَارِدِ صَائِدِ [2]

763. كذَاكَ عِنْدَ التِّرْمِذِيْ،وَالْحَاكِمُ فَسّرَهُ الْجِمَاعَ وَهْوَ وَاهِمُ

الْمُسَلْسَلُ

764. مُسَلْسَلُ الْحَدِيْثِ مَا تَوَارَدَا فِيْهِ الرُّوَاةُ وَاحِداً فَوَاحِدَا

765. حَالاً لَهُمْ[3]أوْ وَصْفاً اوْ[4]وَصْفَ[5]سَنَدْ كقَوْلِ كُلِّهِمْ : سَمِعْتُ فَاتَّحَدْ

766. وَقَسْمُهُ إلى ثَمَانٍ مُثُلُ وَقَلَّمَا يَسْلَمُ ضَعْفاً يَحْصُلُ

767. وَمِنْهُ ذُوْ نَقْصٍ بِقَطْعِ السِّلْسِلَهْ كأَوَّلِيَّةٍ وَبَعْضٌ وَصَلَهْ

النَّاسِخُ ، وَالْمَنْسُوْخُ

768. وَالنَّسْخُ رَفْعُ الشَّارِعِ السَّابِقَ مِنْ أَحْكامِهِ بِلاَحِقٍ وَهْوَ قَمِنْ [6]

769. أَنْ يُعْتَنَى بِهِ وَكانَ ذَا عِلْمِهِ ثُمَّ بِنَصٍّ

---

(1) في (أ) : ((ولا تخص)) .
(2) في (ب) : ((لابن مالك)) ، وهو خطأ .
(3) في مطبوعة ع : ((لم)) وهو تحريف .
(4) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
(5) في مطبوعة ف : ((صف)) وهو محرف .
(6) قَمِنْ : أي جدير . انظر : الصحاح 6 / 2184 .

9. الشَّافِعِي الشَّارع

77 أَوْ صَاحِبٍ أَوْ عُرفَ أَجْمِعَ تَرْكاً بَانَ نَسْخٌ
0. التَّارِيْخُ أَوْ وَرَأَوْا [7]

77 دَلاَلَةَ الإِجْمَاعِ لاَ كَالْقَتْلِ فِي رَابِعَةٍ
1. النَّسْخَ بِهِ بِشُرْبِهِ

التَّصْحِيْفُ

77 وَالْعَسْكَرِيْ فِيْمَا لَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ
2. وَالدَّارَقُطْنِيْ صَحَّفَا صَنَّفَا

77 فِي الْمَتْنِ «شَيْئاً» ، أو الإِسْنَادِ
3. كَالصُّوْلِيِّ «سِتّاً» كابْنِ النُّدَّر غَيَّرِ

77 صَحَّفَ فِيْهِ «بُذَّرُ» بالبَاءِ وَنَقْطٍ
4. الطَّبَرِيُّ قالاَ: ذَالاَ

77 وَأَطْلَقُوْا كقَوْلِهِ: «احْتَجَمَ»
5. التَّصْحِيْفَ فِيْمَا مَكَانَ «احْتَجَرا» ظَهَرَا

77 وَوَاصِلٌ بِعَاصِمٍ بِأَحْوَلٍ [1] تَصْحِيْفَ
6. وَالأَحْدَبُ سَمْعٍ لَقَّبُوا

77 وَصَحَّفَ الْمَعْنَى ظَنَّ الْقَبِيْلَ [2]
7. إِمَامُ عَنَزَهْ بحَدِيْثِ «الْعَنَزَهْ»

77 وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ فَقَالَ : شَاةٌ خَابَ
8. سُكُوْنَ نَوْنِهْ فِي ظُنُوْنِهْ

مُخْتَلِفُ الْحَدِيْثِ

---

(7) في (أ) : « وروا » .

(1) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(2) مرخم القبيلة . فتح الباقي 2 / 300 .

779.	وَالْمَتْنُ إِنْ نَافَاهُ مَتْنٌ آخَرُ	وَأَمْكَنَ الْجَمْعُ فَلاَ تَنَافُرُ
780.	كَمَتْنِ ((لاَ يُوْرِدُ)) مَعْ ((لاَ عَدْوَى))	فَالنَّفْيُ[3] لِلطَّبْعِ وَفِرَّ عَدْوَا[4]
781.	أَوْلاَ [5] فَإِنْ نَسْخٌ بَدَا فَاعْمَلْ بِهِ	أَوْ لاَ فَرَجِّحْ وَاعْمَلَنْ بِالأَشْبَهِ

خَفِيُّ الإِرْسَالِ ، وَالْمَزِيْدُ فِي الإِسْنَادِ

782.	وَعَدَمُ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ	يَبْدُو بِهِ الإِرْسَالُ ذُوْ الْخَفَاءِ
783.	كَذَا زِيَادَةُ اسْمِ رَاوٍ فِي السَّنَدْ	إِنْ كَانَ حَذْفُهُ بِعَنْ فِيْهِ وَرَدْ
784.	وَإِنْ بِتَحْدِيْثٍ أَتَى فَالْحُكْمُ لَهْ	مَعَ احْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ حمَلَهْ
785.	عَنْ كُلِّ الاَّ[1] حَيْثُ مَا زِيْدَ وَقَعْ	وَهْماً وَفِي ذَيْنِ الْخَطِيْبُ قَدْ جَمَعْ

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

---

(3) في (أ) : ((النفي)) .

(4) في (أ) و (جـ) : ((عدوى)) .

(5) أي : وإن لم يمكن الجمع بينهما (فإن نسخ بدا) أي : ظهر (فاعملْ به) (أولا) أي : أو لم يبد نسخ (فرجحْ) أحد المتنين بوجه من وجوه الترجيحات المتعلقة بالمتن أو بإسناده (واعملن) بعد النظر في المرجحات (بالأشبه) أي : بالأرجح منها . انظر : فتح الباقي 2 / 303 .

(1) بدرج همزة (إلاَّ) ؛ لضرورة الوزن .

78.6 رَائي النَّبِيِّ مُسْلِماً وقِيْلَ : إنْ طَالَتْ وَلَمْ
ذُو صُحْبَةٍ يُثَبِّتِ

78.7 وقِيلَ : مَنْ أقَامَ مَعْهُ [3] وذَا لابْنِ
عَاماً أو غَزَا [2] المُسَيِّبِ عَزَا [4]

78.8 وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ تَوَاتُرٍ أو قَوْلِ صَاحِبٍ
باشْتِهَارٍ او [5] وَلَوْ

78.9 قَدِ ادَّعَاهَا وَهْوَ وَهُمْ عُدُولٌ قِيلَ : لا
عَدْلٌ قُبِلاَ مَنْ دَخَلاَ

79.0 في فِتْنَةٍ ، أَنَسٌ ، وابنُ [6] عُمَرَ ،
والمُكْثِرُونَ سِتَّةُ والصِّدِّيقَةُ

79.1 البَحْرُ ، جَابِرٌ أَبُو أَكْثَرُهُمْ وَالبَحْرُ في
هُرَيْرَةِ الحَقِيقَةِ

79.2 أَكْثَرُ فَتْوَى وَهْوَ وَابْنُ الزُّبَيرِ وَابْنُ
وابنُ [1] عُمَرا [2] عَمْرٍو قَدْ جَرَى [3]

79 عَلَيْهِمُ [4] بِالشُّهْرَةِ لَيْسَ ابْنُ مَسْعُودٍ ولا

---

2) في (أ) و (ب) و (جـ) و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((وغزا)) والوزن صحيح بالروايتين .

3) بسكون العين لضرورة الوزن العروضي .

4) في (أ) : ((عزى)) ، وهو خطأ ، وصوابُهُ ما أُثْبِتَ .

5) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

6) في (أ) و (ب) و (جـ) (ابن) من غير واو ، وفي (النفائس) و (فتح المغيث) : (وابن) بالواو العاطفة ، والوزنُ صحيح بالروايتين ، والأسلم إثبات الواو للإشعار بالمغايرة ، على صحة حذفها هنا ، والله أعلم .

1) في (ب) : ((إبن)) بإسقاط الواو ، وهو خطأ ، وإن صحَّ وزناً بهمزة القطع ، والصواب ما ورد في (أ) و (جـ) و (النفائس) و (فتح المغيث) : (وابن) بلا همزة .

2) بالإطلاق في (عمرَ) ؛ لتصريع شطري البيت .

3) في (جـ) : ((جرا)) ، وهو خطأ .

4) بإشباع الضمة على الميم ؛ لضرورة الوزن .

3.	العَبَـــــــــــادِلهْ	مَـــــنْ شَـــــاكَلَهْ
79 4.	وَهْـوَ وزَيْـدٌ[5] وابْـنُ عَبَّـــاسٍ لَهُـــمْ	فـــي الفِقْـــهِ أَتْبَـــاعٌ يَـــرَوْنَ قَـــوْلَهُمْ
79 5.	وَقَـــالَ مَسْـــرُوقٌ: انْتَهَى العِلْمُ [6] إلـى	سِتَّةِ أَصْحَابٍ كِبَارٍ نُبَلا
79 6.	زَيْدٍ أَبِي الـدَّرْدَاءِ مَـعْ [7] أَبَـــــــــيِّ	عُمَرَ ، عَبْدِ اللهِ مَـعْ [8] عَلـــــــــــيِّ
79 7.	ثُـــمَّ انْتَهَـــى لِـــذَيْنِ والبَعْـــضُ جَعَـــلْ	الأَشْـعَرِيَّ عَـنْ أَبِـي الـــــدَّرْدَا[9] بَـــــدَلْ
79 8.	وَالعَـــدُّ لاَ يَحْصُـــرُهُمْ فَقَـــــدْ ظَهَـــــرْ	سَـبْعُونَ أَلْفـاً بِتَبُـوكٍ وَحَضَـــــــرْ [10]
799 .	الحَجَّ أَرْبَعُونَ أَلْفـاً وَقُبِـــــــــضْ	عَـــنْ ذَيْـــنِ مَـــعْ[1] أَرْبَـعِ[2] آلاَفٍ تَنِـضّ
800.	وَهُمْ طِبْقٌ إِنْ : ( )	

---

(5) هكذا في (أ) و (ب) و (جـ) ، و (النفائس) ، ونسخ الشرح ، وهو صحيح بخلاف ما ورد في (فتح المغيث) : ((وهو ابن زيد)) وهذا خطأ بَيِّنٌ إذ المقصود : زيد بن ثابت كما صرح الناظم في شرحه .

(6) في (ب) : ((العلم به إلى)) ويختلُّ الوزن بهذه الزيادة .

(7) العين ساكنة لضرورة الوزن .

(8) كذلك .

(9) بقصر الممدود لضرورة الوزن .

(10) في جميع النسخ : ((وحضر)) بالضاد لا بالصاد ، وهو الصحيح ، وفي ف و ع : ((وحصر)) بالصاد المهملة .

(1) بإسكان العين لضرورة الوزن .

(2) القياس : ((أربعة)) ، وقد أسقطت الهاء لضرورة الوزن .

(3) في جميع النسخ وفي النفائس وفتح المغيث : ((تزيد)) بالتاء ، وفي ف و ع : ((يزيد)) بالياء .

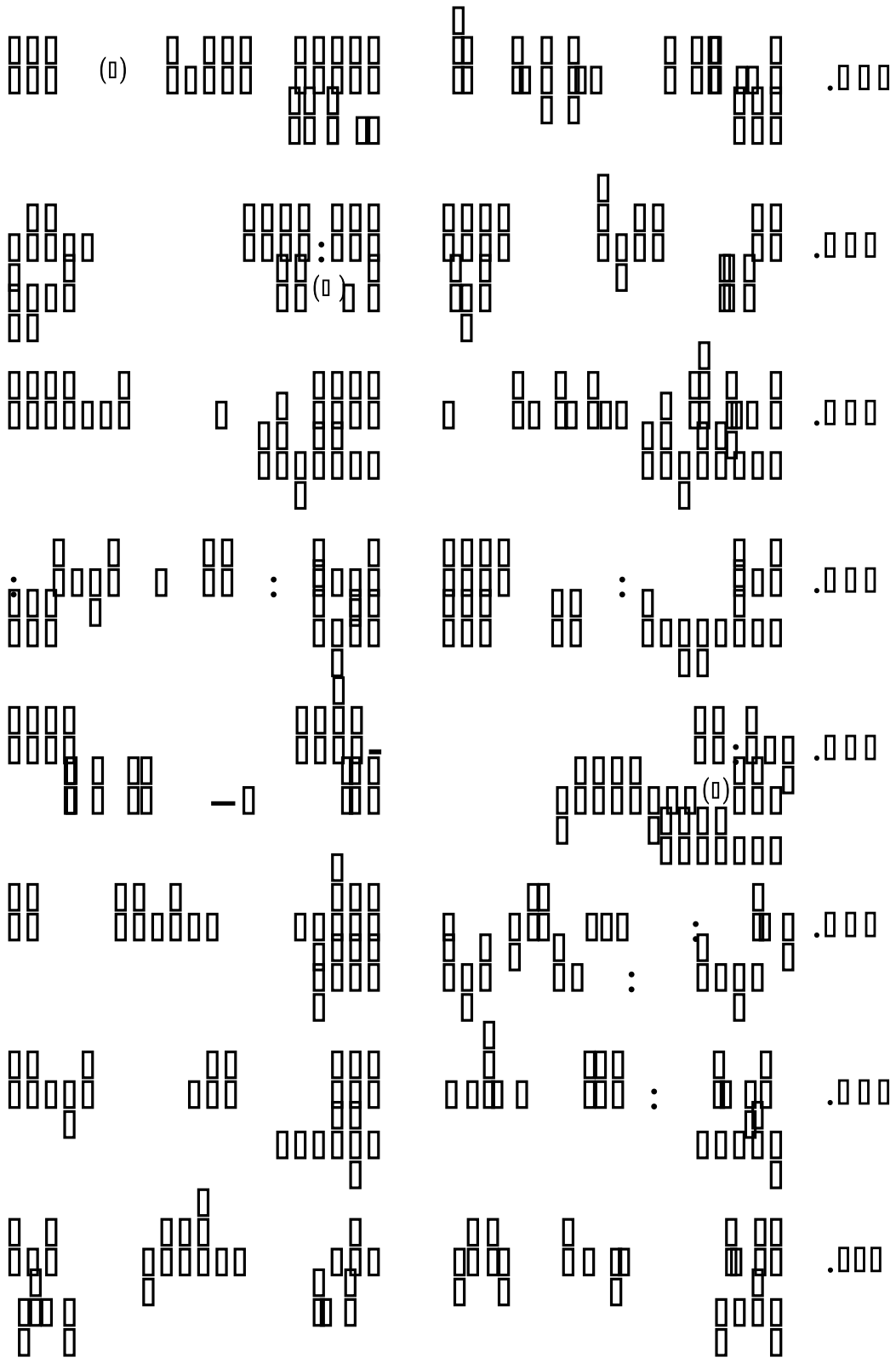

(4) في النفائس : ((العثمان)) ، وهو خطأ .
(5) بالقصر لضرورة الوزن ، وجاء في (فتح المغيث) بتحقيق الهمز ، ولا يصح الوزن به
(6) بدرج الهمزة ووصلها لضرورة الوزن .

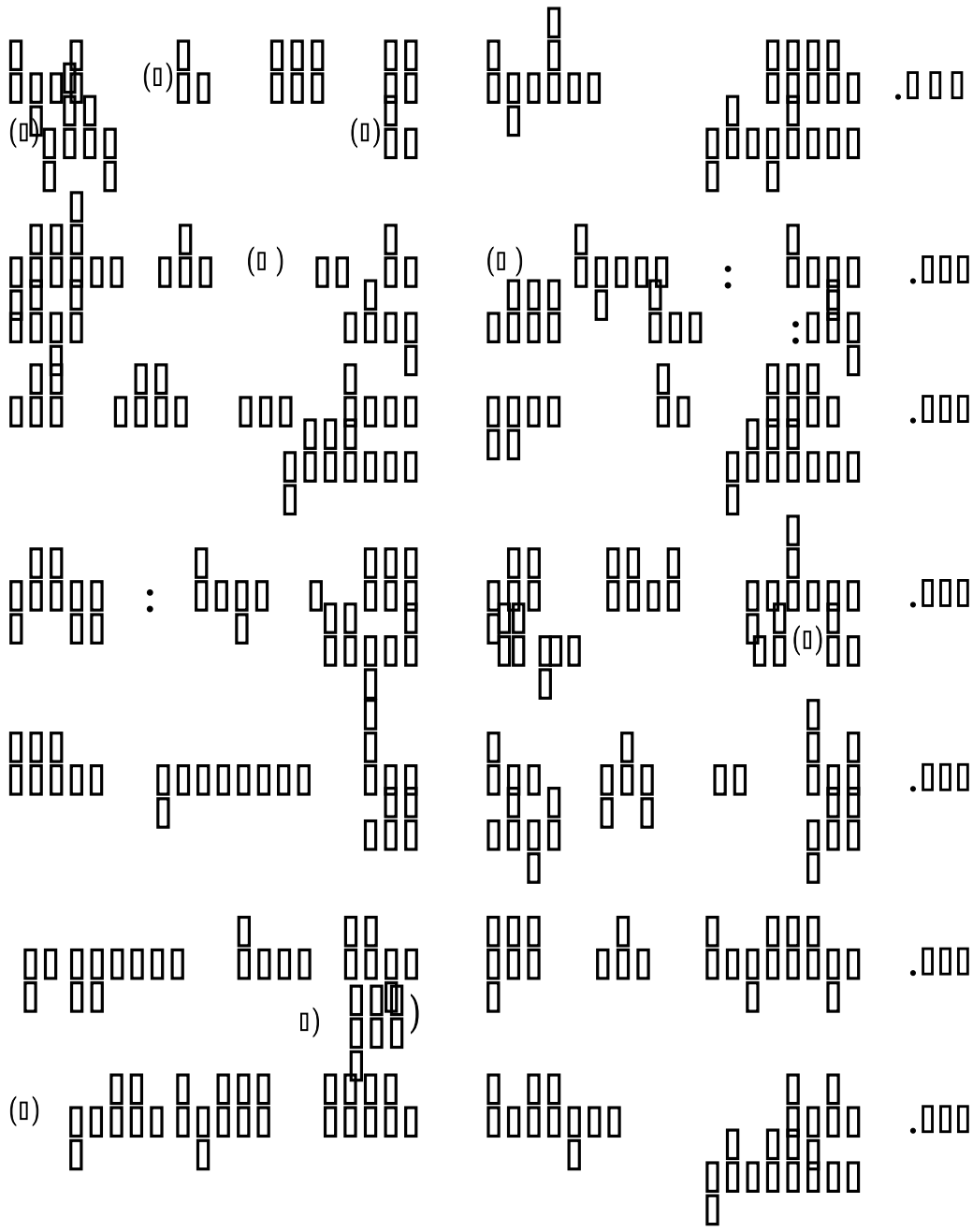

---

(7) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .
(8) كذلك .
(9) بصرف (مكة) وهي ممنوعة من الصرف ؛ لضرورة الوزن .
(1) بدرج ووصل (الآخر) لضرورة الوزن .
(2) في (أ) و (ب) : ((إلا)) .
(3) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
(4) الأصل : (ابن جزء) أبدلت الهمزة ياءً وأُشبعت لضرورة الوزن والتصريع .
(5) بصرف (برقة) وهي ممنوعة من الصرف ؛ للتصريع بين شطري البيت .

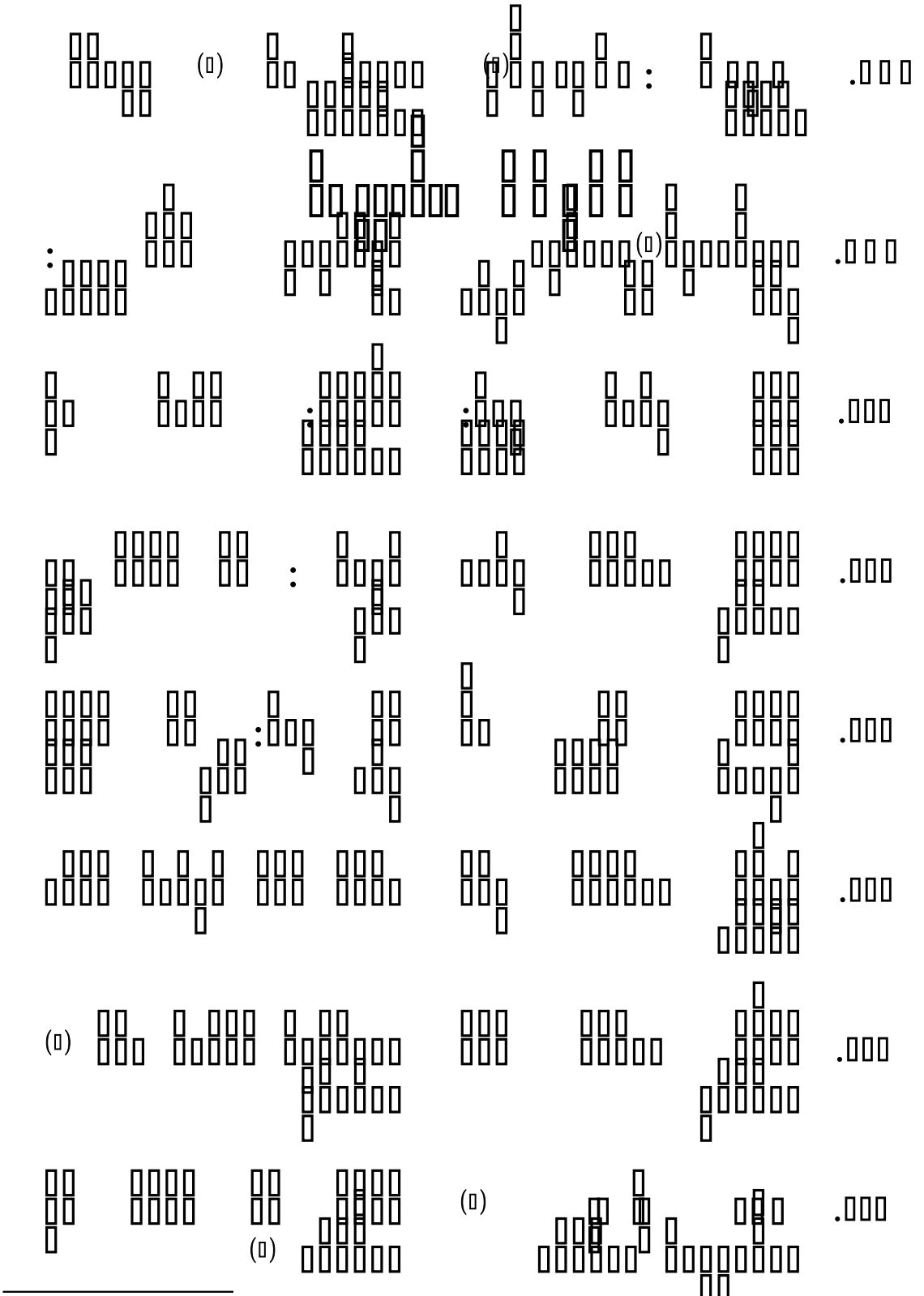

(6) بصرف (إفريقية) لضرورة الوزن .
(7) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .
(8) في (أ) و (جـ) والنفائس وفتح المغيث : ((والتابع)) ، والوزن صحيح بالروايتين وفي (ب) : والسابع ، وهو خطأ .
(1) بدرج همزة (أهل) لضرورة الوزن .
(2) في النفائس : ((النساء)) .

82.4 وَفِـــــي الكِبَـــــارِ خَارِجَـةُ القَاسِـمُ ثُـمَّ الفُقَهَـــاءِ السَّـــبْعَةَ عُـــــــــــــــرْوَةْ

82.5 ثُـمَّ سُـلَيْمَانُ عُبَيْـدُ اللـــــــــــــهِ سَــعِيدُ والسَّــابِعُ ذُو اشْـــــــــــــتِبَاهِ

82.6 إمَّا أَبُو سَـلَمَةٍ [4] سَـــــــــــالِمُ أَوْ فَــأَبو بَكْــرٍ خِلاَفٌ قَـــــــــــائِمُ

82.7 والمُـــــــدْرِكُونَ [5] جَاهِلِيَّـــةً فَسَـــمْ مُخَضْـرَمِينَ كَسُـوَيْدٍ فـــــي أُمَـــــمْ

82.8 وَقَـــدْ يُعَـــدُّ فـــي الطَّبَـــاقِ التَّـــابِعُ[6] فِي تابِعِيهِمْ إذْ يَكُونُ الشَّـــــــــــائِعُ

82.9 الحَمْلَ عَنْهُمْ كـأَبِي الزِّنَـــــــــادِ والعَكْـسُ جَـاءَ وَهْـوَ ذُوْ فَسَـــــــــادِ

83.0 وَقَـــدْ يُعَـــدُّ تَابِعِيّـــاً صَـــــــــاحِبُ كَـــابْنَي [7] ومَـــنْ [8] مُقَـــرِّنٍ يُقَـــارِبُ

83.1 [1] وَقَـــدْ رَوَى الكَبِيـــرُ عَـــنْ ذِي الصُّـــغْرِ طَبَقَـــةً وَسِـــتّاً اوْ [2] فـــــي القَـــــدْرِ

83.2 أَوْ فيهِمَا وَمِنْهُ أَخْـذُ الصَّـــــــــحْبِ عنْ تابعٍ كَعِـدَّةِ عَـنْ كَعْـــــــــــبِ

---

[3] بالقصر لضرورة الوزن والتصريع .

[3] بالصرف لضرورة الوزن .

[4] تصحف في مطبوعة ف إلى : ((المذركون)) بالذال المعجمة .

[5] في (ب) : السابع ، وهو خطأ ، والصوابُ ما أثبتَ .

6) في ع و ف : ((كابن)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ .

7) في ع و ف : ((ما)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية .

[1] من ن و ص فقط .

[2] بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

رِوَايَةُ الأَقْرَانِ

833. والقُرَنَا [3] مَنِ والسِّنِّ غَالِباً
اسْتَوَوْا في السَّنَدِ وقِسْمَينِ اعْدُدِ

834. مُدَبَّجاً [4] وَهْوَ إِذَا عَنْ آخَرٍ [5] وغيرَهُ
كُلٌّ أَخَذْ انْفِرادُ فَذْ

[illegible]

835. وَأَفْرَدُوا الأَخْوَةَ فَذُوْ ثَلاَثَةٍ بَنُو حُنَيْفِ
بالتَّصْنِيفِ [6]

836. أَرْبَعَةٌ أَبُوهُمْ وخَمْسَةٌ أَجَلُّهُمْ
السَّمَّانُ سُفْيَانُ

837. وسِتَّةٌ نَحْوُ بَنِي واجْتَمَعُوا ثَلاَثَةً
سِيْرِيْنَا [7] يَرْوُونَا

838. وَسَبْعَةٌ بَنُو مُقَرِّنٍ مُهَاجِرُونَ لَيْسَ
، وَهُمْ فِيهِمْ عَدُّهُمْ

839. وَالأَخَوَانِ جُمْلَةٌ أَخِي ابْنِ مَسْعُودٍ
كَعُتْبَةِ هُما ذُوْ صُحْبَةِ [1]

رِوَايَةُ الآبَاءِ عَنِ الأَبْنَاءِ وَعَكْسُهُ

840. وَصَنَّفُوا فِيمَا عَنِ أَبٌ كَعَبَّاسٍ عَنِ
ابْنٍ أَخَذَا الفَضْلِ كَذَا

---

[3] كذا في (أ) و (جـ) بالقصر لضرورة الوزن ، وجاء في (ب) بإثبات الهمزة ، وهو خطأ عروضي ، وإنْ كانَ الأصل .

[4] في (أ) و (ب) و (جـ) : ((مُدَبَّجاً)) وهو الصواب ، وهو كذلك مجود الضبط في نسخ الشرح ، وقد تصحف في ف و ع إلى : ((مديحاً)) .

[5] بالصرف لضرورة الوزن .

[6] كذا في (أ) و (جـ) ، وجاء في (ب) : بالتضعيف ، وهو خطأ .

7) في النفائس : ((سيرنا)) وهو خطأ ، وفي ع : ((سيدينا)) خطأ كذلك .

[1] هذا البيت انمزج مع الشرح في الطبعة العلمية .

841 ـ وإِئِـــلُ[2] عَـــنْ عَنِ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ فـي
بَكْرِ[3] ابْنِهِ[4] والتَّيْمـ قَـــــــــــــوْمِ
ـيْ

842 ـ أَمَّـا أَبُـو بَكْـرٍ عَـنِ عَائِشَةٍ [5] في الحَبَّةِ
الحَمْـــــــــرَاءِ [6] السَّـــــــوْدَاءِ

843 ـ فـإِنَّهُ لابْـنِ أبـي وغُلِّـطَ الوَاصِـفُ
عَتِيـــــــــــقِ بالصِّـــــــدِّيقِ

844 ـ وَعَكْسُهُ صَنَّفَ فِيهِ وهـوَ مَعَـالٍ لِلْحَفِيـدِ
الـــــــوَائِلي النَّاقِـــــــلِ

845 ـ وَمِـنْ أَهَمِّـهِ إذا مَـا الأبُ أَوْ جَـــدٌّ وَذَاكَ
أَبْهِمَـــــــــا قُسِـــــــــمَا

846 ـ قِسْـمَينِ عَـنْ أَبٍ العُشَـرَا [7] عَـنْ أَبِـهِ
فَقَـطْ نَحْـوَ أَبِـي عَـــــنِ النَّبِـــــيِّ

847 ـ واسْمُهُما [8] علـى أُسَامَةُ بنُ مَالِـكِ بـنِ
الشَّـــهيرِ فـــاعْلَمِ قِهْطَـــــــــــمِ

848 ـ وَالثَّـانِ [1] أنْ يَزِيـدَ كَبَهْـزٍ اوْ [3] عَمْـرِو
[2] فيـــهِ بَعْـــدَهُ أبـــاً أَوْ جَـــدَّهُ

849 ـ والأَكْثَـــرُ احْتَجُّـــوا لَهُ على الجَدِّ الكَبِيرِ
بعمـــــــرٍو حَمْلاَ الأَعْلَـــــــى

850 ـ وَسَلْسَـــلَ الآبَـــا [4] عَـنْ تِسْـعَةٍ قُلْـتُ :
التَّمِيمِـــي فَعَـــدٌّ وَفَـــــوْقَ ذَا وَرَدْ

السَّابِقُ واللاَّحِقُ

851 ـ وَصَنَّفُوا في سَابِقٍ وَهْوَ اشْتِرَاكُ
ولاَحِقِ رَاوِيَيْنِ سَابِقِ

---

(2) بغير تنوين لضرورة الوزن .
(3) بغير تنوين لضرورة الوزن .
(4) في (ب) : ((أبيه)) وهو خطأ .
(5) بالصرف هنا لضرورة الوزن .

852. [illegible] كَابْنِ دُوَيْدٍ رَوَيَا عَنْ مَالِكِ

853. سَبْعَ (5) ثَلاَثُونَ وَقَرْنٍ وافِي أُخِّرَ كَالجُعْفِي والخَفَّافِ

مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلاَّ رَاوٍ (6) وَاحِدٌ

85.4 مَنْ عَنْهُ رَاوٍ وَاحِدٌ لاَ ثانِ

85.5 كَعَامِرِ بْنِ شَهْرٍ اوْ (7) كَوَهْبِ هُوَ ابْنُ خَنْبَشٍ وَعَنْهُ الشَّعْبِي

85.6 وَغُلِّطَ الحَاكِمُ حَيْثُ زَعَمَا بأنَّ هَذَا النَّوْعَ لَيْسَ فِيْهِمَا

85.7 فَفِي الصَّحِيحِ أخْرَجَا (8) للمُسَيِّبَا وأخْرَجَ الجُعْفِيُّ لابْنِ تَغْلِبَا

85.8 وَاعْنِ بِأَنْ تَعْرِفَ مَا مِنْ حُلَّةٍ (1) يُعْنَى بِهَا المُدَلِّسُ يَلْتَبِسُ

85.9 مِنْ نَعْتِ رَاوٍ بِنُعُوتٍ فُعِلَ فِي الكَلْبِيِّ (2) نَحْوَ مَا حَتَّى أَبْهِمَا

86.0 مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ العَلاَّمَهْ سَمَّاهُ حَمَّاداً أَبُو أُسَامَهْ (3)

86.1 وبِأَبِي النَّضْرِ بنِ إِسْحَقَ ذَكَرْ وبِأبي سَعِيدٍ العَوْفِيْ (4) شَهَرْ

86.2 وَاعْنِ بالأَفْرَادِ أوْ كُنْيَةً نَحْوَ لُبَيِّ بْنِ سُماً (5) أو لَقَبَا لَبَا (6)

86.3 أوْ مِنْدَلٍ عَمْرُو فِي المِيمِ أوْ أَبِي وَكَسْراً (7) نَصُّوا مُعَيْدٍ (8) حَفْصُ

الأَسْمَاءُ والكُنَى

86.4 وَاعْــنِ بالاسْــما (1) والكُنَــى الشَّيْخُ ذَا لِتِسْعٍ (2) اوْ (3)

وَقَـــــــــدْ قَسَـــــــــمْ عَشْرٍ قَسَمْ

86.5 مَـنِ اسْـمُهُ كُنْيَتُـهُ انْفِـرَادَا نَحْوُ أَبِي بِلاَلٍ اوْ [4] قَدْ زَادَا

86.6 نَحْوَ أَبِي بَكْرٍ بنِ حَزْمٍ قَدْ كُنِي أَبَا مُحَمَّدٍ بِخُلْفٍ [5] فَافْطُنِ

86.7 وَالثَّانِ [6] مَنْ [7] يُكْنَى ولااسْماً [8] نَدْرِي [9] نَحْوُ أبي شَيْبَةَ وَهْوَ الخُدْرِي [10]

86.8 ثُمَّ كُنَى الأَلْقَابِ وَالتَّعَدُّدِ نَحْوَ أبي الشَّيْخِ أبي مُحَمَّدِ

86.9 وابْنُ جُرَيْجٍ بأبي الوَلِيدِ وَخَالِدٌ كُنِّيَ للتَّعْدِيدِ

87.0 ثُمَّ ذَوو الخُلْفِ كُنًى وعُلِمَا أسْمَاؤُهُمْ وَعَكْسُهُ وَفِيْهِمَا

87.1 وَعَكْسُهُ وَذُو اشْتِهَارٍ بِسُمِ وعَكْسُهُ أبو الضُّحَى لِمُسْلِمِ

الأَلْقَابُ

87.2 وَاعْنِ بِالالْقَابِ [1] فَرُبَّمَا جُعِلْ الوَاحِدُ اثْنَيْنِ الذِيْ مِنْهَا عُطِلْ

87.3 نَحْوُ الضَّعِيفِ أيْ بِجِسْمِهِ وَمَنْ ضَلَّ الطَّرِيْقَ بِاسْمِ فَاعِلٍ وَلَنْ

87.4 يَجُوزَ مَا يَكْرَهُهُ المُلَقَّبُ وَرُبَّمَا كَانَ لِبَعْضٍ سَبَبُ

87.5 كَغُنْدَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ وصَالِحٍ جَزَرَةَ المُشْتَهِرِ

الْمُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ

87.6 [illegible]

87.7 نَحْوُ سَلاَمٍ كلُّهُ فَثَقِّلِ — لاَ ابْنُ سَلاَمِ الحِبْرُ [2] والمُعْتَزِلي

87.8 أَبَا عَلِيٍّ فَهْوَ خِفُّ الجَدِّ [3] — وَهْوَ الأَصَحُّ[4] في أبِي البِيكَنْدِي

87.9 وابْنُ أَبِي الْحُقَيقِ وابْنُ مِشْكَمِ — والأَشْهَرُ التَّشْدِيدُ فِيهِ فَاعْلَمِ

88.0 وابْنُ مُحَمَّدِ بنِ نَاهِضٍ فَخِفْ — أَوْ زِدْهُ هَاءً فَكَذا فِيهِ اخْتُلِفْ

88.1 قُلْتُ : ولِلْحِبْرِ ابْنِ أُخْتٍ خَفِفِ — كَذَاكَ جَدُّ السَّيِّدي والنَّسَفِي[5]

88.2 [illegible]

883. [illegible] — وَافْتَحْ فِي الانْصَارِ[1] بِرَا[2] حَرَامُ

88.4 فِي الشَّامِ عَنْسِيٌّ بِنُونٍ ، وبِبَا [3] — فِي كُوْفَةٍ[4] والشِّيْنِ والياَ[5] غَلَبَا

88.5 فِي بَصْرَةٍ [6] وَمَا لَهُمْ مَنِ اكْتَنَى — أَبَا عَبِيْدَةٍ بِفَتْحٍ والكُنَى [7]

88.6 فِي السَّفْرِ[8] بالفَتْحِ وَمَا لَهُمْ عَسَلْ — إلاَّ ابْنُ ذَكْوَانٍ[9] وَعِسْلٌ فَجُمَلْ[10]

887. وَالعَامِرِيُّ بْنُ عَلِيْ عَشَّامُ — وَغَيْرُهُ فَالنُّونُ [11] والإعْجَامُ

88 وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ قَمِيْرٌ — سِوَاهُ ضَمَّاً وَلَهُمْ [1]

8.	صَغَّرُوا	مُسَوَّرُ
88 9.	ابنُ يَزِيدَ وابْنُ عَبْدِ المَلِكِ	وَمَا سِوَى ذَيْنِ [2] فَمِسْوَرٌ حُكِي
89 0.	وَوَصَفُوا الحمَّالَ في الرُّوَاةِ	هَارُونَ والغَيْرُ بِجِيمٍ يَاتي
89 1.	وَوَصَفُوا حَنَّاطاً اوْ خَبَّاطا [3]	عِيسَى ومُسلِماً كَذَا خَيَّاطَا
89 2.	والسَّلَمِيَّ افْتَحْ في الانْصَارِ[4] وَمَنْ	يَكْسِرُ لامَهُ كأَصْلِهِ لَحَنْ
89 3.	وَمِنْ هُنَا لِمَالِكٍ وَلَهُمَا	بَشَّاراً افْرِدْ [5] أَبَ بُنْدَارِ هُمَا
89 4.	[illegible]	وَابْنُ سَلاَمَةٍ [6] وبِالْيَا[7] قَبْلُ جَمْ
89 5.	وَابْنُ سَعِيدٍ بُسْرُ [8] مِثْلُ المَازِنيْ	وابْنُ عُبَيْدِ اللهِ وَابْنُ مِحْجَنِ
89 6.	وَفِيهِ خُلْفٌ. وَبُشَيْراً اعْجِمِ	في ابْنِ يسارٍ وابْنِ كَعْبٍ واضْمُمِ
89 7.	يُسَيْرُ بْنُ عَمْرٍو اوْ [9] أُسَيْرُ	والنُّونُ في [10] أبي قَطَنْ [11] نُسَيْرُ
89 8.	جَدُّ عَلِيْ بنِ هَاشِمٍ بَرِيْدُ [1]	وَابْنُ حَفِيْدِ الأَشْعَرِيْ بُرَيْدُ [2]
89 9.	وَلَهُمَا مُحَمَّدُ بنُ عَرْعَرَهْ	[illegible]

90.0	ذُوْ كُنْيَةٍ بِمَعْشَرٍ وَالعَالِيَهْ	بَرَّاءَ أُشْدُدْ وَبِجِيمٍ جَارِيَهْ
90.1	ابْنُ قُدَامَةٍ [3] كَذَاكَ وَالِدُ	يَزِيْدُ قُلْتُ وكَذَاكَ الأَسْوَدُ
90.2	ابنُ العَلاَ [4] وابْنُ أَبِي سُفْيَانِ	عَمْرٌو ، فَجَدُّ ذَا وذَا سِيَّانِ
90.3	مُحَمَّدَ بْنَ خَازِمٍ لا تُهْمِلِ	والِدَ رِبْعِيٍّ حِرَاشٍ اهْمِلِ
90.4	كَذَا حَرِيْزُ [5] الرَّحَبِي وكُنْيَهْ	قَدْ عُلِّقَتْ وَابْنُ حُدَيْرٍ عِدَّهْ
90.5	حُضَيْنٌ [6] اعْجِمْهُ [7] أَبُو سَاسَانَا	وَافْتَحْ أَبَا حَصِيْنٍ اي [8] عُثْمَانَا
90.6	كَذَاكَ حَبَّانُ بنُ مُنْقِذٍ وَمَنْ	وَلَدَهُ ، وابْنُ هِلاَلٍ وَاكْسِرَنْ
90.7	ابنَ عَطِيَّةَ مَعَ ابْنِ مُوسَى	وَمَنْ رَمَى سَعْداً فَنَالَ بُؤْسَا
90.8	خُبَيْباً اعْجِمْ [9] في ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنْ	وابْنِ عَدِيٍّ وَهْوَ كُنْيَةً كَانْ
90.9	لابْنِ الزُّبَيْرِ وَرِيَاحَ اكْسِرْ بِيا [1]	أَبَا زِيَادٍ بِخِلاَفٍ حُكِيَا [2]
91.0	وَاضْمُمْ حُكَيْماً في ابْنِ عَبْدِ اللهِ قَدْ	كَذَا رُزَيْقُ بْنُ حُكَيمٍ وَانْفَرَدْ
91.1	زُبَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ وَاضْمُمْ وَاكْسِرِ	وَفي ابْنِ حَيَّانَ سَلِيمٌ كَبِّرِ

91.2	وَابْــنُ أَبــي سُــرَيْجٍ احْمَـــــدُ إِنْتَسَـــــا	بَوَلَدِ النُّعْمَانِ وَابْنِ يُونُسَا
91.3	عَمْرُو مَعَ القَبِيلَةِ ابْنُ سَلِمَهْ	وَاخْتَرْ بِعَبْدِ الخَالِقِ بْنِ سَلَمَهْ
91.4	وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا السَّلْمَانِي	وَابْنُ [3] حُمَيْدٍ وَوَلَدْ [4] سُفْيَانِ
91.5	كُلُّهُمُ عَبِيْدَةٌ مُكَبَّرُ	لَكِنْ عُبَيْدٌ عِنْدَهُمْ مُصَغَّرُ
91.6	وَافْتَحْ عَبَادَةَ أبَا مُحَمَّدِ	وَاضْمُمْ أَبَا قَيْسٍ عُبَاداً أَفْرِدِ [5]
91.7	وعَامِرٌ بَجَالةُ [6] بنُ عَبْدَهْ	كُلٌّ وَبَعْضٌ بِالسُّكُونِ قَيَّدَهْ
91.8	عُقَيْلٌ القَبِيْلُ وَابْنُ خَالِدِ	[illegible]
91.9	لَهُمْ كَذَا الأَيْليُّ لاَ الأَبُلِّي	قَالَ: سوَى شَيْبَانَ وَالرَّا[7]فَاجْعَلِ
92.0	بَزَّاراً انْسُبْ ابْنَ صَبَّاحٍ حَسَنْ	وَابْنَ هِشَامٍ خَلَفاً ، ثُمَّ انْسُبَنْ
92.1	بالنُّونِ سَالِماً وَعَبْدَ الوَاحِدْ	ومَالِكَ بنَ الأَوْسِ نَصْرِيّاً يَرِدْ
92.2	وَالتَّوَّزِيْ[1] مُحَمَّدُ بنُ الصَّلْتِ	وَفِي الجُرَيْرِيْ ضَمُّ جِيْمٍ يَأْتِي
92.3	فِي اثْنَيْنِ : عَبَّاسٍ سَعِيْدٍ وَبِحَا[2]	يَحْيَى بْنِ بِشْرٍ بنِ[3]الحَرِيْرِيْ فُتِحَا

92.4	وَانْسُبْ حِزَامِيّاً سِوَى مَنْ أُبْهِمَا	**فَاخْتَلَفُوا وَالْحَارِثِيُّ لَهُمَا**
92.5	وَسَعْدٌ الْجَارِي فَقَطْ وفِي[4]النَّسَبْ	**هَمْدَانُ وَهْوَ مُطْلَقاً قِدْماً غَلَبْ**
92.6	**وَلَهُمُ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ [5]**	الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقُ
92.7	**لَكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ لِعِدَّةِ**	**نَحْوَ ابْنِ أَحْمَدَ الْخَلِيْلِ سِتَّةِ**
92.8	**وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدُّهُ**	**حَمْدَانُ هُمْ أَرْبَعَةٌ تَعُدُّهُ**
92.9	**وَلَهُمُ الجَوْنيْ أَبُوْ عِمْرانَا**	**اثْنَانِ والآخِرُ مِنْ بَغْدَانَا**
93.0	**كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ**	**هُمَا مِنَ الأَنْصَارِ ذُوْ اشْتِبَاهِ**
93.1	**ثُمَّ أَبُوْ بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ لَهُمْ**	**ثَلاَثَةٌ قَدْ بَيَّنُوا مَحَلَّهُمْ**
93.2	**وَصَالِحٌ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ**	**ابْنُ أبي صَالِحٍ أَتْبَاعُهُمْ [1]**
93.3	**وَمِنْهُ مَا[2] فِي اسْمٍ فَقَطْ وَيُشْكِلُ**	**كَنَحْوِ حَمَّادٍ إِذَا مَا يُهْمَلُ**
93.4	**فَإِنْ يَكُ ابْنُ حَرْبٍ اوْ[3] عَارِمُ قَدْ**	**أَأَطْلَقَهُ فَهْوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرَدْ**
93.5	**عَنِ التَّبُوْذَكِيِّ أَوْ عَفَّانِ**	**أَوْ ابْنِ مِنْهَالٍ فَذَاكَ الثَّانِي**

93.6 وَمِنْهُ مَـا فِـي نَسَـبٍ قَبِيْلاً اوْ[4]مَـــذْهَباً
كـــــــــالْحَنَفِي او[5]باليا[6]صِفِ

تَلْخِيْصُ المُتَشَابِهِ

937.0 وَلَهُــمُ قِسْــمٌ مِــنَ مُرَكَّـــبٌ مُتَّفِـــقُ
النَّـــــــــوْعَيْنِ اللَّفظَيْـــــــــنِ

938.0 فِــي الاسْــمِ لَكِــنَّ أَوْ عَكْسُـهُ أوْ نَحْـوُهُ
أَبَـــاهُ اخْتَلَفَـــا وَصَـــــــنَّفَا

939.0 فِيْـهِ الْخَطِيـبُ نَحْـوُ وَابْنِ عُلَـيٍّ وَحَنَـانَ
مُوسَــى بــنِ علــيْ [7] الأَسَـــــدِيْ [8]

المُشْتَبَهُ المَقْلُوبُ

940.0 وَلَهُـــمُ المُشْـــتَبَهُ صَنَّفَ فِيْهِ الحَـافِظُ
المَقْلُـــــــوْبُ الخَطِيْـــــــبُ

94.1 كابْنِ يَزِيْدَ الاسْـوَدِ وَكَـابْنِ الاسْـوَدِ [2]
[1] الرَّبَّـــــانِيْ يَزِيْـــدَ [3] اثْنَـــانِ

مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيْهِ

94.2 وَنَسَبُوا إِلَى إِمَّا لأُمٍّ كَبَنِيْ
سِوَى الآبَاءِ عَفْرَاءِ [4]

94.3 وَجَدَّةٍ نَحْوُ ابنِ كَابْنِ جُرَيْج
مُنْيَةٍ ، وَجَدْ وَجَمَاعَةٍ [5] وَقَدْ

94.4 يُنْسَبُ كَالمِقْدَادِ فَلَيْسَ للأَسْوَدِ
بالتَّبَنِّيْ أَصْلاً بِابْنِ

المَنْسُوبُونَ إِلَى خِلاَفِ الظَّاهِرِ

94.5 وَنَسَبُوا لِعَارِضٍ نَزَلَ بَدْراً عُقْبَةُ بْنُ
كَالْبَدْرِيْ[6] عَمْرِو

94.6 كَذَلِكَ التَّيْمِيْ تَيْماً ، وَخَالِدٌ بِحَذَّاءٍ
سُلَيْمَانُ نَزَلْ جُعِلْ

94.7 جُلُوْسُهُ ، وَمِقْسَمٌ مَجْلِسَ عَبْدِ اللهِ لَمَّا لَزِمْ مَوْلاَهُ وُسِمْ

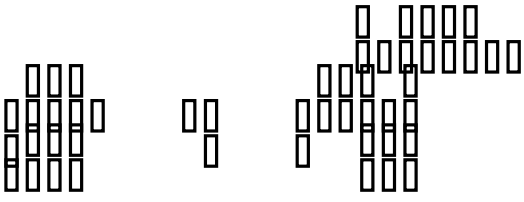

94.8 وَمُبْهَمُ الرُّوَاةِ مَا لَمْ يُسْمَى [7]

94.9 وَمَنْ رَقَى سَيِّدَ ذَاكَ الحَيِّ رَاقٍ أَبِي [1] سَعِيْدٍ الخُدْرِيِّ

95.0 وَمِنْهُ نَحْوُ ابْنِ فُلاَنٍ ، عَمِّهِ عَمَّتِهِ ، زَوْجَتِهِ ، ابْنِ أُمِّهِ

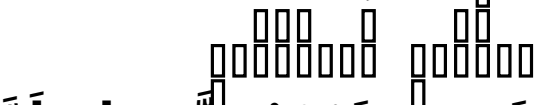

95.1 وَوَضَعُوا التَّارِيْخَ لَمَّا كَذَبَا ذَوُوْهُ حَتَّى بَانَ حُسِبَا

95.2 فَاسْتَكْمَلَ [2] النَّبِيُّ والصِّدِّيْقُ كَذَا عَلِيٌّ وَكَذَا الفَارُوْقُ

95.3 ثَلاَثَةَ الأَعْوَامِ والسِّتِّيْنَا وَفِي رَبِيْعٍ [3] قَدْ قَضَى يَقِيْنَا

95.4 سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةٍ ، وَقُبِضَا عَامَ ثَلاَثَ عَشْرَةَ التَّالِي الرِّضَى [4]

95.5 وَلِثَلاَثٍ بَعْدَ عِشْرِيْنَ عُمَرْ وَخَمْسَةٍ بَعْدَ ثَلاَثِيْنَ غَدَرْ

95.6 عَادٍ بِعُثْمَانَ ، كَذَاكَ بِعَلِيْ فِي الأَرْبَعِيْنَ ذُوْ الشَّقَاءِ الأَزَلِيْ

95.7 وَطَلْحَةٌ [5] مَعَ الزُّبَيْرِ جُمِعَا سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاَثِيْنَ مَعَا

95 وَعَـــامَ خَمْسَـــةٍ سَعْدٌ ، وقَبْلَهُ سَـعِيْدٌ
8. وَخَمْسِيْنَ قَضَى[6] فَمَضَـــــــــــى

95 سَــنَةَ إحْــدَى بَعْــدَ عَامِ اثْنَتَيْنِ وَثَلاَثِيْنَ
9. خَمْسِـــيْنَ وَفِـــي تَفِـــــــــــي

96 قَضـى ابْـنُ عَـوْفٍ، عَـــامَ ثَمَـــانٍ [1]
0. والأَمِيْـــنُ سَـــبَقَهْ عَشْــرَةٍ [2] مُحَقَّقَــهْ

96 وَعَاشَ حَسَّـانُ كَـذَا عِشْــرِيْنَ بَعْــدَ مِائَــةٍ
1. حَكِيْـــــــــمُ تَقُـــــــــوْمُ

96 سِتُّوْنَ فِي الإِسْلاَمِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِــيْنَ
2. ثُـــمَّ حَضَـــرَتْ خَلَـــــــتْ

96 وَفَوْقَ حَسَّانَ ثَلاَثَـةٌ عَاشُوْا ، وَمَا لِغَيْرِهِمْ
3. ، كَـــــــــذَا يُعْـــــــرَفُ ذَا

96 قُلْتُ : حُوَيْطِبُ بْـنُ مَعَ ابْنِ يَرْبُوْعٍ سَـعِيْدٍ
4. عَبْـــدِ العُـــزَّى يُعْـــــــــزَى

96 هَذَانِ مَـعْ حَمْنَـنَ [3] كُلٌّ إلى وَصْفٍ حَكِيْم
5. وابْـــنُ نَوْفَـــلِ فَاحْمِـــــــلِ [4]

96 وفِي الصِّحَابِ سِتَّةٌ كَـــذَاكَ [5] فـــي
6. قَـــدْ عَمَّـــرُوا المُعَمِّرِيْـــنِ ذُكِـــرُوا

96 وَقُبِضَ الثَّوْرِيُّ عَامَ مِـــنْ بَعْـــدِ سِـــتِّيْنَ
7. إحْـــــــدَى وَقَـــرْنٍ عُـــدَّا [6]

96 وَبَعْدُ في تِسْعٍ تَلِـي وَفَـــاةُ [7] مَالِـــكٍ ،
8. سَـــــبْعِيْنَا وَفـــي الخَمْسِـــيْنَا

96 وَمِائَـةٍ أَبُـو حَنِيْفَـةٍ والشَّـافِعِيُّ بَعْـدَ
9. قَضَـــــى قَرْنَيْـــنِ مَضَـــى

97 لأَرْبَـعٍ ثُـمَّ قَضَـى أَحْمَـدُ فـي إحْـدَى
0. مَأمُوْنَا وأَرْبَعِيْنَا

97.1 ثُــمَّ البُخَــارِيْ لَيْلَــةَ سِـــتٍّ وَخَمْسِـــيْنَ
الفِطْـــرِ لَـــدَى [1] بِخَرْتَنْـــــــكَ رَدَى

97.2 وَمُسْلِمٌ سَـنَةَ إحْـدَى مِـــنْ بَعْـــدِ قَرْنَيْـــنِ
فـــــي رَجَـــــبْ وَسِـــــتِّيْنَ ذَهَـــبْ

97.3 ثُـــمَّ لِخَمْـــسٍ بَعْـــدَ دَاوُدَ ، ثُـــمَّ التِّرْمِـــذِيُّ

---

(6) في (ب) : ((في الجنة)) ، وهو خطأ .
(7) هو أبو العُشَراء ، قُصِرَ ؛ لضرورة الوزن .
وجاء هذا الشطر في (أ) و (جـ) و (فتح المغيث) : العُشَراءِ عن أبيهِ عن النبيِّ ، ولا يستقيم الوزن هكذا . وجاء في (النفائس) : العُشَرَاءِ عنْ أبِهِ عن النبيِّ ، ولا يصح الوزن بهذا أيضاً . أمَّا في (ب) فقد جاءَ : العُشْرا عنْ أبهِ عن النبيِّ – بسكون الشين - ولا يصح الوزن بهذا أيضاً ، وإن كانَ هذا هو الأقرب ؛ إذ الصحيح ما أثبتناه – بالقصر وفتح الشين وحذف الياء – من أبيه .
(8) في (ب) : ((واسمها)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
(1) في (أ) : ((والثاني)) ، ولا يصح عروضياً ، وما أثبت من (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) .
(2) في (ب) : ((يريد)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
(3) بدرج الهمزة من (أو) لضرورة الوزن .
(4) الأصل : الآباء ، وقُصِرَ لضرورة الوزن .
(5) في (فتح المغيث) : ((سبع وثلاثون)) وهوخطأ عَرُوْضِي .
(6) سقط من ف وع .
(7) بوصل همزة (أو) لضرورة الوزن .
(8) في (أ) و (ب) و (جـ) : ((أخرج)) ، وفي فتح المغيث والنفائس : ((أخرجا)).
فمَن أفرد راعى لفظ : ((الصحيح)) ، ومَن ثنَّى راعى المعنى في : ((الصحيح)) أي : في الصحيح للبخاري ومسلم ؛ لذلك يصحُّ الوجهانِ .
1) في (ب) : ((خُلَّة)) ، وما أثبت من بقية النسخ ، وهو ما صرَّح به المصنف لاحقاً .
(2) في (ب) : أفعل بالكلبي ، والصواب ما أثبت .
(3) في نسخة ق : ((أمامة)) خطأ محض .
(4) بالسكون لضرورة الوزن .
(5) في ف و ع : ((سمي)) خطأ ، وما أثبتناه من جميع نسخ الشرح ، ومن (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) .
(6) في (ب) : ((لبى)) ، والصواب : ما أُثبِت .
(7) في ف و ع : ((كسر)) ، والصواب ما أُثبت كما في (أ) و (ب) و (جـ) وفتح المغيث والنفائس .

سَـــــبْعِيْنَ أبُـــــو يَعْقُـــــــــــــبُ[2]

97.4 سَنَةَ تِسْعٍ بَعْدَهَا وَذُو رَابِـعَ [3] قَـرْنٍ لِثَلاَثٍ
نَسَـــــــــــا رُفِسَـــــــــــا

97.5 ثُمَّ لِخَمْسٍ وَثَمَـانِيْنَ الـدَّارَقُطْنِيْ ، ثُمَّـتَ
تَفِـــــــــــي الحَـــــاكِمُ فِـــــيْ

---

[8] في ف و ع : ((معين)) خطأ ، وما أثبتناه من جميع نسخ الشرح ومن (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) .

[1] الأصل : ((الأسماء)) دُرِجتِ الهمزة في البدء ، ثمَّ قصر الاسم لضرورة الوزن .

[2] في (فتح المغيث) و (النفائس) : ذا التسع .

[3] بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

[4] بدرج همزة (أو) لضرورة الوزن .

[5] في (أ) و (النفائس) : ((فافطني)) والصواب ما أثبت .

[6] في (أ) و (ب) و (فتح المغيث) : ((والثاني)) ، ولا يصح به الوزن ، والصواب : ((والثانِ)) كما في (جـ) و (النفائس) .

[7] في (فتح المغيث) : ((قد)) .

[8] في (ب) : ((أسماء)) ، وفي (أ): ((ولا اسم)) ، وفي البقية: ((اسماً)) وهوالصواب .

[9] في جميع النسخ : ((ندري)) ، وفي ف و ع : ((تدري)) بالتاء .

[10] هذا الشطر والشطر الأول من البيت الذي يليه ساقط من (ب) ، وجاء محله الشطر الثاني من البيت الذي يليه بعد سقوط شطره الأول .

[1] في (ب) : بالأعقاب ، وهو خطأ ، والصواب : ما أثبت وهو بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

[2] في (ب) : ((الخبر)) ، وهو خطأ ، وصوابه ما أُثْبِت .

[3] في (النفائس) : ((الجدي)) ، وهو خطأ ، وصوابهُ ما أثبت .

[4] في (فتح المغيث) : ((الأصم)) ، وهو خطأ ، والعجيب أنهُ كتب (الأصحَّ) في الشرح في (فتح المغيث) ، وهكذا هو في النسخ كلها .

[5] في (جـ) : ((والنسفِ)) ، والصواب ما أثبت .

[1] بدرج الهمزة في (الانصار) لضرورة الوزن .

[2] بقصر همزة (براء) لضرورة الوزن .

[3] بقصر الهمزة لضرورة الوزن ، وفي (ب) : ((وبنا)) ، وهو خطأ ، وفي (النفائس) و (فتح المغيث) : ((وبيا)) ، وهذا خطأ أيضاً ،

97.6 خَامِسِ[4] قَرْنٍ عَــامَ وَبَعْــدَهُ بِــأَرْبَعٍ عَبْــدُ
خَمْسَـــــةٍ فَنِـــــي الغَنِـــــــــــــيْ

97.7 فَفِــي[5] الثَّلاَثِيْــنَ : وَلِثَمَـــانٍ بَيْهَقِـــيُّ
أَبُـــــوْ نُعَيْـــــمِ القَـــــــــوْمِ

97.8 مِــنْ بَعْــدِ خَمْسِــيْنَ خَطِيْبُهُــمْ والنَّمَــرِيْ
وَبَعْدَ خَمْسَةِ في سَنَةِ

والصواب : ((ببا)) ، أي : (عبسي) كما صرَّح الحافظ نفسه في شرحه ؛ ولأنَّ (الياء) مذكورة في تتمة البيت وهو كهذا ورد في (أ) و (جـ) .

(4) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(5) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(6) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(7) في (ب) : ((والكنا)) ، والصواب ما أثبت .

(8) ضبطت (السفر) بفتح الفاء في (ب) و (النفائس) و (فتح المغيث) ، ولا يستقيم الوزن بهذا الضبط ، والصواب بالسكون ، وهو المراد من البيت كما في شرح الناظم .

(9) في (النفائس) : ((زكوان)) بالزاي ، وهو خطأ ، صوابه ما أُثْبِت .

(10) في (ب) : ((فحمل)) وهو خطأ ، صوابه ما أُثْبِت .

(11) في (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) : ((فالنون)) ، وفي ف و ع : ((بالنون)) خطأ .

(1) في (أ) و (ب) و (فتح المغيث) و (النفائس) : ((ولهم)) ، وهو الصواب ، وفي (جـ) و (ف) و (ع) : ((وله)) .

(2) في (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) : ((ذين)) ، وهو الصواب ، وفي ف و ع : ((ذي)) وليس بشيء .

(3) بالدرج لضرورة الوزن .

(4) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(5) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(6) بالصرف لضرورة الوزن .

(7) بالقصر لضرورة الوزن .

(8) منع من الصرف لضرورة الوزن .

(9) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(10) ساقطة في (فتح المغيث) ولا يستقيم الوزن دونها .

(11) بإدغام نون (قطن) ونون (نسير) ؛ لضرورة الوزن ، بعد تسكين نون (قطن).

(1) في (ب) : ((يزيد)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أُثبِتَ .

(2) كذلك .

97.9 وَاعْـنِ بِعِلْـمِ الجَـرْحِ فَـــإِنَّهُ المِرْقَـــاةُ وَالتَّعْـــــدِيْلِ لِلتَّفْضِـــــيْلِ (6)

98.0 بَيْـــنَ الصَّـــحِيْحِ مِنْ غَـرَضٍ ، فَـالجَرْحُ وَالسَّـــقِيْمِ وَاحْـــذَرِ أَيَّ خَطَـــــرِ

---

(3) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .
(4) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .
(5) بمنعه من الصرف ؛ لضرورة الوزن .
(6) في (أ) : ((حصين)) بالصاد ، وهو خطأ صوابه ما أثبت .
(7) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .
(8) بدرج همزة (أي) لضرورة الوزن .
(9) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
(1) بالقصر ، لضرورة الوزن .
(2) في (ب) : ((حكما)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
(3) في (النفائس) : ((ابن)) من غير واوٍ .
(4) بسكون الدال بنية الوقف ؛ لضرورة الوزن .
(5) في (النفائس) : ((وافرِدِ)) ، وهو الأولى هنا .
(6) في (النفائس) : ((بحاله)) ، وهوَ خطأ ، صوابه ما أثبت .
(7) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .
(1) بالسكون ، وبالضبط الذي ذُكِرَ ؛ ليستقيم الوزن .
(2) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .
(3) كلمة ((بن)) : ساقطة من متون الألفية وشروحها و ف و ع ، وهي موجودة في النفائس وفتح المغيث ، ولا يصح الوزن إلا بها .
(4) في ع و ف : ((في)) .
(5) في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((والمفترق)) ؛ لذلك سُكِّنَتِ القاف في (المتفقْ) في (النفائس) ؛ لضرورة الوزن ، وبإسقاط الواو كما في النسخ كلِّها لا حاجة إلى هذا التسكين لاستقامة الوزن ، وتحريك (القاف) في (فتح المغيث) خطأ لا يستقيم الوزن معه .
(1) في ف و ع و (النفائس) : ((اتباعهم)) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن ، وما أثبتناه من (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) وشروح الألفية ، وهو الأولى .
(2) في (فتح المغيث) : ((وما)) ، وهي خطأ ؛ إذ لا يستقيم الوزن معها .

98.1 وَمَعَ ذَا فَالنُّصْحُ حَــقٌّ أَحْسَــنَ يَحْيَــى فِــي
وَلَقَــــــــــــــدْ جَــــــوَابِهِ وَسَــــــدْ

98.2 لأَنْ يَكُونُــوا خُصَــمَاءَ مِــنْ كَــوْنِ خَصْــمِي
لِــــــي أَحَــــــبْ المُصْطَفَى إِذْ لَـمْ أَذُبْ

98.3 وَرُبَّمَــــــا رُدَّ كَلاَمُ كَالنَّسَـئِي فِـي أَحْمَـدَ
الجَــــــــــارِحِ بــــــنِ صَــــــالِحِ

---

(3) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
(4) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
(5) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
(6) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .
(7) ممنوع من الصرف ؛ لضرورة الوزن .
(8) في (أ) و (ب) من متن الألفية : ((الأسدِ)) ، والصواب ما أثبت .

(1) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
(2) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
(3) في (ب) : ((ين يد)) ، وهذا خطأ ، صوابه ما أثبت .
(4) بالصرف ؛ ليستقيم روي البيت .
(5) في (النفائس) و (فتح المغيث) و (أ) و (ب) و (جـ) و (ص) : ((جماعات)) . ولا يستقيم الوزن معها .
(6) في ف و ع : ((كالبدر)) ، وما أثبتناه من جميع نسخ الشرح والمتن ، وهو كذلك في (فتح المغيث) و (النفائس) .
(7) في (أ) و (ب) و (جـ) : ((يسما)) .
(1) في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((أبو)) ، وكلاهما صحيح .
(2) في ف و ع : ((واستكمل)) ، وما أثبتناه من النسخ ومن (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية ، وهو كذلك في (النفائس) و (فتح المغيث) .
(3) في ف و ع : ((الربيع)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ ومن (أ) و (ب) و (جـ) ومن متن الألفية ، وهو كذلك في (النفائس) و (فتح المغيث) .
(4) في (أ) و (النفائس) : ((الرِّضا)) ، وفي (ب) : ((رضا)) .
(5) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .
(6) في (ب) : ((قضا)) ، والصواب ما أُثْبِتَ .
(1) في (أ) و (جـ) والنفائس وفتح المغيث ونسخ الشرح : ((ثماني)) : (([illegible])) .
(2) بالتنوين ؛ لضرورة الوزن .

98 فَرُبَّمَا [1] كَانَ لِجَـرْحٍ غَطَّـى عَلَيْـهِ السُّـخْطُ
4. مَخْـــــــــــــرَجُ حِيْـــــــنَ يُحْـــــــرَجُ

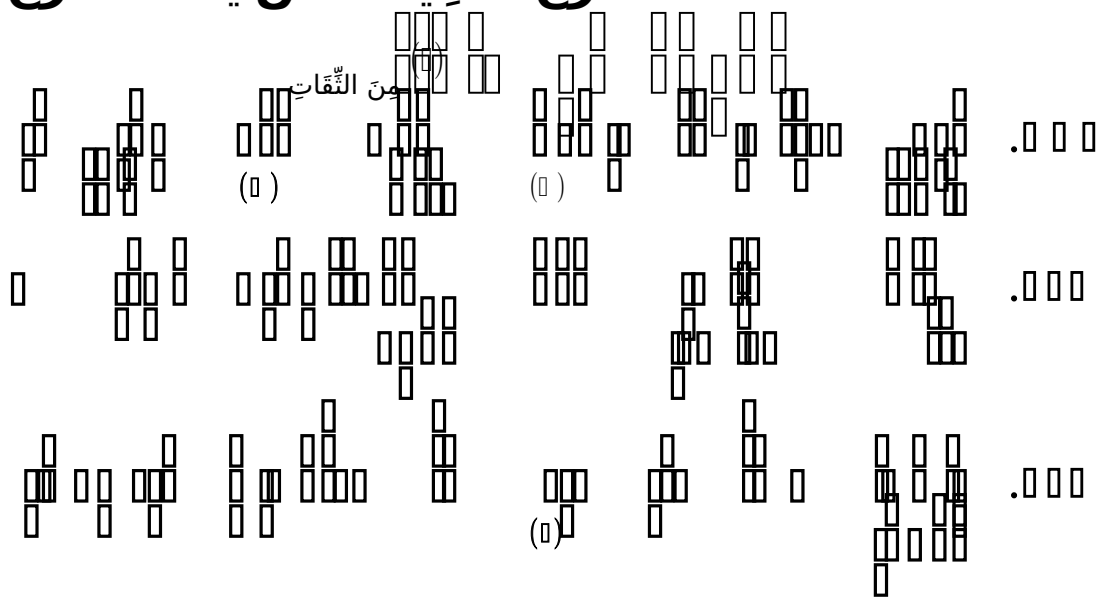

---

(3) ما أثبتناه من (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية ، ومن جميع الشروح و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((حمنن)) ، بلا تنوين ؛ لضرورة الوزن ، وفي ف و ع : ((حمنان)) .

(4) في (أ) و (ب) و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((فاجملِ)) .

(5) في (فتح المغيث) : ((لذاك)) .

(6) في (ب) : ((غدا)) ، والصواب ما أُثْبِتَ .

(7) في (ب) : ((وفات)) ، والصواب ما أُثْبِتَ .

(1) في (ب) : ((لذا)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(2) في (جـ) : ((نعقب)) .

(3) في (أ) : ((ثالث)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(4) في (أ) : ((رابع قرن)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(5) في (أ) و (ب) : ((وفي)) .

(6) في ف و ع : ((للتفصيل)) بالصاد المهملة ، وليس بشيء ، وما أثبت أولى ؛ لتضمن معنى التفصيل ، وزيادة صحيحة .

(1) في ف و ع : ((وربما)) ، وما أثبت من (أ) و (ب) و (جـ) و (النفائس) و (فتح المغيث) ، وهو الصحيح .

(2) بعد هذا في ف و ع و ق و س : ((أخيراً)) ، ولمْ ترد في ن و ص ، وهو الأولى ؛ لأن منهم من يكون اختلاطه مبكراً لمرض أو علة أو ما أشبه ذلك .

(3) الشطر في ف و ع : ((وفي الثقات آخراً من اختلط)) ، وما أثبتناه من جميع الشروح ، ومن (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية ، و (النفائس) و (فتح المغيث) .

(4) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

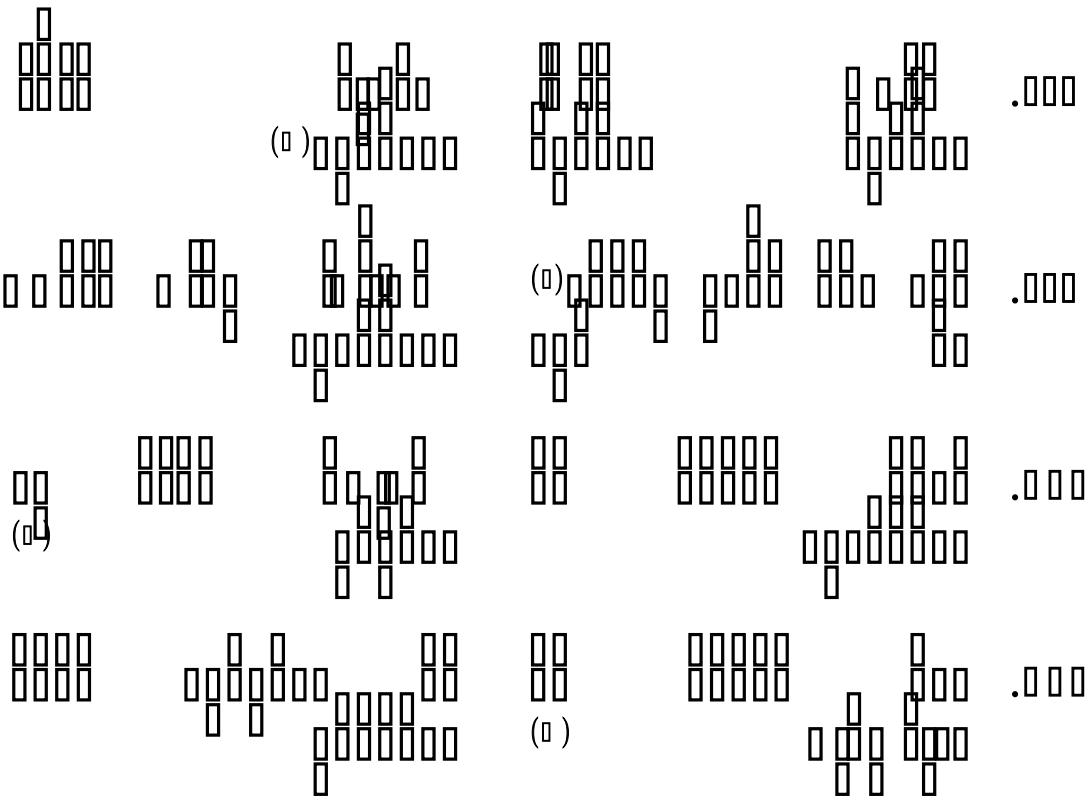

طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

99.2 وَلِلـرُّوَاةِ طَبَقَـاتٌ بِالسِّـــنِّ وَالأَخْـــذِ ، تُعْـــــــــــرَفُ وَكَـــــمْ مُصَـــــنِّفُ

99.3 يَغْلَطُ فِيْهَا ، وَابْنُ فِيْهَا وَلَكِنْ كَمْ رَوَى سَـــعْدٍ صَـــــنَّفَا عَـــــنْ ضُـــــعَفَا

المَوَالِي مِنَ العُلَمَاءِ والرُّوَاةِ

99.4 وَرُبَّمَا إلَى القَبِيْلِ مَـوْلَى عَتَاقَـةٍ وَهَـذَا يُنْسَـــــــــبُ الأَغْلَـــــــــبُ

99.5 أَوْ لِوَلاَءِ [1] الحِلْفِ مَالِكٍ اوْ [2] لِلدِّيْنِ [3] كَالتَّيْمِيِّ كَالْجُعْفِيِّ

---

(5) في (جـ) : ((عربة)) ، وهو خطأ ، صوابه ماأُثْبِتَ .
(6) في (النفائس) : ((والسقفي)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
(7) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .
(8) في ف و ع : ((الحفيدي)) ، وفي نسخة ق : ((الحفيدة)) ، وكلاهما خطأ .
(9) في (جـ) : ((الغطريف)) ، والصواب ما أثبت .
(1) في (ب) : ((أو لواء)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
(2) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .
(3) في (فتح المغيث) : ((للدني)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

99.6 وَرُبَّمَـــا يُنْسَـــبُ نَحْوُ سَعِيْدِ بنِ يَسَـارِ
مَـــوْلَى المَـــوْلَى أَصْـــــــــــلاً

أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ

99.7 وَضَاعَتِ الأَنْسَـابُ فَنُسِـــبَ الأَكْثَـــرُ
فـــي[4] البُلْـــدَانِ لِلأَوْطَـــــــانِ

99.8 وَإِنْ يَكُـــنْ [5] فـــي فَابْـــدَأْ بِـــالاوْلَى [6]
بَلْـــدَتَيْنِ سَـــكَنَا وَبِثُـــمَّ[7] حَسُـــنَا

99.9 وَإِنْ [8] يَكُـــنْ مِـــنْ يُنْسَـبْ لِكُـلِّ وَإِلَـى
قَرْيَـــةٍ مِـــنْ بَلْـــدَةِ النَّاحِيَـــــــــةِ

100.0 وَكَمُلَـتْ بِطِيْبَـةَ فَبَرَزَتْ مِـنْ خِـدْرِهَا
المَيْمُـــــوْنَهْ مَصُـــــــــوْنَهْ

100.1 فَرَبُّنَـا المَحْمُـودُ إِلَيْـــهِ مِنَّـــا تَرْجِـــعُ
وَالمَشْـــــكُوْرُ الأُمُـــــــــوْرُ

100.2 وَأَفْضَـلُ الصَّـلاَةِ عَلَـى النَّبِـيِّ سَـيِّدِ
وَالسَّـــــلاَمِ الأَنَـــــــــامِ

---

[4] في (ب) : ((بالبلدان)) ، وكلاهما صحيح .
[5] في (ب) : ((تكن)) ، والصواب ما أثبت .
[6] بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

فهرس الموضوعات

الموضوع **رقم الصفحة**

المقدمة
أقسام الحديث
أصح كتب الحديث
الصحيح الزائد على الصحيحين
المستخرجات
مراتب الصحيح
حكم الصحيحين والتعليق
نقل الحديث من الكتب
المعتمدة
القسم الثاني : الحسن
القسم الثالث : الضعيف
المرفوع
المسند
المتصل والموصول
الموقوف
المقطوع
فروع
المرسل
المنقطع والمعضل
العنعنة
تعارض الوصل والإرسال ، أو
الرفع والوقف
التدليس
الشاذ
المنكر
الاعتبار والمتابعات والشواهد

زيادة الثقات
الأفراد
المعلل
المضطرب
المدرج
الموضوع
المقلوب
تنبيهات
معرفة من تقبل روايته ومن ترد
مراتب التعديل
مراتب التجريح
متى يصح تحمل الحديث أو يستحبُّ ؟
أقسام التحمل ، وأولها : سماع لفظ الشيخ
الثاني : القراءة على الشيخ
تفريعات
الثالث : الإجازة
لفظ الإجازة وشرطها
الرابع : المناولة
كيف يقول من روى بالمناولة والإجازة ؟
الخامس : المكاتبة
السادس : إعلام الشيخ
السابع : الوصية بالكتاب
الثامن : الوجادة
كتابة الحديث وضبطه
المقابلة
تخريج الساقط
التصحيح والتمريض ، وهو التضبيب
الكشط والمحو والضرب

العمل في اختلاف الروايات
الإشارة بالرمز
كتابة التسميع
صفة رواية الحديث وأدائه
الرواية من الأصل
الرواية بالمعنى
الاقتصار على بعض الحديث
التسميع بقراءة اللَّحَّان والْمُصَحِّف
إصلاح اللحن ، والخطأ
اختلاف ألفاظ الشيوخ
الزيادة في نسب الشيخ
الرواية من النسخ التي إسنادها واحد
تقديم المتن على السند
إذا قال الشيخ : مثله أو نحوه
إبدال الرسول بالنبي ، وعكسه
السماع على نوع من الوهن ، أو عن رجلين
آداب المحدث
آداب طالب الحديث
العالي والنازل
الغريب والعزيز والمشهور
غريب ألفاظ الحديث
المسلسل
الناسخ والمنسوخ
التصحيف
مختلف الحديث
خفي الإرسال ، والمزيد في الإسناد
معرفة الصحابة
معرفة التابعين

رواية الأكابر عن الأصاغر
رواية الأقران
الأخوة والأخوات
رواية الآباء عن الأبناء وعكسه
السابق واللاحق
من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد
من ذكر بنعوت متعددة
أفراد العلم
الأسماء والكنى
الألقاب
المؤتلف والمختلف
المتفِقُ والمفترق
تلخيص المتشابه
المشتبه المقلوب
من نسب إلى غير أبيه
المنسوبون إلى خلاف الظاهر
المبهمات
تواريخ الرواة والوفيات
معرفة الثقات والضعفاء
معرفة من اختلط من الثقات
طبقات الرواة
الموالي من العلماء والرواة
أوطان الرواة وبلدانهم

(7) في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((أو)) ، والأُولى أولى .
(8) في (ب) و (جـ) و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((ومن)) ، وكلاهما صحيح .